أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد
ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري
المتوفى سنة ٧٦١ هجرية

ومعه كتاب

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية

صيدا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

المكتبة العصريّة
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب « لا » العاملة عمل إنّ[1]

وَشَرْطُهَا : أن تكون نافيةً ، وأن يكون المنفيُّ الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ حَاضِرٌ » .

فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ لم تعمل ، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا
إذًا لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

---

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس في المعنى فعملت عملها ، وههنا أمران لابد لنا من أن ننبهك إليهما :

الأمر الأول :خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن كلامنهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامنهما للتأكيد ، فلا لتأكيد النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامنهما له صدر الكلام فلايقع حشوا ، ورابعها أن لا نقيضة إن ، والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله ، فقد حملوا «رضى» على « سخط » الذي هو ضده في المعنى ، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الحمل قول الشاعر :

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الأمر الثاني : أن عمل لا لما كان بالحمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفا ، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جارا ومجرورا ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جارا ومجرورا ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معربا منصرفا ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري .

=

. . . .

= اللغة : « غطفان » اسم أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب — بفتح الحاء والسين المهملتين — وهو مايعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب في الأصل : الشرف بالآباء وما يعده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول: إنهم قوم كثيرو الذنوب معروفون بذلك ، فهم لايخشون على أنفسهم معرة الهجاء ، لأن العرض المثلوم لايخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لخشوا فضيحة هجائي فصدوا عمر عن أن يتعرض لي ، لكنهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لي — مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائي له — دلوا على أنهم لايخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصيها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع في جواب لو « للام » هذه اللام هي التي تكون في جواب لو ، وهي ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق مابعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه — مع ذلك — أعملها في الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا تخريج كلام المؤلف ، وأصله لأبي الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور في المقرب ، قال : « أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * والمعنى لها =

ولو كانت لِلنَّفْيِ الوَحْدَةِ عملت عمل ليس ، نحو « لاَ رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلاَنِ » وكذا إن أُرِيدَ بها نَفْيُ الجنس لا على سبيل التنصيص ؛ وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النَّكرة[1]، نحو « جِئْتُ بِلاَ زَادٍ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ » وَشَذَّ « جِئْتُ بِلاَ شَيْءَ » بالفتح ، وإن كان الاسْمُ معرفة أو منفصلا منها أُهْمِلَت[2]، ووجب ـ عند غير المبرّد وابن كَيْسَان ـ تكرارُهَا ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده » اهـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، فقلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » اهـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفى لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » تجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن المصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحل « لا » بين العامل الذى هو أن والمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » تجد أن « تؤد » مجزوم بإن الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بإن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفى ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لا شىء » حرف نفى لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، ومحله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة ، ولم تكرر ، =

نحو « لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو » ونحو (لاَ فِيهَا غَوْلٌ)[١]، وإنما لم تكرر في قولهم « لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ »[٢]، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

* لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْـــــدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّـــــةَ فِي الْبِلاَدِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للا النافية للجنس ولم تتكرر لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقان :

أحدهما: أن يقدر اسم لا نكرة لا تتعرف بالإضافة كـكلمة مثل، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي :ولا مثل أبي حسن، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر في «لا أباحسن» لا فيصل لها ، ويقدر في «لا أمية» ولا كريم في البلاد، ويقدر في «لاهيثم» ولاحسن السوق ، وهكذا .

(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول ــ بفتح النون وسكون الواو ــ مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعني أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعني أنه مما لاتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ،ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول، فمعنى « لانولك أن تفعل كذا» لامتناولك فعل كذا ،وعلى ذلك تكون «لا» نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما ترى مجاز مرسل علاقته اللازمية والملزومية .

١٥٥ — أَشَاءُ مَا شِئْتِ ، حَتَّى لَا أَزَالُ لِمَا
لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

للضرورة فى هذا ، ولتأول « لَا نَوْلُكَ » بلا يَنْبَغِى لك .

***

١٥٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد .

اللغة : « شانى » اسم فاعل فعله شنأ الشىء يشنؤه شنأ ـ بتثليث الشين ـ ومشنأ وشنآنا ـ بسكون النون فى الأخيرة أو فتحها ـ ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل فى اسم الفاعل شانىء ـ بالهمز فى آخره ـ خفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

المعنى : إنى لأحب ما تحبينه ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شأنى أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى مالا تشائينه .

الإعراب : « أشاء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأشاء مبنى على السكون فى محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أشاء الذى شئته « حتى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لا » حرف نفى « أزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لما » جار ومجرور متعلق بقوله شانى الذى فى آخر البيت « لا » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « شائية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : للذى لا أنت شائيته « شانى » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضى والداعى ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

=

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً – أى : غير مضاف ، ولا شَبِيهٍ به – بُنِيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمعَ تكسير ، نحو « لا رَجُلَ ، ولا رِجَالَ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء[1]، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائية » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة – وهى الضمير المنفصل المرفوع – ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعما أنه لايلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة – كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة – يقوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحدا فواحدا وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسما لايتناول غير فرد واحد – وهو المعرفة – كنت خليقا بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيدا فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

(الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

(الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لاينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييدا لمذهب المازنى ومن معه ، ولكننا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ   أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثِيثاً ، وَذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ   لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة: « أودى » ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيدا لمضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب الشباب « حميدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب ، وهو الذى ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ . . . إلخ *

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذى » اسم موصول نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأنه مصدر ، والمصدر لايثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » — سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو « لذات » — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى ببنائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفى نظائره .

رُوِىَ بهما ، وفى الخصائص أنه لا يجيزُ فَتْحَهُ بصرىٌّ إلا أبا عثمان ، وعلى الياء إن كان مُثَنًّى أو مجموعًا على حَدِّه(١)، كقوله :

١٥٧ — * تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا *

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا فى الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف ــ من بعد ذلك ــ فإن هذا لايعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه المبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء فى هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير فى طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعا وبإعراب المنادى إذا كان كذلك، وإما أن يقول ببنائهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثانى فإن هذا متمسك بدليل فى ناحية وإهمال هذا الدليل فى ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسى بمن مضى قبلك=

وقوله :

١٥٨ــ يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ ولاَ آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

== « إلفين » تثنية إلف ـ بكسر الهمزة وسكون اللام ـ وهو الصديق الذى تألفه ويألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الخل والخليل والخدن والخدين والحب والحبيب والود والوديد « وراد » بضم الواو وتشديد الراء ــ جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « المنون » الموت « تتابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك .

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه مثنى «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتى « متعا » متع : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبنى هذا المثنى على الياء التى ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتى) :

بِأَىِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

١٥٨ ــ هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون فى يوم القيامة معنيا بشأن نفسه ، غير قادر على ==

. . . .

= التفكير فى غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرى منهم يومئذ شأن يغنيه) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم «ولا» الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا فى الموضعين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون» فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضى المقترن بقد وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال ، ولنا كلام فى هذا الموضع نفيس ذكرناه فى شرحنا على شرح الأشمونى ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو فى «وقد عنتهم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها ــ وهى جملة « قد عنتهم شؤون » فى محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل مافى البيت نظيرا لما ورد فى قول الفند الزمانى أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لايجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك فى بعض كتبه ، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثانى : أن ابن مالك الذى أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك فى خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجازه فى خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو فى خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث: أنا لو سلمنا أن «لا» تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفى وقف فى طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفى خبرها بإلا ، فقياس «لا» على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضَمُّن[1] معنى « مِنْ » بدليل ظهورها فى قوله :

١٥٩ — * وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ *

= فى هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط فى عملها هذا الشرط ، وهى الأصل الذى يحمل عليه « لا » وللأصول ماليس للفروع .

الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه فى حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة فى العلة التى من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ـ ولو بالخبر ـ زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستغراقية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذى تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتى فى شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشىء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امرأتين تذودان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بيذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر .

وأما المضاف وشبهه فمعربان ، والمراد بشبهه : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه[١] ، نحو « لا قبيحاً فِعْلُهُ محمود ، ولا طالعاً جَبَلاً حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

* * *

فصل : ولك فى نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاّ باللهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : فَتْحُهُمَا ، وهو الأصل ، نحو (لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ)[٢] فى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو .

الثانى : رَفْعُهُمَا ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عَمَلَ ليس كالآية فى قراءة الباقين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفا .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأى هو الذى اختاره ابن عصفور ، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدنوشرى : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها فى سياق النفى للعموم » اهـ ، والذى ذكره الدنوشرى رحمه الله هو المعقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعا به كالمثال الأول ، وقد يكون منصوبا به كالمثال الثانى ، وقد يكون مجرورا بحرف جر يتعلق به كالمثال الثالث، وقد بقى رابع وهو أن يكون معطوفا عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .

(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة فى فتح الاسمين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلاَ آ بَاءَ إلاّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

١٦٠ — * لاَ نَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلاَ جَمَلُ *

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً *

وهذا البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النميرى ، بزنة التصغير فى اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » يروى فى مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجر وقطع حبال المودة « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لا شىء لى فى هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرٍ وَحَطَّتْ بَرْكَهَا بِبَنِي عُبَادِ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهملة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لى ، فى هذا » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفى « جمل » إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفى فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتحُ الأول ورَفْعُ الثانى ، كقوله :

١٦١ — * لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ *

= عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والجملة المعطوف عليها فى محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة.

الشاهد فيه : قوله « لا ناقة .... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولهما أن تكون لا نافية مهملة والمرفوع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لا نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها .

وأما رفع الثانى فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفا على الاسم الذى بعد لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهملة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ،

ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِى بِمَضَــلَّةٍ مِنَ الأَرْضِ لاَ مَالٌ لَدَى وَلاَ أَهْلُ

١٦١ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هٰذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم — وهى « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب « الصغار » — بزنة سحاب — الذل ، والمهانة ، =

وقوله :

١٦٣ — * وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ *

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمى ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيدا للصغار ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل «لا» مع اسمها ، كما ذكرناه فى إعراب البيت، الثانى أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و «أب» اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ،

ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتى عقب هذا) :

بِأَىِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى ، لاَيَدَيْنِ وَلاَصَدْرُ

ويجرى مجراها قول أبى الطيب المتنبى :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

١٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .
.

= * بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللغة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفى الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذى يكون سببا للمجد والفخر « ذنابى » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة — أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابى مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعير أكثر من استعمال الذنابى . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذناب ، وذنابى « لا يدين ولا صدر » أى لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

المعنى : يقول لنمير بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتموه فى سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم برؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأى بلاء تفتخرون مثلا ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نمير » منادى « بن » صفة لنمير ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابى » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفى « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفى فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت «لا» فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحا وبعد الثانية مرفوعا : أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ماتقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — * فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهاَ *

= ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثانى ففى واحد من ثلاثة أوجه: أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيبويه، وقد أوضحنا لك ذلك فى إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ *

والبيت لأمية بن أبى الصلت — ولكن النحاة فى روايتهم عجز البيت على ماذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهاَ وَلاَ حَيْنٌ وَلاَ فِيهاَ مُلِيمُ
وَفِيهاَ لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

والبيتان غير متصلين فى الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلاَ غَوْلٌ وَلاَ فِيهاَ مُلِيمُ *

اللغة : « لغو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لاينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتحُ الأول وَنَصْبُ الثانى، كقوله :

١٦٤ — * لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُـلَّةً *

وهو أضْعَفُهَا حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة كتنوين المنـادى ، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدةً مُؤَكِّدَةً ، وأن الأسم منتصب بالعطف.

= مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة منهما لامحل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدا» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تـكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتـكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ *

والبيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ماذكرناه يروون بعده :

كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَـجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِـعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلة قافية ، وقبله فى روايته قوله :

لاَ صُلْحَ بَيْنِي ــ فَاعْلَمُوهُ ــ وَلاَ بَيْنَـكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِـقِى

سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

. . . .

= اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِــــداً وَصِنْوِى قَدِيمًا ، إذَا مَا تَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب«قرقر» صوت ، وصاح « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى، كروم فى جمع رومى «الشاهق» الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله«اتسع».

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثانى عليه ، واختاره ابن مالك .

وقال يونس : إن « لا » فى قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عامله عمل « إن » مثل الأولى كما أعلمتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها .

وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لاضرورة معه .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ ، كقوله :

١٦٥ — * فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

---

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيبويه (١/٣٤٩) ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللغة : « المجد » هو العز والشرف وكرم النجار ، ورجل ماجد : شريف كريم المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ، نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لاَ رَجُلَ وَأمْرَأَةَ » — بالفتح — فشاذة(١) .

* * *

فصل : وإذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على أنه رُكِّبَ معها قبل مجىء « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة ،

= جوازا تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوبا ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده ، فإنه مبنى على الفتح فى محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع فى هذا المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفا على محل لا مع اسمها ، فإنهما معاً عنده فى محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسما للا النافية للجنس ، وقد حذفت « لا » وبقى أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف فى ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذى ذكرناه فى صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحمل على إن ، ومرة بالحمل على ليس ، فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، ومن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن ينوب شىء منابه ضعيفا ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل محلها شىء ضعيفا أيضا ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع لا ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا » ومنه « ألاَ مَاءَ مَاءً بَارِداً عندنا » لأنه يُوصفُ بالاسم إذا وصف ، والقوْل بأنه توكيد خطأ .

فإن فُقِدَ الإفرادُ نحو « لاَ رَجُلَ قَبِيحاً فِعْلُه عندنا » أو « لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ ظَرِيفاً عندنا » أو الاتصالُ نحو « لا رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أو « لاَ مَاءَ عندنا مَاءً بَارِداً » امْتَنَعَ الفتحُ ، وجاز الرفعُ والنصبُ ، كما فى المعطوف بدون تكرار « لا » ، وكما فى البدل الصالح لعمل «لا» فالعَطْفُ نحو « لا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فيها » ، والبدل نحو « لا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فيها » ، فإن لم يصلح له فالرَّفعُ نحو « لا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فيها » وكذا فى المعطوف الذى لا يَصْلُح لعمل « لا » نحو « لا امْرَأَةَ فيها ولا زَيْدٌ » .

* * *

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على معنييهما ، كقوله :

١٦٦ — * ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمَ الشَّلَوْبِينُ أنه غير واقع .

---

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إذَا أُلاَقِي لَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، والذين نسبوه إليه قد رووا صدره على وجه آخر ، وهو :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْــلَى . . . *

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ *

وهو الغالبُ.

= المعنى : ليت شعرى إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد» مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول مفعول ألاقى «لاقاه» لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به «أمثالى» أمثال : فاعل ألاقى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والمراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفى ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لايقع فى كلام العرب ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالعير؟ » حكاه ابن منظور عن سيبويه ، والقماص ـ بكسر القاف على المشهور ، وقد تضم ، وقد تفتح ـ هو ألا يستقر فى موضع فتراه يثب من مكانه من غير صبر ، والعير ـ بفتح فسكون ـ الحمار ، ورواه ابن منظور « بالبعير » والاستفهام فى هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل . .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله : =

وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّى ، كقوله :

١٦٨ — أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *

= * وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ *

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن القابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ !

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شبيبته » شبيبة : فاعل ولت ، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى شبيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامينى أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن المفيد الانكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالا على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الميل إلى دواعى الصبا .

١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ *

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين .

اللغة : « ولى » أدبر ، وذهب «فيرأب» يجبر ، ويصلح «أثأت» فتقت وصدعت وشعبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير – بفتح ياء المضارعة – بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها «ولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثأى ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره أثأته

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ؛ وهذا كثير فى كلام العرب . ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

وقد استدل أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد بهذا البيت على أن «ألا» الدالة على التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح ذلك مع « لا » التى لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمنى ، وخالفا فى ذلك سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا فى قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيبويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيبويه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتَمَنَّى فلا خَبَرَ لهـا ، وبمنزلة « لَيتَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مع اسمها ، ولا إلغاؤُهَا إذا تكررت ، وَخَالَفَهُمَا المـازنىُّ والمبرد ، ولا دليل لهما فى البيت ، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاعٌ » خَبَرَاً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية .

* * *

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)(١) (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)(٢) وَعَرْضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّانِ بالفعلية نحو (أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَـكُمْ)(٣) (أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)(٤) .

* * *

= الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلا على جواز ذكر خبر «ألا» وهو خلاف ماذهب إليه سيبويه والخليل ، وإن جعلت قوله «مستطاع» نعتا لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذى ذهب إليه سيبويه ، فالبيت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيبويه .

والجواب أنه يكون ردا على سيبويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ماذكرناه فى الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبا إليه ، لأن الدليل ــ كما قلنا مرارا ــ متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ لحذفُهُ كثيرٌ ، نحو (فَلاَ فَوْتَ)[1] (قالُوا لاَ ضَيْرَ)[2]، ويلتزمُه التميميون والطائيون[3].

* * *

---

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة — وهى قول المؤلف « ويلتزمه التميمون والطائيون » — تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير فى قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تميما وطيئا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعنى سواء أعلم أم لم يعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الزمخشرى فى المفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جار الله بأنك لو جعلته خبرا للا كنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تميما وطيئا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القبيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما هما فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساغ حذفه؟ إلا أن يدعى لتميم وطيء أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين(1)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإنما قيل لها ذلك لأن

= جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلتزمان ـ مع ذلك ـ حذفه ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » اهـ كلامه ، وقد اختلف النحاة فى إعراب هذه الجملة ، ونحن نعربها لك إعرابا قريباً ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى خبر لا ، وللزمخشرى فى إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك فى هذه العجالة .

(1) يختلف النحاة من هذا الموضوع فى مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهيلى وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين نقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثانى شىء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام : مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّر وتفكَّر ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لاثنين وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أقسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وألْفَى ، وتَعَلَّمْ - بمعنى اعْلَمْ - ودَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً)[1] (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ)[2] ، وقال الشاعر :

١٦٩ — * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفا نحو « ظننت زيدا عندك » ويجيء جارا ومجرورا نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت زيدا أخاك » ويجيء ضميرا نحو « زيد ظننتكه » ويجيء جامدا نحو « ظننت زيدا أسدا » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ يلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالأَكْثَرُ وقوعُ هذا على « أنَّ » وصلتها ، كقوله :

١٧٠ — * فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً *

= وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ماذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعموليها ، وهو صحيح ، ومن شواهده قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ   عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتى (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المرى :

تَعَلَّمْ ـ أبَيْتَ اللَّعْنَ ! ـ أنِّى فَاتِكٌ   مِنَ اليَوْمِ أوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وقول الشاعر :

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِى   وَأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِاليَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب :

تَعَلَّمْ أنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا   قَتِيلٌ بَيْنَ أحْجَارِ الكُلاَبِ

ونظيره قول أعرابى :

تَعَلَّمْ أنَّ أكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ   ـ وَإنْ ضَحِكُوا إلَيْكَ ـ مِنَ الأعَادِى

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما فى بيت الشاهد (رقم ١٦٩) .

١٧٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإنَّكَ قَاتِلُهْ * =

وقوله :

١٧١ — * دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ *

= وهذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُرِّىَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

اللغة : « صحا القلب .. . إلخ » قال الأعلم : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أى صباه ولهوه . . وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لايقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر الغين المعجمة ــ الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

المعنى : يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضيع وصيق وطلبت غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها ســـدت مسد مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها إلى مفعوليها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير فى الاستعمال .

١٧١ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول ــ من « درى » إذا علم « واغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =

والأَكْثَرُ فى هذا أن يَتَعَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة تَعَدَّى لآخَرَ بنفسه نحو (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)[١] .

والثانى : ما يُفيد فى الخبر رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وحَجَا ، وعَدَّ ، وهَبْ ، وزَعَمَ ، نحو (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا)[٢] ، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال .

الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله «الوفى» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ، كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

١٧٢ — * قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

---

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ *

وهذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

اللغة : « أحجو » أظن « ألمت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد ، ولكني قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني ولم يكن عونا لي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منونا فهو — حينئذ — مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان متعلق بالم « ملمات » فاعل ألمت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثاني « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضا أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في المحاجاة ، وهي : أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتي حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

١٧٣ — * فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى *

= (حجونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم).

وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حجا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عمارة ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ لِفَالِقِ *

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهى بمعنى غلب فى المحاجاة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلٰكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللغة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها ، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » — بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزان علم يعلم — وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

المعنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك. =

وقوله :

١٧٤ — * وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِـكَا *

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « المولى » ، والثانى « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ، وَلٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى .

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون، وعقر النيب: مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم :مفعوله الثانى.

١٧٤ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَقُلْتُ أَجِـرْنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى اعددنى واحسبنى .

المعنى : فقلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

١٧٥ — * زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هى إن الشرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل، مثلا « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله « فهبنى امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لايتصرف ، فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة — وهى التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لى حكما) .

واعلم أيضا أن الغالب على « هب » بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى بيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجوهرى والجرمى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع فى فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حمارا » ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباَ *

وهذا البيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس .

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذى استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ « يدب دبيبا » يسير سيرا رويدا ويمشى مشيا وئيدا . =

. . . .

= المعنى : ظنت هذه المرأة ـ حين رأت الشيب برأسى ـ أنى قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطىء ، لأنى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « دبيبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار .

ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهرى وأبو عبيدة أن ذلك لايكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يجىء فى ضرورات الشعر ، وليس بشىء ، نعم الكثير فى استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ومعموليها سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى يلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقيلة كما فى قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسنذكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

والأكْثَرُ في هذا وُقُوعُه على أنْ وَأنَّ وصلتهما ، نحو (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا)[1]، وقال :

١٧٦ * وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

---

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثانى ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والبيت الذى بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِى وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِى عَهِدْتِ ، وَلَمْ يُخْبَرْ بِسِرِّكِ مُخْبَرُ

اللغة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك فى كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان من نحول بدنه وشحوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها ، بدليل البيت الذى بعده « تغير جسمى والخليفة كالذى عهدت » يريد أنه وحده هو الذى أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذى عرفتهم عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيا للمعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيا للمجهول فيكون « مخبر » اسم مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماض بمعنى ظن ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى عزة المذكورة فى بيت سابق «أنى» أن :حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «تغيرت» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذى » اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته «لا»حرف نفى «يتغير» =

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونُه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً)[1] ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعداه إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا — عند الجمهور — هو الكثير الغالب فى تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرىء القيس :

أَلاَ زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ ، وَأَلاَّ يُحْسِنَ اللَّهْوَ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذرى :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي سَأَرْضَى بِهَا العِدَى سَرَقْتُ إِذَنْ يَا بُثْنَ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التى تلاها المؤلف وتلوناها فى شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما فى البيت الشاهد الذى سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذى أنشدناه فى شرحه ، خلافا لأبى عبيدة والأزهرى .

(١) من الآية ٧ من سورة المعارج ، ورأى فى هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رئته ، وهى فى هذين المعنيين تتعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالبُ كونُه للرُّجْحَانِ ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ ، كقوله :

١٧٧ — * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِياً *

---

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل فى هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفى الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .

وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتتعدى إلى مفعول واحد ، وسيذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطرمت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد داخلا فى حومتها « عردت » أحجمت وفررت ونكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى «صاليا» =

وكقوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ)[1]، وكقول الشاعر :

١٧٨ — * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً *

= مفعول ثان لظن « فعردت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بعرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلا بفي « عنها » جار ومجرور متعلق بعرد « معرداً » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .

(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي ، من كلمة له يقولها في يوم مرج راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةً تَغْلِبِيَّةً يَقُودُونَ جُرْداً فِي الأَعِنَّةِ ضُمَّرَا

سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوْتِ أَصْبَرَا

فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكَسَّرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمرة ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون — أو يلقبون — بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الوبيل ، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة ، و « حمير » اسمه العرنجج — بزنة سفرجل =

وقوله :

١٧٩ — * حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *

= ـ وجذام وحمير: كلاهما من اليمن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى فى مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحميراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء فى الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولـكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أقرانهم ليـكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعة منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه «حسبنا» فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه «شحمة» مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير فى محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل بيضاء » وثانيهما قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك فى الإعراب .

١٧٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَاحاً ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ *

والبيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْى خَابِلاَ

تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير ـ اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

١٨٠ * إِخَالُكَ ـ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ـ ذَا هَوًى *

= والقاف ـ اسم جبل ، قال ياقوت: «الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل ابنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووهم العينى فى ضبطه بكسرها ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء ـ الربح « ثاقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، لأنه ـ حينئذ ـ يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير ـ إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين · أولهما قوله « التقى » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه فى الإعراب .

١٨٠ ـ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُومُكَ مَالاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس فى همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

. . . .

أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة فى هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على مايقتضيه قياس نظائره « تغضض الطرف » غض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويجشمك « الوجد » الهيام .

المعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت ساهراً أرقا — أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغوانى ومحاسنهن — فإنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب «تغضض» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتغضض ، وجملة تغضض وفاعله ومفعوله فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية «ذا» مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه فى محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل فى هذه العبارة مضارع خال — وهو فعل قلبى معناه الرجحان — ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

١٨١ — * مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا *

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ *

وقد أنشد الجوهرى هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون ـ ومعناه مبتلى ، ويروى فى مكانه « ظمئا » بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم ـ وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حموة الألم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة ـ هى شدة الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إنى أظن أنى سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتنى» خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتى ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثانى لخال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إليكم» جار ومجرور متعلق بأشكو«حموة» مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله فى محل نصب : إما مفعول ثان لخال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لخال ، ويجوز أن تجعل جملة «أشكو» ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثانى لخال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هى التى تدخل على زال وقد فصل بين النافى والمنفى بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتنى ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتنى ضمنا » حيث استعمل خال ـ وهو فعل قلبى ـ بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو ـ إلخ» على مابيناه فى إعراب البيت .

تنبيهان ــ الأول : ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتهَمَ ، ورأى بمعنى الرأى ــ أى : المذهب ــ وحَجَا بمعنى قَصَدَ ، فيتعدَّيْنَ إلى واحدٍ نحو ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شيئاً ﴾[1] ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[2] وتقول « رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعى حُرْمَتَهُ » و « حَجَوْتُ بَيْتَ الله »[3] .

وترد وجَدَ بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ فلا يتعدَّيَان .

وتأتى هذه الأفعال وبقيةُ أفعال الباب لمَعَانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين ، وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثانى : ألحقوا رأى الحُلْمية برأى العِلْمِيَّة فى التعدِّى لاثنين ، كقوله :

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لافرق بينهما إلا فى التعدى فعلم تتعدى لاثنين ، وعرف تتعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ، وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين فى المعنى بحكم لفظى ــ أى وهذا الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف ــ وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف، والصواب أنا لما تتبعنا كلام العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلمنا أن بين المعنى واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإنا نعلم أنهم خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم فى موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل ــ وهو عرف ــ والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته، ولذلك أنواع لا نرى أن نذكرها هنا .

١٨٢ — * أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا *

---

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

وهذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ

كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّي طَالِعًا بِهِمَا ثِقَالاَ

وَهَى خَرَزَاهُمَا فَالمَاءُ يَجْرِي خِلاَلَهُمَا وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ

عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ

فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحُ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولا قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللغة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن — بوزن قفل — وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف وانشق «أبو حنش ، وطلق ، وعمار، وأثال » أعلام أناسي « تجافى الليل وانخزل انخزالا » : كنايتان عن الظهور وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب — ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =

وَمَصْدَرُهَا الرؤيا ، نحو (هٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)[1] ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريرى وابن مالك ، بدليل (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ)[2] ، قال ابن عباس : هى رُؤْيَا عَيْن .

* * *

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رنقى » بضم الراء أو كسرها ــ جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء ــ إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أثالة ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير جماعة الغائبين مفعول أول « رفقتى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به ، والثانى قوله « رفقتى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، ومجىء المفعول الثانى معرفة ــ وهو قوله « رفقتى » ــ فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلمية تنصب مفعولا واحدا ، وأن المنصوب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية الكريمة يراد بها الرؤية البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إنى رأيت =

النوع الثانى : أفعال التصيير ، كجَعَلَ ، وردَّ ، وتَرَكَ ، واتَّخَذَ ، وتَخِذَ ، وصَيَّرَ ، ووَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً)(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً)(٢) (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)(٣) (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً)(٤)، وقال الشاعر :

١٨٣ — * تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلا *

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت المقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى فى منامه أنه قطع المسافات البعيدة فى لحظات يسيرة، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث: أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا فى تحرى ذلك منه ، والأمر الرابع: أن مجىء « الرؤيا» بمعنى رؤية البصر قد جاء فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعى يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ ... وَبَشَّرَ نَفْساً كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، والبيت المستشهد بصدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها فى بنى لحيان ، وهو بتمامه مع ما قبله :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّى ... بِحَمْدِ اللهِ فِى خِزْىٍ مُبِينِ

جَزَيْتُهُمُ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِى ... بَنِى لَحْيَانَ ، كُلاًّ فَاخِرُونِى

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً ... وَفَرُّوا فِى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

اللغة : «جزيتهم» أراد كافأتهم على سىء صنيعهم « بما أخذوا تلادى » الباء ههنا للسببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتى إياهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

١٨٤ — * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *

وقالوا : « وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ » وهذا مُلاَزِمٌ للمُضِيِّ .

***

= الذى ولد عندك ، فإن تـلن قد ورثته فهو طارف وطريف « تخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هـكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تق المخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة،وبزنة غراب وآخره زاى معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاى ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليغلبونى ، وذلك بأن يفوتونى فلا أدركهم .

الإعراب : « تخذت » تخذ : فعل ماض ، وتاء المتـكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تـكون حالية على مذهب الـكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تـكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «فى الحجاز» جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتـكلم مفعول به ، وأن المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الـكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « تخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصيير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على مابيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبى صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنهُ لرؤبة بن=

. . . .

= العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع – وها كها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الفِيلْ تَرْمِيهِمُ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ
وَلَعِبَتْ طَـــيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة فى القرآن الكريم فى سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم فى تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف مأكول) وأغلب ألفاظ الرجز هى ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللغة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشى على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم فى نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل فى الأصل : الطين الذى تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذى أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعباييد والعباديد والشماطيط ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إبول – بزنة جرد حل – « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذى يبقى فى الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبنى على السكون فى محل رفع « مثل » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضايفين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه فى باب الإضافة « مأكول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذى أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمالُ ، وهو الأصْلُ ، وهو واقعٌ فى الجميع .

الثانى : الإلغاء[1] ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسُّطِهِ

---

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن نقول لك : إن التعليق هو — كما قال المؤلف وغيره من النحاة — « إبطال عمل العامل لفظا ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالمعمول — وهو ههنا المفعولان — على حاله الأصلى قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلا «علمت أزيد مسافر أم عمرو» فإن قولك «زيد مسافر» هو المعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جئت بهما بعد دخول العامل —وهو علمت— مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر ستعرفه ، فليس لعلم عمل فى لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة فى محل نصب ؛ لأنها —من حيث المعنى— معمولة للفعل المتقدم عليها ، وهو يطلب منصوبا ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءيها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمرا مقيما » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو — كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً — « إبطال عمل العامل فى اللفظ والمعنى جميعا » ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول — وهو المفعولان كما علمت — على حاله الأصلى قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر — مع ذلك — أن هذا العامل له تسلط على محل هذا المعمول ، فتقول « زيد ظننت فاهم » أو تقول « زيد فاهم ظننت » فزيد فى المثالين مبتدأ ، وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت فى لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا فى محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت فى محلهما لكانت جملتهما فى محل نصب مفعولا به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفى هذه الجملة المعطوفة تبعا للفظ طرفى الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فاهم ، وعمرو مكابر » . =

. . . .

= فإن قلت : فما الفرق العملى بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقامن وجهين.

أحدهما قد اتضح لك من الكلام السابق فى شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة فى حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعا للفظها ، أما الجملة فى حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب ، فيجوز لك فى العطف عليها أن تراعى لفظها فتجىء بالمعطوف مرفوعا فتقول «علمت لزيدمقيم وعمرو مسافر» وأن تراعى محلها فتجىء بالمعطوف منصوبا فتقول «علمت لزيد مقيم وعمرامسافرا».

والوجه الثانى : أن إلغاء عمل العامل فى المعمول أمر اختيارى لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك ــ مع توسط العامل أو تأخره ــ أن تسلطه على المعمول فتنصبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجىء به على أصله ، فتقول «زيد ظننت مسافر» أو تقول «زيدا ظننت مسافرا» وتقول «زيد مسافر ظننت» أو تقول «زيدا مسافرا ظننت» وخالف الأخفش فى هذا ، فجعل الإلغاء واجبا عند توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل فى لفظ المعمول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتى بالمعمول للعلق عنه على أصله الذى كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التى تعلق العامل عن المعمول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت «علمت لزيد قائم» وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون فى أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التى حكى النحاة أنها تكون سببا فى تعليق العامل ، فأما فى حال الإلغاء فإنه لم يدخل شىء بين العامل والمعمول ، وكل ما فى الباب أن العامل قد وضع فى غير موضعه الطبيعى من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التى هى أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها فى غير موضعها كإعمالها إذا وضعت فى موضعها ، ولكنها ــ أى أفعال القلوب ــ ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهذا جاز =

. . . .

= إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل فى ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيد » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق، وليس لك أن تلغى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت فى موقعها الطبيعى من الكلام ووقع معمولاتها منها فى الموقع الطبيعى التزموا إعمالها خلافا للكوفيين فى هذه الجزئية ،وإذا تغير الوضع الطبيعى فتأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .

فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق فى شىء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى فى شىء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب .

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول ـ وهو مذهب يونس بن حبيب ـ أنه يجرى فى جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول « ضربت أيهم فى الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « فى الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بضربت ، وقد ذكرنا فى باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .

الثانى ـ وهو مذهب الجمهور ـ أن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل :

النوع الأول: كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر، =

أو تأخُّرِهِ ، كـ« زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و« زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »[1] قال :

= نحو قولك : شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثانى : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب، ودريت أيصدق فعلك مقالك أم لا ، وتبينت أتؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يجزع ، وامتحنت خالدا أيشكر الصنيعة أم يجحدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للالغاء صورتين ليس غير :

إحداهما: أن يتوسط الفعل القلبى بين المفعولين كما فى الشاهد رقم١٨٥ الذى سيأتى عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن «شجا» فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع: فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لامحل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له معمول لا فى اللفظ ولا فى التقدير، وهذه الجملة لامحل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخريجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايتيه يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز . =

١٨٥ — * وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهده أيضا قول الشاعر :

آتٍ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبُكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالغاء ، وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لايبتدأ به الكلام، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيذكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة — بضم الهمزة — وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لايقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز:

* أَرَجَزاً تُرِيدُ أَمْ قَصِيدَا *

« توعدني » تتهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المعمول وعامله « توعدني » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

١٨٦ — * هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا *

= بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذى هو قوله « اللؤم » والخبر الذى هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألغى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثانى .

١٨٦ — هذا صدر بيت من الطويل لأبى أسيدة الدبيرى ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثانى أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبى أسيدة الدبيرى ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لاَ يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لاَ يُجْدِى عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللغة : « شيخين » تثنية شيخ ، وهو الذى تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأى فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبى كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناهما » يريد أن غناهما قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : صار ذاجدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

وإلغاء المتأخِّرِ أقْوَى من إعماله ، والمتوسِّطِ بالعكس ، وقيل : هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاء .

الثالثُ : التعليقُ ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لمجىء ماله صَدْرُ الـكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)(1) ، ولاَمُ القَسَمِ ، كقوله :

= يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت « يسرت غنماهما » بالتضعيف . وضرب ذلك مثلا لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا فى السن وليس من ورائهما نفع لنـا ، وهما يظنان أنهما بتقدم سنهما قد صارا صاحبى الأمر النافذ فينا ، ولـكنا لانعترف لهما بذلك إلا أن ينالنا من غناهما ماننتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولة فإنا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعترف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سيدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يزعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لها «يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غنماهما» فاعل أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الـكلام .

الشاهد فيه : قوله « هما سيدانا يزعمان » حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبى ــ وهو يزعم ــ وأخره فى الـكلام عن مفعوليه ، فرفعهما ، وألغى عمله فى لفظهما وفى المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله « هما سيدانا » ولو أنه أخرها عن الفعل لنصبهما به فقال « يزعمانهما سيدينا » وذلك ظاهر إن شاء الله ، ومثله البيت الذى أنشدناه فى ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(1) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٨٧ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي *

---

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا *

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده الأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف فى قطر الندى (رقم ٧٣) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المعدودة فى المعلقات والتى أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة : « منيتى » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمنى — بوزن رمى يرمى — ومعناه قدر ، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لاتخيب ، بل تصيب المرمى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إنى موقن أننى سألاقى الموت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب « منيتى » منية : فاعل تأتى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لامحل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر — وهو علمت — قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النافيةُ نحو ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾[١] .

وَلَا وَإِنِ النافيتان فى جواب قَسَمٍ ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٍ ، نحو « عَلِمْتُ وَاللهِ لَا زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو » و « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » .

والاستفهام ، وله صورتان :

إحداهما : أن يعترض حَرْفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة ، نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[٢] .

والثانية : أن يكون فى الجملة اسْمُ استفهامٍ : عمدةً كان ، نحو ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[٣] ، أو فضلةً ، نحو ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[٤] .

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليقُ فى شىء من أفعال التَّصْيِير ، ولا فى قلبىٍّ جَامِدٍ — وهو اثنان : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ[٥] — فإنهما يلزمان الأمْرَ ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ ، كما مر .

= الفعل فى هذا الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيتى آتية ، بنصب منية نصباً تقديريا على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهراً على أنه المفعول الثانى ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ ، وجعله موجودا فى المحل ، والدليل على وجوده فى المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيتى » لعطفت بالنصب ، وسيأتى إيضاح ذلك فى الكلام على الشاهد الآتى ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٥) المراد « هب » القلبية التى بمعنى ظن ، و « تعلم » القلبية التى بمعنى اعلم ، وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ ، تقول فى الإعمال : « أَظُنُّ زيداً قائماً » و « أنا ظان زيداً قائمًا » ، وفى الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌّ » وفى التعليق « أظن ما زَيْدٌ قائمٌ ، وَأَنَا ظَانٌّ ما زيدٌ قائم » .

* * *

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما : أن العامل الْمُلْغَى لا عَمَلَ له أَلْبَتَّةَ ، والعامل المعَلّقَ له عَمَلٌ فى المحل ، فيجوز « علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عَطْفًا على المحل[1] ، قال :

---

(١) ههنا شيئآن أحب أن أنبهك إليهما .

الأول أن للعلماء خلافا فى الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التى ذكرها المؤلف ـ إلا الاستفهام ـ ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وأن هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذى يجرى عليه كلام المؤلف ههنا .

والثانى : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » فتقدير الكلام : علمت والله لزيد قائم ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولا عليه بشىء محذوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النحويين ، وممن ذهب إليه ابن عصفور .

الشىء الثانى : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد فى معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشمونى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف فى قطر الندى (رقم ٧٤) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلمة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعوليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدرى » .

=

والثانى : أن سبب التعليق مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً » وسبب الإلغاء مُجَوِّز ، فيجوز « زَيْداً ظننتُ قائماً » و « زيداً قائماً ظننتُ » .

ولا يجوز إلغاء العامل المتقـــدم ، خلافاً للـكوفيين والأخفش ، واستدلُّوا بقوله :

١٨٩ — * أنِّى رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ *

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البـكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البـكى » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لـكن المبتدأ اسم استفهام ، واسم الاستفهام لايجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل فى محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل فى محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوبا بالـكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى *

والبيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الأحسن فى الـكاف فى مثل هذا التعبير أن تـكون اسما بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الـكلام : تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذى عبر عنه فى البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب ــ قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .

الإعراب : « كذاك » الـكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولا مطلقا عامله أدبت الذى بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =

. . . .

= والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون فى تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .

فقال الكوفيون : هو على الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :

الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » .

والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

والثالث : أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع فى أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هى الصورة الثالثة من الصور المبيحة للالغاء كما سبق التنبيه إليه . =

وقوله :

٩٠ ـــ * وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ *

= والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسعه إلا أن يحكم فى هذه المسألة ـ بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ماروا‌ه الكوفيون ـ بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، مالم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ،وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ ـــ هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله:

* أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا *

والبيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِى الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

اللغة : « بانت » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب ـ بالتضعيف ـ إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى الأسير يفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة «مودتها» مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، أو صاحبه ضمير المبتدأ المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف . =

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدُها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقدَّرة ، والأصل « لَمِلاَكُ » و « لَلَدَيْنَا » ثم حُذِفت وبقى التعليقُ .

والثانى : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسُّطَ المُبيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط ، بل توسُّط العامل فى الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوَى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بأَنِّى وبما النافية ، ونظيره « مَتَى ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونه متقدما ، وقد أخذ بهذا الظاهر نحاة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز فى أفعال القلوب – بسبب ضعفها فى ذاتها – أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين جميعا فى كل حالة ، وأنه يجوز الحذو على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلما عند جمهور البصريين ، وهو الذى اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرجه عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها: أنه من باب التعليق، وأن لام الابتداء مقدرة بين «إخال» ومابعدها، وتقدير الكلام : وما إخال للدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطا كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة فى مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن والثانى جملة ، كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات فى البيت على تقدير الإعمال، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» اسم موصول مبتدأ ، وقوله «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة فى مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على «ما» والثانى هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير : الذى إخاله كائنا منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل «وَجَدْته» و «إخَالُه» كما حُذِفَ فى قولهم «إنَّ بِكَ زَيْد مأخُوذٌ» .

* * *

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو (أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)(١) ، وقوله :

١٩١ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ

أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَىَّ .

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَاشَوْقاً إلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، قالوا : ولاتقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفى لامية السموأل :

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ

وليس فى الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٢) «وتحسب» أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتى ، وأى مضاف ، و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفهما اقتصاراً — أى : لغير دليل — فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقًا ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا ، لقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[1] (فَهُوَ يَرَى)[2] (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)[3] ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » ، وعن الأعلم يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلْكُونَ وأجازهُ الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ
مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

* * *

= وجوبا تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عارا على » .

الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦و٢٣٢من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥من سورة النجم

(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة : «غادر» ترك «مترد‌م» بزنة اسم المفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من =

فصل : تُحْكَى الجملة الفعلية بعد القَوْل ، وكذا الأسمية ، وَسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقا ، وعليه يُرْوَى قولُه :

١٩٣ — * تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ *

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته، ويروى «مترم» بالنون—وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؛ وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيئوا بشيء جديد ؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا .

الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله ، ومنزلة مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت له .

الشاهد فيه : قوله «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافا لابن ملكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصلا ، أو نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت فى وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

اللغة : «شأوين» مثنى شأو — بفتح الشين وسكون الهمزة—وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالمصب ، وقوله :

١٩٤ — * إِذَا قُلْتُ أَنِّى آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ *

= يريدون أنه سباق فى المكرمات لايجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهملة ـ جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هزيز الريح » دويها عند هبوبها « أثأب » اسم جنس جمعى واحدة أثأبة ، وهى الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديده يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هزيز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الريح « بأثأب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب فيه مفعولين : أحدها قوله « هزيز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأثأب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ *

والبيت من كلة للحطيئة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله فى المعنى قول حميـــد ابن ثور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وِرْدُهُنَّ ضُحَى غَدٍ
تَوَاهَقْنَ حَـــتَّى وِرْدُهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين فى السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلا =

. . . .

= اللغة : « قلت » معناها ههنا ظننت « آئب » اسم الفاعل من « آب يؤوب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفى أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذى ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة ـ هى البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا ـ نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، وأصل الهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنى أصل بلدة عند آخر النهار وفى أول الليل وقدرت المسافة التى بينى وبينها هذا الوقت فإنى أصل البلدة فى نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقى بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيرى ونجابته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بوضعت الآتى « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آئب » خبر أن ، وفى آئب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآئب لإشرابه معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها ، عنه » جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بعن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آئب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت فى هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة فى نحو قوله تعالى : (قال إنى عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) =

بالفتح[1]، وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً ، وهى : كونُه مضارعاً ، وَسَوَّى به السيرافىُّ « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفىُّ « قُلْ » ، وإسنادُهُ للمخاطَبِ ، وكونُه حالاً ، قاله الناظم ، ورُدَّ بقوله :

١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

=وقوله سبحانه : (إنى ظننت أنى ملاق حسابيه) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشىء إذا تضمن معنى الشىء يأخذ حكمه ، نعنى أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التى تقصد بها الحكاية وقال التى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) أى بفتح همزة « أنى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وهو من شواهد سيبويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأحبة « دون بعد غد » أى قبل بعد الغد فإما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت يحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتقول ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به=

. . . .

= الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » فى محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و « تقول » فى هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط فى استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ؛ قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه فى الحال » اهـ كلامه ، وقال اللقانى : « متى ظرف لتقول ، فهى استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً فى الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اهـ.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقانى على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبنيا الرد على هذا ، والذى صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه فى هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس المراد فى أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثانى : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكنا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزما أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقا بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويجاب عما يحدد الزمن الذى يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلا ، ألست تقول : متى يحصل عندك ظن أنى ملاق أحبتى ! فتجاب أن الظن حاصل فعلا ! وفى هذا القدر كفاية .

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول ، وكونُهُ بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسْمٍ ، سمع الكسائى « أتقول لِلْعِمْيَانِ عَقْلاً » وقال :

١٩٦ — * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي *

---

١٩٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ *

والبيت من كلمة لعمرو بن معد يكرب الزبيدى ، رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة.

اللغة : «علام» كلمة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها؟) وقوله جل ذكره : (فبم تبشرون ؟) وقوله سبحانه : (عم يتساءلون ؟) للفرق بين الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن المعبر عنه بتقول ، ومن هنا تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئا يتصل بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتق » روى فى مكانه « يثقل كاهلى » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه — مثل منع يمنع أو نصر ينصر — طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .

المعنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؛ يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف المحذوفة للتفرقة بين الخبر والاستخبار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول « عاتق » عاتق : مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

=

قال سيبويه والأخفش : وكونُهما متصلين ، فلو قلت « أأنت تقول » فالحكاية ، وَخُولِفَا ، فإن قَدَّرت الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجميع الفَصْلَ بظرف أو مجرور أو معمولِ القَوْلِ ، كقوله :

١٩٧ — * أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً *

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتقى » حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يثقل عاتقى » على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن « تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعا على أنه مبتدأ وتكون جملة « يثقل عاتقى » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسما مفردا متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب الجملة أو ما يؤدى معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمدا قائم» أو «قلت محمد قائم» ولا تقول «قلت محمدا قائما» فتنصب محمدا وقائما بقمت إلا إذا كنت قد أجريتها مجرى ظننت كما هى لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوماً ؟ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق « شملى » الشمل — بفتح الشين وسكون الميم — يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم « محتوما » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه — من باب ضرب — أى قضاه وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبتى ، فهل تظن أننا سنلتقى مرة أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبيد ! =

وقوله :

١٩٨ — * أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ *

= الإعراب : « أبعد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفى جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الدار وهو فاعله « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن للمؤلف قد أنشده ، حيث استعمل فى كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما فى العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول فى العبارة الثانية قوله « البعد » والثانى فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك فى إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى مايستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول فى كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظا ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدى مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به فى هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهذين المعنيين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا *

وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدى .

=

قال السُّهَيْلِي : وأن لا يتعدَّى باللام ، كـ « أَتَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » .

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)(١) الآيَةَ ، فى قراءة الخطاب ، وَرُوِىَ * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ * بالرفع .

* * *

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين ، وآثروهم على المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغى العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام — وهى الهمزة — والفعل ، بفاصل — وهو قوله « جهالا » — وذلك لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهى : أَعْلَمَ وأَرَى اللّذَانِ أصلُهما علم ورأى المتعديان لاثنين ، وما ضُمِّنَ معناهما من نَبَّأَ وأنبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ ، نحو (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)(١) (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً)(٢) .

ويجوز عند الأكثرين حذفُ الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِيناً » والاقتصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْداً » .

وللثانى وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعِهِ اقتصاراً ، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً ، ولمن منعهما فى المبنى للفاعل ، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم : « البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ » وقولُه :

١٩٩ — * وَأَنْتَ أَرَانِى اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ *

---

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتا ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أُبَالِى بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة : « أمنع » أفعل تفضيل فعله منع — بوزان كرم — إذا صار منيعا لايغالب ، قويا لايعتدى عليه ، عزيزاً لاينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم — من باب ضرب — وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله «أرأف» هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهى الشفقة والرحمة « مستكفى » تقول : استكفى فلان فلانا ، إذاطلب منه أن يكفيه مهمه ، والمراد أن المخاطب أرأف من يلجأ إليه فى =

وعلى التعليق (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)[1]، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي
سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

= المهمات ، ويعاذ به فى الملمات « أسمح » أفعل تفضيل من السماحة ، وهى الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهى هنا العطاء .

المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائى ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم فى حسابى ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارثه ، لأنى اعتصمت بك، والتجأت إليك ، وأنت الذى يأمن من لاذ به .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أرانى » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أمنع» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه «وأرأف» الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أمنع ، وهو مضاف و «مستكفى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمح » الواو عاطفة ، أسمح : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أرانى الله أمنع عاصم » حيث ألغى أرى عن العمل فى المفعولين الثانى والثالث ـ وهما قوله « أنت أمنع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل فى ثلاثتها فيقول : أرانى الله إياك أمنع عاصم ، أو يقول : أرانيك الله أمنع عاصم.

(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر، واسم الفعل قياسى على هذه الزنة من=

. . . .

= كل فعل ثلاثى «أنبئت» بالبناء للمجهول ـ معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ ـ وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار «ستجزى» مستكافأ «بما تسعى» أراد بما تعمل فى هذه الحياة من خير أو شر .

المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملا يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزى على ما قدمت يداه ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد فى عقباه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : «حذار» اسم فعل أمر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فقد» الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق «نبئت» نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعله «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل نصب «للذى» اللام لام التوكيد ، وهى المزحلقة ، الذى : خبر إن ، والجملة فى محل نصب بنبىء «ستجزى» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الذى «بما» الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجزى «تسعى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة المجرورة محلا بالباء «فتسعد» الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفة «تشقى» معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله «نبئت إنك للذى» فقد استعمل فيه «نبىء» وهو فعل قلبى ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل فى الثانى والثالث منها باللام الواقعة فى خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل فى لفظهما مع كونه عاملا فى محلهما ، ولذلك قلنا : إن «إن» واسمها وخبرها المقترن باللام فى محل نصب بنبىء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذى مضى مشروحا (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتَيْنِ من المتعدى لواحد تعدَّتا لاثنين ، نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ)[١] ، وحكمهما حكم مفعولَىْ « كَسَا » ـ فى الحذف لدليلٍ وغيره ، وفى منع الإلغاء والتعليق ـ قيل : وفيه نظر فى موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثانى : أن « أرى » البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَى)[٢] ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً » وبادعاء أن الرؤية هنا علمية .

* * *

هذا باب الفاعل

الفاعل : اسْمٌ أو ما فى تأويله ، أسند إليه فعلٌ أو ما فى تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصلىُّ المحلِّ والصيغة .

فالاسم نحو « تَبَارَكَ اللهُ » والمُؤَوَّل به نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[٣] ، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِعْمَ الفَتَى » ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمُؤَوَّل بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)[٤] ، ونحو « وَجْهُه » فى قوله[٥] « أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ » و « مُقَدَّم » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِىُّ المحلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زيد » فإن المسند ـــ وهو قائم ـــ أصلُه التأخيرُ لأنه خبر ، وذكر

---

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أى قول ابن مالك فى الألفية .

الصيغة تخرج لنحو « ضُرِبَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل وكسر ثانيه — فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة ضَرَبَ — بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع[1]، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[2]، أو اسمه نحو « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوء » ، أو بمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو (أنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)[3] (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)[4] .

* **

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا

إِلَى الشَّرْيِ مِنْ وَادِي الْمُغَمَّسِ بُدِّلَتْ مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا =

الثانى : وقوعُه بعد المُسْنَدِ ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإمَّا فَاعِلاً محذوفَ الفعلِ فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1] لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)[2] و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[3] ، والأرْجَحُ الفاعلية[4] .

= وأما الجائز الكثير ففى فاعل « كفى » كالآية التى تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وأما الشاذ ففى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

إذا ذهبت إلى إن « مالاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيما ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : مايجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد ــ فى هذا المثال ونحوه ــ مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير المبرد ، وقد ذكروا فى باب الاشتغال أن المبرد يجيز فى هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع فى أول الكلام ليس قبله شىء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، ونقل المؤلف فى باب =

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل ، تَمَسُّكاً بنحو قول الزَّبَّاء :

٢٠١ — * مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجع فى هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذى بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه فى كلام المبرد فى الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز فى الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا بفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أتخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذى بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ — هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزباء — كما نسبه المؤلف — وهى بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة — والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات — فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة فى قصة يطول ذكرها (انظرها فى مجمع الأمثال للميدانى فى شرح المثل : خطب يسير فى خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا أَمْ صَرَفَانَا بَارِداً شَدِيدَا

* أَمِ الرِّجَالَ جُثَّماً قُعُودَا *

اللغة : « وئيدا » ثقيلا تصحبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل — بزنة جعفر — الحجارة « صرفانا » بفتحات — النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند المضغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم — من بابى دخل وجلس — إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود . =

. . . .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «للجبال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيها » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيها وئيدا » واعلم قبل كل شىء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيها » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجر فإعرابها على أن « مشيها » بدل من الجمال بدل اشتمال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من المشى .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيها » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشيها ، و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهى التى أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهى التى تمسك بها الكوفيون ، وهى التى أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجىء قبل العامل فيه كما يجىء بعده .

والبصريون لايجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشىء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على ثبوت الشىء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشْيُهَا » مبتدأ حُذِف خبره ، أى يَظْهر وَئيداً ، كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثْبَتًا ، قيل : أو « مَشْيُهَا » بدلٌ من ضمير الظرف .

* * *

الثالث : أنه لا بُدَّ منه[1] ، فإن ظهر فى اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

=يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لايتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه ، على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التى لاتعنى هذا المتكلم ، وإنما تعنى متكلما يدقق فى ألفاظ الكلام ، وهى التى يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيها » مبتدأ ، و « وئيدا» حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

والوجه الثانى : أن يكون « مشيها » بدلا من الضمير المستكن فى الجاروالمجرور الواقع خبرا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .

وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحناه فى شرحنا على شرح الأشمونى .

ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لايقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل المبنى للمجهول ، نحو قوله تعالى : (وغيض الماء) وقوله سبحانه : (وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفعل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ، نحو قوله : تعالى (أسمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =

قَامَا » فَذَاكَ ، وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع : إما لمذكور ، كـ « زَيْدٌ قَامَ » كما مَرَّ ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث « لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »[1] أى : ولا يشرب هو ، أى : الشاربُ ، أو لما دَلَّ عليه الكلامُ أو الحالُ المُشَاهَدَةُ ، نحو (كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[2]، أى : إذا بلغتِ الرُّوحُ ، ونحو قولهم : « إذا كَانَ غداً فَأْتِنِي » وقوله :

= عليه ، وسهل ذلك فى هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف

الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فإن فاعل (إطعام) محذوف ، وتقديره : أو إطعامك فى يوم — إلخ ، وقد ذكر مفعول هذا المصدر فى الكلام وهو قوله (يتيما) .

الخامس : فاعل الأفعال المكفوفة بما ، وهى ثلاثة أفعال ، وهى : قل ، وكثر ، وطال ، تقول : قلما يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التوانى ، وطالما سعيت فى الخير ، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة ، وكانت « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهيى إياك ، وطال سعى فى الخير ، وهكذا .

السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه ، وذلك مثل التقاء الساكنين الذى اقتضى حذف واو الجماعة فى نحو قولك « ياقوم اضربن » وحذف ياء المؤنثة المخاطبة فى نحو قولك « ياهند اضربن » ولا يقال : إن المحذوف لعلة كالثابت ، لأننا نقول : إننا نريد أن نحصى لك مواضع الحذف مطلقا .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان (١ /٥٤) والبخارى فى كتاب الأشربة من صحيحه (٧/ ١٠٤ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم ٤٦٥٩ بتحقيقنا) .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

٢٠٢ — * فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

---

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إلَى قَطَرِيٍّ لاَ إخَالُكَ رَاضِياً *

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة . - السعدى ، أحد بنى سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للمبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبى) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِـلِيَ الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درا بجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبى صفرة والخوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاءة التيمى « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماتدل عليه الحال « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تردنى » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآنَ عليه من سَلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تُشَاهده مِنِّى — وعن الكسائى إجازة حَذْفِهِ تمسُّكاً بنحو ما أوَّلناه[1] .

***

الرابع : أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ ، إن أجيب به نَفْىٌ ، كقولك «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال : ما قام أَحَدٌ ، أى : بَلَى قَامَ زَيْدٌ ، ومنه قوله :

= « راضيا» مفعول ثان ، وجملة «لا إخالك راضيا» هى جواب الشرط الذى هو إن» ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ *

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذ البيت ومايشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لايجيزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو فاعلا لها قالوا : إن اسمها مضمر جوازا تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١)مقالة الكوفيين ومقاله البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

---

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « تجلدت » تكلفت الجلد ، والجلد — بفتح الجيم واللام جميعا — الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه «لم يعر قلبه» لم ينزل به « الوجد» شدة الحب.

المعنى : إنى تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلالكم ، حتى ظن الناس أنى لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بى شىء من الحب ، مع أن الذى عندى من الوجد بكم والشغف إليكم ماليس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شىء الآتى « شىء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلم وفاعله فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهى مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلدت ، وكأنه قال : تجلدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفى سابق — وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شىء » .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ببل على قوله « شىء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن بل التى تعطف مفردا على مفرد بعد نفى أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟ ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)(١)، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشامىِّ وأبى بكر (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)(٢)، وقوله :

٢٠٤ — * لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

= شبهه تقرر ذلك النفى السابق وتثبت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر قلبه شىء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التى تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التى نفت عرو شىء من الوجد ، فإذا بطلت الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك.

(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة فى قوله تعالى : (ليقولن الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام فى قوله : (من خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف — وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلا — أنه قد ورد فى مثل هذه العبارة فاعلا لفعل ملفوظ به فى الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى :(ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، ومجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الاسمية ، فالحمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال) فاعلا له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح المبنى المجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء — فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملا فلم نجد فى الكلام عاملا يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب (رجال) أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل (يسبح) المبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟

قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما (فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .

٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

. . . .

= * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسب فى كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ابن ربيعة العامرى ، ونسبه جار الله الزمخشرى إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حرى ، وقد وجدت فى ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

لَعَمْرِى لَـئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْفِى عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْـكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الأَكُفُّ الشَّحَائِحُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون فى البطن ، والجدث ـ بفتح الجيم والدال جميعا ـ القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرته « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الـكف بالندى » الندى : الجود والـكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل « ضارع » هو الذليل الخاضع ، وفى أمثالهم : الحمى أضرعتنى إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبط » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تـكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المـال ـ ثلاثى متعد ـ وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تغتر به .

الإعراب : « ليبك » اللام لام الأمر ، يبك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل يبك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الـكلام ، وكأنه قال : يبكيه ضارع ـ إلخ ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليبك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيه ضارع ، وهو قياسى وِفَاقاً للجَرْمى وابن جنى(١) ، ولا يجوز فى نحو « يُوعَظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعَظ فى المسجد رِجَال زيدٌ » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذى سوغ الحذف فى هذا الموضع أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليبك يزيد » قيل له : « فمن يبكيه » ؟ فقال : « يبكيه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليبك يزيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب « يزيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل يبك ، ولم يثبت العسكرى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيبويه رحمه الله – وهو ثقة مشافه للعرب – قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيبويه والأعلم وجار الله الزمخشرى وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجحه المؤلف فى المغنى .

الثانى : أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : المسبح له رجال ، وفى البيت : الباكى ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر المرفوع فاعلا بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلا بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلا ثابت فى القراءة الأخرى فى (يسبح له فيها) وفى رواية البيت الأخرى « يبك يزيد ضارع » .

٢٠٥ — غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

---

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

اللغة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ، قلت : طعنت أطعن - بفتح العين فى ماضيه ومضـارعه جميعا أو من باب نصر « عبيطات » جمع مؤنث سالم واحده عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا - واعتبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فتية ، والناقة عبيطة ومعتبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عبيط « السدائف » جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد فى معلقته :

فَظَلَّ الإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُوَارَهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسَرْهَدُ

وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ القَحْطِ كُلَّهُمُ مِنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ القَزَعُ

القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت الجدب لأن احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثأر من قاتله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل وليه طعنة أردته قتيلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ، وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى جعل عقاب القاتل للامام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن حصين بن أصرم ، وكنى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل .

=

أى : « وَحَلَّتْ له الخمر » ، لأن « أحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ، أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1]، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم فى كلام سابق « أحلت » أحل : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ، وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والخمر » الواو حرف عطف ، والخمر ـ بالرفع ـ فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير : وحلت له الخمر ، وجملة « حلت له الخمر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة» ورفع« عبيطات » و« الخمر »وتخرج هذه الرواية على أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا فى المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و« الخمر» معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة من قال : « خرق الثوب المسمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم المنصوب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة، ورفع « الخمر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، وتخريجها على أن « طعنة » فاعل أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الخمر » فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع « الخمر » في هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار فعل ، أى وحلت له الخمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

فى هذه واجب(١).

* **

الخامس : أنَّ فعله يُوَحَّد مع تثنيته وَجَمْعه ، كما يُوَحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ)(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)(٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)(٤) ، وحكى البصريون عن طيىء وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءة ، نحوَ « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبْنَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

٢٠٦ — * أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

---

(١) إنما كان الحذف فى هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذى بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فلذلك لم يجيزوا ذكر العامل فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها .

ولا شك أنك ذاكر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذى بعده .

فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجيزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم فى هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ *

والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلى . =

. . . .

= اللغة : « ألفيتا » وجدتا ، وهو فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصله ألفى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال فى مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدِّ ؟

وقالت الخنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِيَ كُلَّ الهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِيَ أَوْلَى لَهَا

وفى الكتاب الكريم قوله تعالى فى سورة محمد (القتال) : (فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين فى قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت ، فأولى لهم) وفى سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقد اختلف العلماء فى هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعى والمبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأى أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد فى أولى أحسن مما قال الأصمعى » اهـ . وقال غيرهما : هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم للبرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

المعنى: يصف رجلا يهرب إذا حمى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفيتا » ألفى : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألفى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألفى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فأولى» الفاء حرف عطف ، أولى معطوف بالفاء على أولى السابق «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن =

وقال :

٢٠٧ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِـــيلِ أَهْلِي فَــكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان فى كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب فى قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «واقية» مضاف إليه، والتقدير: ألفتا عيناك — حالة كونك صاحب وقاية — عند القفا .

الشاهد فيه : قوله « ألفيتا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذى هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء فى بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيىء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، واختلفوا كذلك فى هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لايلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتى للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل البيتين الآتيين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا — كبيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه — يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتى :

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى .

٢٠٧ — هذا بيت من المتقارب ، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت ، والعلماء يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـــلِ قَوْمِي فَــكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وهذا بيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله : =

. . . .

= وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِىَ البَائِـعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما ـ بوزان قال يقول قولا ـ ولومة وملاما وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت: لومه ـ بتشديد الواو ـ « يعذل » العذل ـ بفتح فسكون ـ هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ولحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذا لامه وعذله .

الإعراب : « يلومونني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم» كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني .. . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أزدشنوءة .

ومثل هـــذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِى فِى ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيَنْسَوْنَنِى قَوْمِى وَأَهْوَى الكَنَائِسَا

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسوننى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ تَفْنَ لاَ يَبْقَوْا أُولَئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فِى المُسْلِمِينَ حَرِيمُ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لايبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » . =

وقال :

٢٠٨ — نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِى فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوَأَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق واو الجماعة بالفعل فى قوله « نصروك » مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومى » .

٢٠٨ — هذا بيت من الكامل المجزو . وهو من كلام أبى فراس الحمدانى ابن عم سيف الدولة الحمدانى . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأَيُّهَا المَلِكُ الَّذِى أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً . . . . . . البيت

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ

اللغة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبنى للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة — بالبناء للمجهول — إذا ولدت ، ونتجها أصحابها — بالبناء للمعلوم — إذ استولدوها ، قال الراجز :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذى ينزل فى الزمان المسمى الربيع « محاسنا » المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحنها » الأصل فى هذه المادة قولهم : ألقح الفحل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت المرأة ، وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحائب » الغر : جمع غراء ، والسحائب : جمع سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ، وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحنها » ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

. . . .

= مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغر مضاف و « السحائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحائب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقحنها غر السحائب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحائب » .

هذا ، واعلم أن كثيرا من النحاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت فى شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيرا من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة فى شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائى ، ومنهم البحترى ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضى ، وسنذكر لك فى آخر شرح هذا البيت شيئا من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبى عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبى (ونسبه فى العقد ٣ / ٤٣ اللجنة ، وفى شرح المقامات الحريرية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفى الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبى ، وذكر نسبه كاملا) .

رَأَيْنَ الغَوَانِى الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِى ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَافِىٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بِحُورَانَ، يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

ومثل ذلك قول أعرابى (وأنشده ياقوت الحموى فى معجم البلدان ٣ – ٢٧٢) :

لَئِنْ كُنَّ أَيَّامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ ... عَلَىَّ لَيَالٍ بِالعَقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرا لها قصة :

وَأَدْرَكْنَهُ جَدَّاتُهُ فَخَذَجْنَهُ ... أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَابُدَّ مُدْرِكُ =

. . . .

= ومثله قول أبى قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُنَهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إتْيَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ

وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبى عبادة البحترى ، لأنه طائى ، وطيء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

يَلِدْنَ يَنْهَبْنَهُ العُيُونُ سِرَاعاً فِيهِ لَوْ أَمْكَنَ العُيُونَ انْتِهَابُهْ

الشاهد فى قوله « ينهبنه العيون » ومن ذلك قول أبى تمام حبيب بن أوس الطائى :

أَغْرَتْ هُمُومِى فَاسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِى، وَبِتْنَ عَلَى فُضُولِ وِسَادِى

الشاهد فى قوله «فاستلبن فضولها» وقال فى نفس القصيدة التى منها البيت السابق:

وَغَداً تَبَيَّنُ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِى إنْ مِلْنَ بِى هِمَمِى إلَى بَغْدَادِ

وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانىء حيث يقول :

وَكَأَنَّ سُعْدَى إذْ تُوَدِّعُنَا وَقَدِ اشْرَأَبَّ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفَا

رَشَأٌ تَوَاصَيْنَ القِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدْنَ بِأُذْنِهِ شَنْفَا

(اشرأب الدمع : تهيأ واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشأ : ولد الظبية ، والقيان: جمع قينة ، وهى الأمة ، والشنف : حلية تجعل فى أعلى الأذن ، فأما الحلية التى تجعل فى أسفل الأذن فهى قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الحَمْدُ لِلّهِ لَيْسَ لِى نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِى وَقَلَّ زُوَّارِى

وَأَحْسَنَتْ نَفْسِىَ التَّعَزِّىَ عَنْ شَىْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتْنَ أَوْطَارِى

محل الكلام فى البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله « القيان » — ومحل الكلام فى البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطارى » حيث ألحق نون النسوة بالفعل فى قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله «أوطارى».

وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذى أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضى حيث يقول : =

وَالصَّحِيحُ أن الألف والواو والنون فى ذلك أحْرُفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع ، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء فى نحو « قَامَتْ » على التأنيث[1] ، لا أنها ضمائرُ الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير ،

= نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ بِىَ اللَّيَالِى فَلاَ خَيْلٌ أعَنَّ وَلاَ رِكَابُ

وقال أيضاً :

أوْرَدْنَهُ أطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيَمٌ تُسَانِدُهَا عُلاً وَمَنَاقِبُ

ومحل الكلام فى البيت الأول قوله « قعدن الليالى » ومحله فى البيت الثانى قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجىء ذلك فى شعر الفحول البلغاء من المحدثين ـ من أمثال أبى فراس الحمدانى وأبى عبادة البحترى وأبى نواس الحسن بن هانى والشريف الرضى وأضراب هؤلاء ـ يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة فى الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السر فى كثرة استشهادنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامه التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم ـ يقال : هم طىء ، ويقال : هم أزشنوءة — وأما لحاق علامة التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل المثنى أو نائب الفاعل المثنى ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجىء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث ، على ماسيأتى بيانه فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لايمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللغة[1] لا تمتنع مع المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمى ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ لا يختصّانِ بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجىء قوله :

٢٠٩ — * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ *

---

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللغة ــ وهى لحاق علامة التثنية والجمع ــ لا تمتنع مع المفردين ــ إلخ ، وقوله « خلافا لزاعمى ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمى الأول بقوله « لقول الأئمة ــ إلخ » ورد على زاعمى الثانى بقوله « ولمجىء قوله ــ إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبدالملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى ... عَنْ بُرَاهَا العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ المِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً ... قَتِيلٌ بِدَيْرِ الجَاثَلِيقِ مُقِيمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبى « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

٢١٠ — * وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ *

* * *

= «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرِينِى لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

والبيتان لعروة بن الورد العبسى المشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذرينى» اتركينى ودعينى ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرنى ومن خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليذر المؤمنين) وقوله فى صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس فى البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير ـ بكسر الخاء المعجمة بعدها ياء مثناة ـ وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيئة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، فى البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فِعلُه بتاء ساكنةٍ فى آخِرِ الماضى ، وبتاء المُضَارَعَةِ فى أول المضارع .

ويجب ذلك فى مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلا ، كـ « هِنْدٌ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ، و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ – أوْ يَقُوم – إلاَّ هِيَ » ويجوز تركُها فى الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

٢١١ – * وَلاَ أَرْضَ أَبقَلَ إبْقَالَهَا *

=لا محل له من الإعراب «كانا» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « وخير » الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهى الألف بالفعل الذى هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين وأن يكون فى معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

٢١١ – هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائى كما نسب فى كتاب سيبويه (١ / ١٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم : (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبتت البقل ، وهو النبات .

المعنى : يصف أرضا قد عمها الخصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة=

. . . .

= أفرغت عزالبها ، وصبت مياهها، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضا أنبتت مثل البقل الذى أنبتته هذه الأرض.

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر لا «ودقها» ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة، وهى مؤنثة ، ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ أْبِقَالَهَا *

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع فى ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكرا لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة فى النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِى مَوَدَّةً وَعَفْرَاءُ عَنِّى الْمُعْرِضُ الْمُتَدَانِى

أفلا تراه قد قال « وعفراء المعرض المتدانى » فأتى بالخبر مذكرا مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لأنه أراد عفراء الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبى :

هُمُ أَهْلُ بَطْحَاوَىْ قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا هُمُ صُلْبُهَا ، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ

أفلا تراه قال « بطحاوى قريش كليهما » فأتى بالتوكيد مذكرا مع أن المؤكد =

وقوله :

٢١٢ — * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

= مؤنث لأن « بطحاوى » مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذهما فى معنى البطحاوين ، والحمل على المعنى كثير فى كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث فى الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز فى الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمر والمظهر .

٢١٢ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى .

اللغة : « لمة » بكسر اللام وتشديد الميم — ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة — بضم الجيم وتشديد الميم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة « أودى بها » ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمارة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : « إما » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهى حرف شرط جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد « ترينى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية . وياء المتكلم مفعول به « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط. =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَتْ بِهَا

لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شىء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء فى «أودى بها» وأن ننشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا

لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَّتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَنَّى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أنى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف» وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضروره ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذى اختاره .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلا حقيقيّ التأنيث نحو (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)(١) وَشَذَّ قولُ بعضهم « قَالَ فُلَانَةُ » وهو ردىء لا ينقاس .

وإنما جاز فى الفصيح نحو « نِعْمَ الْمَرْأَةُ » و « بِئْسَ الْمَرْأَةُ » لأن المراد الجنسُ ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :

٢١٣ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ *

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حملا على المعنى ، وذلك لأن « الحوادث » بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

والحمل على المعنى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بتاء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ *

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .

اللغة : « الأخيطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل الفاحش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب=

وقولهم : « حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أكْثَرُ ، إلاّ إن كان الفَاصِلُ « إلاّ » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصَّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ

= « الأخيطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخيطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أم سوء » — اسم مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقى التأنيث — ظاهرا كان الفاعل أو مضمرا — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذى من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت — بسبب تأخيره — العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِى وَبَعْدَكِ فِى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

إلا أن الفاصل فى هذا البيت جار ومجرور ، فى حين أن الفاصل فى بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولا أو جارا ومجرورا أو ظرفاً أو شيئا آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

. . . .

= عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العينى : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اهـ .

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب — من باب سلم — براءة ، وتقول : برأ من المرض — من باب قطع — براءا — بفتح الباء والراء جميعا — فى لغة أهل الحجاز — وبرءا — بضم الباء وسكون الراء — فى لغة غيرهم « ريبة » هى التهمة والشك ، وتقول : رابنى فلان يريبنى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفى « برئت » برىء : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة « فى حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برىء لكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث — وهو قوله « بنات العم » — ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء، واختار هذا الرأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما فى بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث فى هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا فى ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى، ويكون تقدير الكلام: ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق =

. . . .

= مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل فى هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسى الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إلاّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

الشاهد فى هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت فى هذين البيتين وجدت الفاعل فى كل واحد منهما جمعا ، فهو فى البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو فى البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن المعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز فى هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك فى المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن فى كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف فى أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما فى البيتين من محل الخلاف ـ فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط ـ هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا فى بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفى البيت الذى أنشدناه « ما بقى شىء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر فى بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفى البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفى الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صيحة ، وفى الآية الثانية : فأصبحوا لاترى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير ـ على هذا ـ وجه يرجحه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجوّزه ابنُ مالكٍ فى النثر ، وقرىء (إنْ كَانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ)[١] ، (فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاّ مَسَاكِنُهُمْ)[٢] .

الثانية : المجازى التأنيثِ ، نحو (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ)[٣] ، ومنه اسمُ الجنسِ ، واسمُ الجمع ،والجمعُ ، لأنهن فى معنى الجماعة، والجماعة مؤنّثٌ مجازىٌّ ، فلذلك جاز التأنيثُ ، نحو (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)[٤] ، و (قَالَتِ الأَعْرَابُ)[٥] ، و « أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْرَقَ الشَّجَرُ » (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)[٦] (وَقَالَ نِسْوَةٌ)[٧] ، و « قَامَ الرِّجَالُ » ، و « جَاءَ الهُنُودُ » إلا أنّ سَلاَمَةَ نَظْم الواحد فى جَمْعى التصحيح أوْجَبَتْ التذكيرَ فى نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيثَ فى نحو « قَامَتِ الهِنْدَاتُ » ، خِلاَفًا للكوفيين فيهما ، وللفارسىّ فى المؤنث ، واحتجُّوا بنحو (إلاّ الّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)[٨] ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)[٩] ، وقوله :

٢١٥ — * فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى *

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس
(٢) من الآيه ٢٥ من سورة الأحقاف
(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة
(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء
(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات
(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام
(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف
(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس
(٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة

٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا *

. . . .

= والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبي .

اللغة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، فحذفت الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى — مثل فرح يفرح فرحا — وشجاه الأمر يشجوه شجوا ، والذى فى البيت من الثانى «وزوجتى» الفصيح الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل وللأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) «والظاعنون إلى » هكذا وقع فى رواية النحاة ، والذى وقع فى رواية المفضليات « والأقربون إلى » وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بناتى » بنات: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «شجوهن» شجو: مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجو مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بناتى ، وزوجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف «تصدعوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما — وهو غير مقصود للمؤلف هنا — فى قوله « شجوهن » حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا رد على الجرمى الذى ذهب إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى — وهو مراد المؤلف — فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله «بكى» تاء التأنيث مع أن المسند إليه — وهو الفاعل الذى هو قوله «بناتى» — مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بثلاثة أدلة : =

. . . .

= أولها : وروده فى فصيح الكلام ، كما فى قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .

وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز فى كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة متفقون فى هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز فى الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع

وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز فى جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز فى جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التى استدلوا بها : أما ادعاء أنه جاء فى فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ماذهبتم إليه ، بل حذف التاء فى قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل فى الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله الوجهان بالإجماع.

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذى وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرده ، وسلامة لفظ المفرد هى التى أوجبت ماذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يجز قياس أحدها على الآخر .

وأما ماذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل فى الدلالة على المراد .

بقى أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير فى عدم سلامة لفظ مفرده ، فلما أشبه جمع التكسير فى هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما لفظُ الواحدِ ، وبأن التذكير في (جاءك) للفَصْلِ ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن « أل » مقدرة باللاتي ، وهي اسم جمع .

* * *

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول ، وقد يُعْكَس ، وقد يتقدمهما المفعولُ ، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب .

فأما جواز الأصل فنحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)[1] .

وأما وُجُوبه ففي مسألتين :

إحداهما : أن يُخْشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قاله أبو بَكْر[2] والمتأخرون كالْجُزُولِيِّ وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابنُ الحاجِّ محتجًّا بأن العرب تُجِيز تصغير عُمَرَ وعَمْرو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ » وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وَشَرْعًا على الأصحِّ ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)[3] ، كونُ « تلك » اسْمَهَا ،

= لفظ مفرده ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه؛ فلهذا ساغ دخول تاء التأنيث في فعله في قوله تعالى : (آمنت به بنو إسرائيل) .

(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ أبي العباس المبرد ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني ، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .

و « دَعْوَاهُمْ » الخبر ، والعكس[(١)] .

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما ، نحو « إنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » وكذا الحصر بإلا عند الجُزُولىّ وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائىّ والفرّاء وابن الأنبارى تقديمَه على الفاعل ، كقوله :

---

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليلان ، أولهما أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى المبتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيده شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعانى المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فيتوقف فى الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يجىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع سيتردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد:

وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن المبتدأ عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.

٢١٦ — * وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ *

---

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ *

وقد ذكر العينى وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعى ، وذكر العينى بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بِلَيْلَى وَلاَ تُسْلِي

ودعبل الخزاعى ليس من الطبقة التى يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له فى هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللغة : « جماحا » مصدر قولك : جمح الفرس يجمح — مثل فتح يفتح — إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمح الفرس جماحا ، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمح أى أسرع إسراعا لا يرده شىء ، وكل شىء مضى لوجهه على شىء فقد جمح ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تحرض وتحض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فؤاده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يسل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسل » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدم المفعول المحصور بإلا — وهو قوله « جماحا » — على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » . =

وقوله :

٢١٧ — * فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِى كَلاَمُهَا *

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى والكسائى فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم فى منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لانتفاء العلة التى أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يقم دليل على أن المحصور هو تالى إنما ، ولكنك لوقلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك ، فلما كان اللبس فى « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز فى هذا الموضع الذى لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف »مفعول به لزاد، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى . =

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إلاَّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخلُ *

= وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهوفاعله ، وقوله« كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف مابي زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لامقتضى له .

٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُنْبِتُ الخطِّيَّ إلاَّ وَشِيجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .

اللغة : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أي ترسو فيها « وشيجه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحقلة ، والحقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبتة الخطى وغراس النخل مثلا .

الإعراب : «هل» حرف استفهام بمعنى النفي مبني على السكون لامحل له « ينبت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر «وشيجه» وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله «في منابتها» - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسُّطُ المفعولِ جوازاً فنحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾[1] ، وقولك « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وقال :

٢١٩ — * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل ــ صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا فى شرح الشاهد (٢١٦) على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو فى هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب « والذى رأيته فى ديوان جرير إذ كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له فى الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة والتى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أتى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : (ثم جئت على قدر ياموسى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو بمحذوف حال منه « قدرا » خبر كان « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وُجُوبه ففى مسألتين :

إحداهما : أن يَتّصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحوُ (وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[1] (يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ)[2]، ولا يُجِيزُ أكثرُ النحويين نحو « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » لا فى نثرٍ ولا فى شعرٍ ، وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جِنِّى وَالطُّوَالُ وابنُ مالكٍ ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والصحيحُ جَوَازُه فى الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذى هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما أتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما فى البيت . ومثل هذا مما شاع فى لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة فى جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر فى اللفظ — عائد على متقدم فى الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءَ الكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ *

والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة هجاء على هذا الروى . =

. . . .

= اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى « الكلاب العاديات » ـ بالدال بدل الواو ـ وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث أخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماَ

الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءِ رَاجِياً ... عَلَيْهَا ثَوَاباً مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى المَجْدِ

وقول الآخر : =

. . . .

= لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعِ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النحاة فى جواز هذه المسألة ــ وهى تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر فى اللفظ ــ يرجع إلى اختلافهم فى مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه الفاعل ؛ لأنه أحد جزءى الجملة ، وما عداهما فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب أن يقع الفاعل بعده ، لئلا يفصل بين الجزءين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن تقدم المفعول فى اللفظ كان فى النية مؤخرا ، ونازع فى هذا الكلام الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإنا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكنا نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة فى هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن المفعول قد كثر فى الكلام الفصيح مجيئه تاليا للفعل وبعقبيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه فى الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر فى الكلام عن مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم فى عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش فى هذه المسألة مذهبا مستقيما حريا بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجيهة .

=

. . . .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغيبة يعود على متأخر لفظا ورتبة ـ على تفسير الجمهور ـ فى ستة مواضع غير الموضع الذى قدمنا بيانه ، وهى :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتمييز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإن مرجع الضمير المستتر فى نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هى إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم فى أمرين ؛ أحدهما أنه يجب فى كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَـــةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك «ضربته زيدا» وقد اختلف النقل عن سيبويه فى جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما ، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[1]
وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائى ، واحتجَّ بقوله :

٢٢١ — مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ
وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين ، ولاعثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة : « عاب » بالعين المهملة — من العيب ، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلب « لئيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جبأ » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر — هو الجبان « بطلا » البطل — بفتح الباء والطاء جميعاً — هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لئيم » فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « جفا » فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب بجفا « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « جبأ » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للمسألة التى ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما فى قوله « ما عاب إلا لئيم فعل » وثانيهما فى قوله « ولا جفا إلا جبأ بطلا » حيث قدم فى كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « لئيم » فى العبارة الأولى ، وقوله « جبأ » فى العبارة الثانية — على المفعول به المحصور فيه — وهو =

وقوله :

٢٢٢ — * وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ *

= قوله «فعل ذى كرم» فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية — وهذا البيت من الأبيات التى استدل بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام: ما عاب إلا لئيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جبأ ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغانى ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَحْشَةُ الدَّارِ

اللغة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصله نبأ — بتشديد الباء — بمعنى أعلم « جارتهم » ويروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفى ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدأحداً بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وينكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول، وضمير الغائبين مفعول ثان «عذبوا» =

وقوله :

٢٢٣ — * فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا *

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بعذبوا « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهومضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ،هل: حرف استفهام إنكارى بمعنى النفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بيعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يجيزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يجيزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاصته أن قول الشاعر «بالنار» ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا =

. . . .

= وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ ، لاَ الْمَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى ـ بفتح النون ـ ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى ـ بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب ـ وهو : الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون ، فاجتمع فى أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورئم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة والمدة فى الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة وهى العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت فى الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو(فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ)[١].

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداهما : أن يكون مما له الصَّدْرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ)[٢] (أَيًّا مَا تَدْعُوا)[٣].

الثانية : أن يقع عاملُه بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ، نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)[٤]، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)[٥] بخلاف « أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْداً »[٦].

= الغائبة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندى نصب «عشية » على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهى همزته الأولى ، بل هذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتحدثوا عما تثيرفىأنفسهم آثار ديار الأحبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول ، وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك ، استشهادا بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون فى قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر فى أول الكلام ، فكيف جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد « أما » الملفوظ بها أو المقدرة منصوبا بالفعل الواقع بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ =

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان الضمر أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَصْلُه وتأخير الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَصْلُه وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُه على الفعل كضَرَبْتُ زَيْداً ، وزَيْداً ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعى ، أما إذا لم يكن واقعا فى موقعه ومركزه الطبيعى — بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعى — فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » الملفوظ بها أو المقدرة ليس واقعا فى موقعه ومركزه الطبيعى ، فلهذا جاز أن يعمل فى المفعول المتقدم عليه فى اللفظ ، ولهذا التأخر فى هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هى أداة الشرط ، وقولهم «يكن من شيء» هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » منابهما جميعا ، وما يلى « أما » فى اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع فى وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفاصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع فى وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هى جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم المفرد الذى التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعى لسبب صناعى ، وهذه الفاء التى تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعى أيضا ، ولو أن العامل المقترن بالفاء وقع فى موضعه الطبيعى لكان متقدما فى اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا فى أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها إذا كانت الفاء واقعة فى موقعها الطبيعى » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتى له مزيد بحث فى فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هـذه المسألة ومسألة « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

***

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحْذَفُ الفاعل ، للجهل به[1] كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لغرضٍ لفظى كتصحيح النَّظْمِ فى قوله :

---

(١) الأغراض التى تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز فى العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) .

الثانى : المحافظة على السجع فى الكلام المنثور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ، حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافى .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر فى الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذى أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » فى هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ، ولو أنه ذكر الفاعل فى كل مرة منها أو فى بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثانى : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحا يعينه ، كقولك «سرق متاعى» فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى» لم يكن فى ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل. =

٢٢٤ — عُلِّقْتُهَا عَرَضاً ، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

= الثالث : رغبة المتكلم فى الإبهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس التى أولها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهى إحدى القصائد العشر التى شرحها الخطيب التبريزى ، ، وتعد فى المعلقات عند من يزيدها على السبع .

اللغة : « علقتها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ، قال فى اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت فى قوله علقتها عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب التبريزى : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة فى مطلع القصيدة =

أو معنوى كأنْ لا يتعلق بذكره غرضٌ ، نحو (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)[١] ، (وَإِذَا حُيِّيتُمْ)[٢] ، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)[٣] .

فينوب عنه — فى رَفْعِهِ ، وَعُمْدِيَتِه ، ووجوبِ التأخير عن فعله ، واستحقاقِه للاتِّصال به ، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة[٤] :

= مفعول ثان «عرضا» مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «وعلقت» الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول «رجلا» مفعول ثان لعلق «غيرى» غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وعلق» الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبنى للمجهول «أخرى» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ذلك» ذا : اسم إشارة نائب فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله «علقتها» وثانيها فى قوله «وعلقت رجلا» وثالثها فى قوله «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ، وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبنى للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ . =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ)[١] .

الثانى : المجرور ، نحو (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ[٢]) ، وقولك « سِيرَ بِزَيْدٍ » .

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ : النائب ضميرُ المصدرِ لا المجرور ، لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا)[٣] ، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شىء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بهند » .

ولنا قولهم « سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْراً » وأنه إنما يُرَاعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِداً » بخلاف نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلَ » بالنصب ، أو « مُرَّ بِزَيْدٍ الفَاضِلُ » بالرفع ، فلا يجوزان ، لأنه لا يجوز « مَرَرْتُ زيداً » ولا « مُرَّ زَيْدٌ » والنائب فى الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو المُكَلَّفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ ، وقد أجازوا النيابة فى « لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ

= قلت : أما إسناد الفعل المبنى للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزمانى أو المكانى ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ماهو بمعناه إلى ما بنى له » ونحن نعلم أن الفعل المبنى للمجهول إنما بنى للمفعول كما أن الفعل المبنى للمعلوم بنى للفاعل ، ولم يبن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبنى للمعلوم وإسناد المبنى للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد المبنى للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبنى للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ » وقالوا فى (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)[١] : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَتْ بِهِنْدٍ »[٢] .

---

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف فى هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهيلى ، وأبو على الرندى : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائبا عن الفاعل لجاز أن يجىء التابع لهذا المجرور ــ نعتا أو عطف بيان ــ مرفوعا ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلا جاز فى تابعه الرفع ، كما فى قول الشاعر

* طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذى هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلا للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مر بزيد الظريف » لو يجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائبا عن الفاعل لجاز .

الدليل الثانى : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذى يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا) ولو كان نائبا عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائبا عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثا نحو « مر بهند » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل فى تذكير الفعل وتأنيثه . =

. . . .

= فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأنا رأينا العرب فى كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل فى العبارة نحو قولهم « سير بزيد سيرا » فإنه يتعين فى هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لاينيبون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإنا لانقول إنه يجوز الإتباع على المحل دائما ، بل جواز الإتباع على المحل مخصوص بما إذا كان هـذا المحل يظهر فى فصيح الـكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا فى كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال ــ وهو « مر بزيد » لا يظهر رفعه فى غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لاتقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذا فى قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُـكُمْ عَلَىَّ إذاً حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر فى الـكلام من غير شذوذ لجاز فى التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفا على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول فى فصيح الـكلام « ليس زيد قائما » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثانى فإنا لانسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الـكريمة التى زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإنا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المـكلف الذى يعود إليه الضمير المستتر فى « كان » وتقدير الـكلام : كل أولئك كان هو أى المـكلف مسئولا هو أى المـكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافا للزمخشرى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافا لما تقولون ، فسقط استدلالـكم بالآية الـكريمة .

وأما الدليل الثالث فإنا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً مجردا عن العوامل اللفظية ، =

الثالث : مصــــــدر مُخْتَصٌ[1]، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

=فأما إذا لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث فى مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل فى صورة الفضلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لاتستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى بزيد معينا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك فى هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجمل أدلة القوم والرد عليها إجمالا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأحببت أن يتجلى الموضوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولا أنه يشترط فى نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفا ، والثانى أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف فى اشتراط التصرف فى المصدر الذى ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائى وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان فى كتابه النكت الحسان ، وسيأتى شرح مذهبهم فى الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذى يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضربا » فتنصب ضربا على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضربا الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثانى على أنه خبر ، أما المصدر الذى لا يستعمل إلا منصوبا على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهما أى غير مختص ، وأما المختص فنوعان ، أولهما: ما كان دالا على العدد كضربتين وضربات، وثانيهما : =

وَاحِدَةٌ)[1]، ويمتنع نحو « سِيرَ سَيْرٌ » لعدم الفائدة ، فامتناع سِيرَ على إضمار السير أحقّ ، خلافاً لمن أجازه ، وأما قوله :

٢٢٥ — * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ *

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيف نحو « سكوت المتدبرين » وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص ، نحو ضرب وقتال ، من غير وصف ولا إضافة ، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه ، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده.

(١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ *

وهذا البيت من كلام امرىء القيس الشاعر الجاهلى المعروف ، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفحل وتحاكما فيها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب ، فحكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة .

اللغة : « يبخل عليك » أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلونه مراده « يعتلل » يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة ، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونعتلل * نسؤك . . . « غرامك » الغرام ههنا من قولهم : هو مغرم بالنساء ، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن ، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعتاد ، والدربة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة ، وتقول : قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده ، وتقول : دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته .

المعنى : قالت لى هذه المحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما ، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك ، وثانيهما أن نكافىء غرامك بالوصال فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

. . . .

= جار ومجرور متعلق بيحل ، وهو نائب فاعله « ويعتلل » الواو حرف عطف ، ويعتلل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويعتلل الاعتلال المعهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بعليك السابق ، وكأنه قال : ويعتلل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويعتلل » فى رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول — فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويعتلل هو : أى ويعتلل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديدا لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل فى البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه فى إعراب البيت ، وإذا =

فالمعنى وَيُعْتَلل الاعتلالُ المعهودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَه بِعَلَيْكَ أخرى محذوفة للدليل ، كما تحذف الصفاتُ المُخَصِّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّه (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)[1] ، وقولُه :

٢٢٦ — * فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .

أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتلل » فلا شاهد فى البيت على شىء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو متعالم مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذى أشار المؤلف إليه فى هذه الآية أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المعهود ، أو يقدر مصدرا منكرا موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى كلا التقديرين يكون المصدر مختصاً ، فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يجيز نيابة المصدر المبهم .

٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « يا لك » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ، وقد كثر فى كلام العرب هذا الأسلوب ، فمنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى معلقته :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ومنه قول امرىء القيس أيضاً :

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ... فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا =

. . . .

= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ   يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » تميز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتى بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيل ، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «يهوى» فعل مضارع «امرؤ» فاعل يهوى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريجا لاترتضيه الجمهرة. =

وقولُه :

٢٢٧ — * يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ *

ولا يقال النَّائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعنى أنه لايفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص.

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لايفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، وأما التخريج الثانى فعلة إنكاره أنه لافائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيدا له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغايرهما فى المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصا ، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ماذكرناه فى تخريج الآية الكريمة وفى تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، من كلمة يقولها فى زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هٰذَا الَّذِى تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ... وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ =

. . . .

= هٰذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللهِ كُلِّهِمُ   هٰذَا التَّقِىُّ النَّقِىُّ الطَّاهِرُ العَلَمُ

اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء فى الأصل : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع قدمه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن تقارب بين جفنى عينيك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، والمهابة : التعظيم والإجلال « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للمعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته » مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، ما : حرف نفى « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان متعلق بيكلم « يبتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم فى وقت من الأوقات إلا فى حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من مهابته » نائب فاعل يغضى المبنى للمجهول ، مع اعترافه بأن من فى هذه العبارة حرف جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون فى صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع فى جواب سائل سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ[1]، نحو « صِيمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أمَامَ الأميرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

= من جملة أخرى غير الجملة التى منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم فى الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع فى جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يغضى فى البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به ، وكأنه قد قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ماذكرناه فى شرح الشاهدين السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين، الأول الظرف المتصرف، والثانى الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو مايخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما ، وانتظرتك ساعة» فتنصبهما على الظرفية ، وتقول «أقمت فى انتظارك من وقت الظهر» فتجره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولهما مايلازم النصب على الظرفية لايفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجر بمن ، ومنه عند وثم بفتح الثاء .

ثم اعلم أن الظرف – من ناحية أخرى – ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثانى المبهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل العهدية نحو « اليوم» أى المعهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يَنُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ، لقراءة أبى جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[1] ، والأخفشُ بشرط تَقَدُّمِ النائِبِ ، كقوله :

٢٢٨ — * ما دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ *

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيباً أمْرُؤٌ مُنَبَّهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

* وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه — بتضعيف الباء — وتقول : نبهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينبهه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لاتكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للانسان بتذكره من عند نفسه وندمه على مايرتكب وعزيمته عزيمة صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى — بالبناء للمجهول لزوما — وتقول : عنى فلان بأمر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لامحل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمفعول « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

٢٢٩ — * لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً *

=إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى المنيب ربه مدة دوامه معنيا — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به — وهو « قلبه » — والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب مجيئه حرف روى فى أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِى العَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : « بدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزان رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس ، والتمادى فى الأخذ بما يوبقها «هدى» بضم الهاء — هو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوو الهداية والرشد . =

مسألة : وَغَيْرُ النائب ممَّا معناه متعلِّق بالرافع واجبٌ نَصْبُه لفظاً إن كان غيرَ جار ومجرور ، كـ « ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الخميس أمَامَكَ ضَرْباً شديداً » ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذى لم يُنَبْ فى نحو « أُعْطِىَ زَيْدٌ دِينَاراً » ، و « أُعْطِىَ دِينَارٌ زَيْداً » ، أو محلاً إن كان جارا ومجروراً ، نحو (فَإِذَا

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « الغى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور – وهو قوله « بالعلياء » – عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام – وهو قوله « سيدا » – .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الهمع أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدا ، وهلم جرا .

﴿ نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾(١) ، وَعِلّة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك نائبه .

* * *

فصل : وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثرَ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الخُضْرَاوِىُّ وابن الناظم ، والصوابُ أن بعضهم أجازهُ إن لم يُلْبِس ، نحو « أُعْلِمْتُ زَيْداً كَبْشَكَ سَمِيناً » ، وأما الثانى ففى باب « كَسَا »(٢) إن أَلْبَسَ ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلْبِس نحو « أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُعْتَقَد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا فى الحسن ، وفى باب « ظن »(٣) ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس فى النكرتين والمعرفتين ، وَلِعَوْدِ الضمير على المؤخّرِ إن كان الثانى نكرة لأن الغالب كونه مشتقًّا ، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولى

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كسا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنحت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابنى جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظن » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها، فى باب « ظن وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظُنَّ قَائِمٌ زَيْداً » ، وفى باب « أَعْلَمَ »[1] أجازه قوم إذا لم يُلْبِس ، وَمَنَعَه قوم منهم الخضراوى وَالأَبَّذِيُّ وابن عُصْفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعول « أعْطَى » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأوّل ، قال :

٢٣٠ — * وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ *

---

(١) باب « أعلم » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كِرَاماً مَوَالِيهاَ ، لَئِيماً صَمِيمُهاَ *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب ، ولم أعثر عليه فى نسخ ديوانه .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمفعول ـ معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجو ، وسموا قرية لبنى ثعلبة بن درماء الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد « كراما » الكِرَام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « مواليها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تتهم الموالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم:

أَلاَ مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالفُحْشَ وَالْخَنَى فَعِنْدَ الْمَوَالِى الْجِيدُ وَالْكَوَفَانِ

فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما ـ مع ما فى الموالى من الخسة والنقيصة ـ فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لئيما » يروى فى مكانه « لئاما » وهو أتم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن فى النظم أموراً ، وهى :

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب « كَسَا » حيث لا لَبْسَ

(٢) وعدم اشتراط كون الثانى من باب « ظن » ليس جملة .

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذى غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع .

* * *

= لقوله « كراما مواليها » والصميم فى الأصل : الخالص من كل شىء ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلبية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالى ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاعا أذنابا تبعا مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « مواليها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنث باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « مواليها » على هذا فاعل بكرام « لئاما » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلئام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « مواليها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة فى الاستعمال العربى .

فصل : يُضَم أوَّلُ فعلِ المفعولِ مطلقاً ، وَيشْرِكُه ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة كتَضَارَبَ وتَعَلَّمَ ، وثالثُ المبدوء بهمزِ الوصل كانْطَلَقَ واُسْتَخْرَجَ واُسْتَحْلَى ، ويُكْسَر ما قبل الآخر من الماضى ، وَيُفْتَح من المضارع.

وإذا اعتلَّتِ عينُ الماضى وهو ثلاثى كقَالَ وبَاعَ ، أو عين افْتَعَلَ أو انفَعَلَ كاخْتَارَ وانقَادَ ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص ، أو إشمامُ الضمِّ ، فَتُقْلَبُ ياء فيهما ، ولك إخْلَاصُ الضمِّ ، فَتُقْلَبُ واواً ، قال :

٢٣١ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

---

٢٣١ — هذا بيت من الرجز ، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهى قوله :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ
مَالِى إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِى أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه ١ / ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٦٧) : « وهذا الراجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه أيضا .

اللغة : « حوقلت » ضعفت وأصابنى الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ ، إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ،وفى رواية أبى على القالى * أكبر غيرنى . . * * أم بيت * يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب عندهم أقوىعلى احتمال المصاعب وأشد « ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو أبو زبيد ـ حرملة بن المنذر ـ الطائى : =

وقال :

٢٣٢ — * حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ *

= لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ ؟

ومن هذا الوادى قول الآخر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفى « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لامحل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسمه « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

٢٣٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* تُخْتَبَطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة « نيرين » تثنية نير ــ بكسر النون بعدها ياء مثناة ــ وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير ــ على زنة معظم ــ إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى فى موضع هذه العبارة =

وهى قليلة ، وتُعْزَى لفَقْعَسٍ ودَبِيرٍ ، وادَّعَى ابن عذرة امتناعَهَا فى افْتَعَلَ وانْفَعَلَ ، والأول قول ابن عُصْفور والأَبَّدِىِّ وابن مالك ، وادَّعَى ابن مالك امتناعَ ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ كخِفتُ وبِعْتُ ، أو ضم كعُقْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاعَنِي لِعَمْرٍو » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْتَهُنَّ المفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وبِعْتُ — بالكسر — وعُقْتُ — بالضم — لتُوُهِّمَ أنهن فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم فى الأَوَّلَيْنِ والكَسْرُ فى الثالث ، وأن يمتنع الوجه المُلْبِس ، وَجَعَلَتْه المغاربةُ مرجوحاً ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ، لحصوله فى نحو مُخْتَار وتُضَارّ .

= « حوكت على نولين » والنولين : مثنى نول — بفتح النون وسكون الواو — وهو اسم للخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لايدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحوك ، وجملة « تحاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكت » حيث إنه فعل ثلاثى مُعْتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيكون شاهدا على إخلاص كسر الفاء فى مثل هذا الفعل ، وثانيهما « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهدا على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثى المضعّف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهى لغة بنى ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ عَلْقَمة : (رِدَّتْ إلَيْنَا)[1] ، (وَلَوْ رِدُّوا)[2] بالكسر ، وَجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذى : مَنْ أشم فى « قِيلَ » و « بِيعَ » أشمَّ هُنا .

* * *

هذا باب الاشتغال[3]

إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبه لمحلّ ضميرِ اسمٍ متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام

(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم كما قلنا ـ فخمسة :

الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ، أو متعدداً فى اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد فى اللفظ والمعنى ـ نحو زيداً درهماً أعطيته ـ لم يصح .

الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيداً ـ لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .

الأسم(١): كـ « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » أو لحله كـ « هٰذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصْلُ أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول – وهو الفعل المتأخر كما قلنا – فثنتان :

الأول : أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .

والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو مررت بغلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلا – وذلك في قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » – مع أن المشغول قد يكون فعلا نحو « زيدا ضربته » وقد يكون وصفا نحو « زيدا أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيدا ضربته» وقد يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربت غلامه » .

وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف لضميره – وهو الذي يسمى السببي – ملحق به . =

ذلك الأسْمَ يجوز فيه وجهان : أحَدُهُما راجحٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده فى موضع رفع على الخبرية ، وجملةُ الكلام حينئذٍ اسميةٌ ، والثانى مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفَسِّر ، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ(١) .

* * *

= الجواب الثانى : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التى يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها فى مطلع الباب تيسيرا على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع علمها للقارىء بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس .

والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض؛ لأنه لا يرى مانعا من أن يكون الحد أو الضابط الذى ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذى ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التى بعده فالكلام جملة واحدة ، وهى اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتاهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أى واقعة فى ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقى فى هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف – من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر – هو مذهب الجمهور ، وفى المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائى، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعا ، وكلا الرأيين ضعيف ، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يَعرِض لهذا الأسم ما يوجب نَصْبَه ، وما يُرَجِّحه ، وما يُسَوِّى بين الرفع والنصب ، ولم يَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه[1]، وَسَيَتَّضِحُ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَوَاتِ التَّحْضِيض ، نحو « هَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة ، نحو « هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ »[2] و « مَتَى عَمْراً لَقِيتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ » إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إنْ كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ فيقع فى الكلام ، نحو « إذَا زَيْداً لَقِيتَهُ — أو تَلْقَاهُ — فَأَكْرِمْهُ » و « إنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ » ويمتنع

---

(١) وجه مارآه المؤلف هو ما قد عرفت فى بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا «زيدضربته» لوحذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان «زيداً» مفعولا مقدما لضربت ، والاسم الذى يجب رفعه نحو «فإذا زيد يضربه عمرو» مثلا ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع فى (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذى يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تاليا لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تاليالهل ، فأما الكسائى فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل ، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

فى الـكلام « إنْ زَيْداً تَلقَهُ فَأَكْرِمْهُ » ويجوز فى الشعر ، وتسويةُ الناظمِ بين « إنْ » و « حَيْثُماَ » مَرْدودة .

***

ويترجَّحُ النصب فى سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً[1]، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخَبَرِ ، نحو « زَيْداً اُضْرِبْهُ » و « اللهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْداً غَفَرَ اللهُ لَهُ » .

وإنما وجب الرفع فى نحو « زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع[2]،

(١) إنما ترجيح النصب فيما إذا كان الفعل طلبا لسببين ، الأول أن الأصل فى الطلب أن يكون بالفعل ، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل فى الطلب ، ولم نوجبه – أى النصب – لأن الطلب بغير الفعل غيرمنكر ، لكنه قليل . والسبب الثانى : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل فى الجملة التى تقع خبرا أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجحنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لايجب فى الجملة التى تقع خبرا أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبرا ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إنَّ الّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر فى رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل فى ضمير الاسم السابق – هو فى الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال، ولاهو مستكمل شروطه ، أما أنه لاينطبق عليه حد الاشتغال فلأنا ذكرنا فى حده أن يكون الفعل ناصبا للضمير ، وهذا الضمير ليس فى محل النصب ، بل هو فى محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما فى الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا فى أول باب الفاعل ، وسيأتى مفصلا فى باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهى لاتعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملا فيه ، وقد شرطنا فى المشغول أن يكون صالحا للعمل فيما قبله .

وإنما اتّفَقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَـةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)[1]، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُـكْمُ الزانى والزانية ، ثم اسْتُؤْنِفَ الحـكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٢٣٣ — * وَقَائِـلَةٍ خَوْلَانُ فَانْـكِحْ فَتَاتَهُمْ *

---

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعرفوا لها قائلا معيناً .

اللغة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة ، وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهى مؤنث فتى « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الـكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذى تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حى أبيها وحى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتى نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهى بكسر الخاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانـكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انـكح : فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانـكح ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كما » الـكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تـكون حرفا زائداً وعليه تـكون « هى » ضميراً مجرور المحل=

. . . .

= بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان للمبتدأ الذى هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولا مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، وعليه يكون « هى » ضميراً منفصلا مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذى هى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لايجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلا بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَىِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبَّ مُوسَى ، أَظْلَمِى وَأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لَا يَرْحَمُهْ

فزعم الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن «أنت» فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكا » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلا ، ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريجه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشمونى فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هٰذهِ خَوْلاَنُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ فى الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السِّيدِ وابن بابشاذ : يُخْتار الرفعُ فى العموم كالآية ، والنصبُ فى الخصوصِ ، كـ « زَيْداً اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطلبيتين ، نحو « عَمْراً لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ » و « خَالِداً لاَ تُهِنْهُ » ومنه « زَيْداً لاَ يُعَذِّبْهُ اللهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألتين قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الاسْمُ بعد شىء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)[1] ، فإن فُصِلت الهمزة فالمختارُ الرفعُ ، نحو « أأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »[2] إلا فى نحو « أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ » لأن الفَصْلَ بالظرف كَلاَ فَصْلٍ ، وقال ابن الطَّرَاوَة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرَّفْعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو » ، وَحَكَم بشذوذ النصب فى قوله :

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد فى قولك « أأنت زيد تضربه » فيما رآه سيبويه ، فإنه يجعل « أنت » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أتضرب زيدا زيدا تضربه ، فحذف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه وجوبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام فى التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تتمة فى شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ — أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحاً   عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا

٢٣٤ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذى سبق فى أول هذا الكتاب فى مباحث التنوين .

اللغة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة — وهما قبيلتان من بنى يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك فى جمع هالك ، ونواكس فى جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم فى الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة — حى من بنى تميم « والخشابا » بكسر أوله ، بزنة الكتاب — جماعة من بنى مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثعلبة » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة — إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والخشابا » الواو حرف عطف ، الخشابا : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده — وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة — إلخ ، أو أظلمت ثعلبة — إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وأنصاره ، سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما فى هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن النصب هو الذى يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

. . . .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما فى هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يليها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب فى البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشافهون للعرب أنهم يقولون فى غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيدا ضربته أم عمرا » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغى أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازنى : وكذا القياس عندى ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : فى هذا الموضوع أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل فى أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والمعانى القائمة بالذات ، والذات معلومة غالبا فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثانى فإن حاصله أن تالى همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهما عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالما بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لاتعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحدا منهما ، فإذا قلت « أزيدا ضربته أم عمرا » كان الكلام على تقدير فعل يلى الهمزة ، وعلى الأصل الذى قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لايستفهم عنه ، فتعارض الأصلان فى هذه =

وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْداً ضَرَبَهُ » ، « وَمَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفى بما أو لا أو إنْ ، نحو « مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان ، ومنها «حَيْثُ» نحو « حَيْثُ زَيْداً تَلْقَاهُ أُكْرِمْهُ » كذا قال الناظم[1]، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل غير مبنى على اسم ، كـ« قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ونحو (وَالأَنْعَامَ

=الصورة ، فأما ابن الطراوة فجنح إلى اعتبار الأصل الثانى لتمييز بعض المعانى عن بعض ، فأوجب رفع الاسم التالى للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لئلا يكون الكلام على تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل » عندما قال له مروان « إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة . وتركوا تمييز المعانى إلى القرائن ، فاعرف هذا فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناظم فى شرح الكافية « ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما ، نحو « حيث زيداً تلقاه فأكرمه » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها فى الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اهـ . وابن هشام قد وافقه فى مغنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب فى نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه» اهـ . ولكنه فى كتابنا هذا لم يوافقه ،ولذا تراه يقول : « كذا قال الناظم » فيتبرأ من هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذى أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال الذى مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تلقاه فأكرمه» فإن « حيث » هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما ـــ والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء فى جوابها ـــ كان المثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء فى الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوهم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ)(١) بعد (خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ » فالمختار الرفع ؛ لأن « أمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرىء (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)(٣) بالنصب على حد « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ »(٤) .

الخامسة : أن يُتَوهم فى الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إنَّا كُلَّ شَيْء

---

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرىء فى هذه الآية الكريمة بنصب (ثمود) بغير تنوين ، وهى قراءة الحسن البصرى ، وقرىء فيها بالنصب مع التنوين ، وهى قراءة ابن عباس، ثم اعلم أنه لايجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أما » لأن ذلك يستدعى الفصل بين أما والفاء بجملة تامة ، وهى لايفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أما ثمود فهدينا فهديناهم .

(٤) إنما ترجح النصب فى المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذى ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أما » أن تقطع مابعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التى يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ)[١]، وإنما لم يُتوَهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً ، نحو (وَكُلُّ شَىْء فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ)[٢]، أو صِلَةً ، نحو « زَيْدٌ الَّذِى ضَرَبْتُهُ » أو مضافاً إليه ، نحو « زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ » ، أو وقع الأسم بعد ما يختص بالابتداء ، كإذا الفُجَائية على الأصح[٣]، نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » أو قبل مالا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده ، نحو « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ! » أو « إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ » أو « هَلْ رَأَيْتَهُ » أو « هَلاَّ رَأَيْتَهُ » .

(تنبيهان) — الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع ، كما فى مسألة إذا الفجائية ، لعدم صدق ضابط الباب[٤] عليها ، وكلامُ الناظم يوهم ذلك .

الثانى : لم يعتبر سيبويه إيهامَ الصفة مُرَجِّحاً للنصب ، بل جعل النصب فى الآية مثلَه فى « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربى كثير .

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

(٣) أشار المؤلف بقوله « على الأصح » إلى أن فى المسألة خلافا بين النحاة ، وقد حكى الخلاف فى مغنى اللبيب ، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقا .

الثانى : أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقا .

الثالث : تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد ، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه .

(٤) قد مضى إيضاح ذلك ، فانظره فى ص ١٦١ من هذا الجزء .

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » جواباً لمن قال : « أيَّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان فى مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما » التعجبية ، وتَضَمَّنت الجملةُ الثانيةُ ضميرَه ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول المشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ لأَجْلِهِ » ، أو « فَعَمْراً أكْرَمْتُهُ »(١) بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ » فلا أثَر للعطف ، فإن لم يكن فى الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسِّيرَافى يمنعان النصب(٢) ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة يُجِيزُونه ، وقال هشام : الواو كالفاء .

---

(١) وجه استواء الرفع والنصب فى هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه فى الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم فى الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فناسبت عجز الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول المناسبة — أى بين المعطوف والمعطوف عليه — رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم فى الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم فى الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبرا فى الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم فى الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة خبرا أيضا ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ، فإذا خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع فى صدر الجملة الأولى لم تصلح أن تكون خبرا ، وعلى هذا لاتصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم فى صدر الجملة الثانية منصوبا ، وتعلم — مع ذلك — أن الجملة التى تعطف على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمِّماتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أسمًا ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً[1]، الثانى : أن يكون عاملا ، الثالث : أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أنَا ضَارِبُهُ الآنَ أوْ غَداً » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » و « زَيْدٌ ضَرْباً إيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمولِ المصدر الذى لا ينحلّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسِّيرافى ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أنَا ضَارِبُهُ أمْسِ » لأنه غير عامل على الأصَحِّ ، و « زَيْدٌ أنَا الضَّارِبُهُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصِّلَة والصِّفَة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثانى : لا بُدَّ فى صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والأسْمِ السابِقِ ، وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أخَاهُ » أو باسم أجنبى أُتْبِعَ بتابع

= فى هذا التفصيل وجدت جواز النصب فى حالتين : الحالة الأولى أن يكون فى الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع فى صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذى عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيرافى يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجيزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط المشغول التى ذكرناها فى أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الأُسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ » أو عطفَ بيانٍ ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاهُ » فإن قَدَّرت الأخَ بدلا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد صَحّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظِهِ ، وفى بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ(١) .

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصباً للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة ــ وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيآن ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم بنفسه ، نحو قولك : زيداً ضربته ؛ فإن التقدير : ضربت زيداً ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه فى ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيداً مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لابست زيداً مررت بغلامه ، ولا تقدره « جاوزت زيداً مررت بغلامه » كما قدرت فى الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، وهكذا تقدر فى هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غُضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابسًا لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجبَ الرفع بالابتداء[1] ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية[2] ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[3] ، و « هَلاَّ زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية[4] ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

---

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التى للفاجأة ، ومن الأدوات التى تختص بالأسماء « ليت» المكفوفة بما الكافة ، أما إن كانت «ما» المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذى يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع مابعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالى لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد «ليتما» ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لايجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التحضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خبير أن هـذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح .

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولاتسبقه أداة تختص بالأفعال=

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية[١]، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمْ » ، ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَعَدَ » ، ونحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)[٢]، و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[٣] .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

***

هذا باب التَّعَدِّى واللُّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع[٤] :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء فى هذه الصورة ثلاثة مذاهب، الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب المبرد ، والثانى أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف ، وقد ذهب إلى هذا ابن العريف ، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه ، وهو مذهب جمهور الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو «زيد ليقم» أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كالآية الكريمة (أبشر يهدوننا) أما فى المثال فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية ، وذلك خلاف الأصل وإن كان جائزا ، وأما فى الآية فلكى يلى الهمزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإنى أجد فى اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا بحرف الجر ، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى ، ولا حد الفعل اللازم ، وذلك نحو « نصحت » و «شكرت» فإنهم يقولون : نصحته ، وشكرته ، فينصبون به هاء غير المصدر ، فيكون الفعل فى هذه الصورة متعديا ، ويقولون « نصحت له ، وشكرت له» فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظراً =

أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثانى : المُتَعَدِّى ، وله علامتان ؛ إحداها : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف فى أمره فلا أجعله من المتعدى ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولا أن المتصور فى هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهى بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة فى أحد القسمين المتعدى واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا فى نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن فى كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التى نتكلم بها خليطا من ألفاظ استعملها قبائل شتى ، وليس فى ذلك ما ينكر مادمنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة فى هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدى ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعا كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتسى بهم .

والرأى الثانى : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما نتصوره متعديا بنفسه منقولا عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا ، وهو مايسميه علماء العربية «الحذف والإيصال» واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسيذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى.

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذى يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضميرِ غيرِ المصدرِ ، الثانية : أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك كـ « ضَرَبَ » ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو » فتَصِلَ به هاء ضميرِ غيرِ المصدرِ وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًّا .

وحكمه أن ينصب المفعولَ به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » إلا إنْ ناب عن الفاعل ، كـ « ضُرِبَ زَيْدٌ » و « تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ » .

الثالث : اللازم ، وله اثنتا عشرةَ علامة ، وهى :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو » ولا « هُوَ مَخْرُوج » ، وإنما يقال : « الْخُرُوج خَرَجَهُ عَمْرٌو » ، و « هُوَ مَخْرُوج بِهِ ، أوْ إلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهى: ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ — من وصف ملازم — نحو: جَبُنَ ، وشَجُعَ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ حركَةَ جسمٍ من وصف غير ثابت — كمَرِضَ وكَسِلَ ونَهِمَ إذا شبع .

أو على نظافة كنَظُفَ وطَهُرَ ووَضُؤَ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجُسَ وقَذِرَ .

أو على مُطَاوَعَة فاعِلِه لفاعِلِ فعلٍ مُتَعَدٍّ لواحد ، نحو كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، ومَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ ، فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعلُه لاثنين تعدَّى لواحدٍ كعَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ ، أو لما أُلْحِق به — وهو افْوَعَلَّ ، كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا ارْتَعَدَ .

أو لافْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ ، أو لما أُلْحِقَ به — وهو أفعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقْعَنْسَسَ الجملُ إذا أبى ينقاد ، وافْعَنْلَى كاحْرَنْبَى الديكُ إذا انْتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللازم: أن يَتَعَدَّى بالجار، كـ « عَجِبْتُ مِنْهُ» و « مَرَرْتُ بِهِ » ، و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحْذَف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ *

أى : إلى كُلَيْبٍ .

---

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ : أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهو من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء فى قوله « بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل « أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «قبيلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت=

وقد يُحْذَفُ وَيُنْصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعى جائز فى الكلام المنثور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ، والأكثر ذِكْر اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)[1] (أَنِ اشْكُرْ لِي)[2] .

(٢) وسَمَاعِيٌّ خاصٌّ بالشعر ، كقوله :

٢٣٦ — * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

= «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت ،مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر — وهو « إلى » المقدر — وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤية ، يصف رمحاً ، وهو بتمامه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

اللغة : اللدن — بفتح فسكون — اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب «المتن» الظهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء فى قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لدن » هو مرفوع ، ورفعه إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو لدن ، مثلا ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور فى كلام سابق على بيت الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب العائد على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق =

وقوله :

٢٣٧ — * آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل «كما» الـكاف حرف جر، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له «عسل» فعل ماض «الطريق» مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الـكلام : كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل «الثعلب» فاعل عسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالـكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعلب فى الطريق .

الشاهد فيه : قوله «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر — وهو «فى» المقدر — ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به — وهو «الطريق» — والأصل : كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن عبد المسيح ، وعجزه :

* وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ *

اللغة : «آليت» معناه حلفت ، ويصح المعنى على جعل التاء للمتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر «حب العراق» الحب : اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما «أطعمه» أذوقه ، وتقول «طعم يطعم» من باب تعب — ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم — بفتح الطاء — فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعوم .

الإعراب : «آليت» آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء المتكلم أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع «حب» منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام: آليت على حب العراق، وحب مضاف و«العراق» مضاف =

. . . .

= إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتى « أطعمه » أطعم : فعل مضارع منفى بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب «والحب» الواو واو الحال، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة«يأكله» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « فى القرية » جار ومجرور متعلق بيأكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذى هو يأكل وفاعله فى محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو الحب ، والرابط هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « آليت حب العراق » حيث حذف حرف الجر الذى كان يتعدى به الفعل الذى هو « آلى » ثم لم يبق الاسم الذى كان مجرورا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق فى قوله « أشارت كليب » بل نصب ذلك الاسم الذى كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق فى قوله « كما عسل الطريق » .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر خاصة ، وهو ـ مع كونه من ضرورات الشعر ـ أكثر وروداً فى شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملا ضعيفا لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر ـ وهو « على » الذى قدرناه ـ ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم=

(٣) وقياسىّ ، وذلك فى أنَّ وأنْ وكَىْ[1] ، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ هُوَ)[2] ، ونحو (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)[3] ، ونحو (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً)[4] ، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَّرْتَ « كى » مصدريةً ، وأهمل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابنُ مالك فى أنَّ وأنْ أَمْنَ اللَّبْس ؛ فَمَنَعَ الحذف فى نحو « رَغِبْتُ فِى أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُشْكِل

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعى وذلك الذى أقوله باب قياسى ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع فى جواب قسم ، وهو منفى بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفى بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس فى عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح فى النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرهما ؟ والجواب أن الذى يرجحه النحاة هو أنه لا يقاس غيرهما عليهما ، فلا تقول « بريت السكين القلم » على أن الأصل بريت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك فى قول الشاعر :

* وَأَخْفِى الَّذِى لَوْلاَ الْأَسَى لَقَضَانِى *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[١]، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا فى المراد .

* **

فصل : لبعض المفاعيل الأصالةُ فى التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ فى الأصل ، أو فاعلا فى المعنى ، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديراً[٢]، والآخر مقيد لفظاً أو تقديراً ، وذلك كـ « زيداً » فى « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً » و « أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً » و « اخْتَرْتُ زَيْداً القَوْمَ »[٣]، أو « مِنَ القَوْمِ » .

ثم قد يجب الأصلُ ، كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ[٤]، كـ « أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » أو كان الثانى محصوراً ، كـ « مَا أَعْطَيْتُ زيداً إلاّ دِرْهَماً » أو ظاهراً والأولُ ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)[٥] .

---

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحا : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وقول الفرزدق همام ابن غالب :

وَمِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

(٤) تعين فى المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا كما يصح أن يكون مأخوذا ، فدفعا لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفى المثال الثانى لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد أن يكون المفعول الثانى محصورا فقد وجب تقديم الأول ، وفى المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن المجىء بالضمير متصلا لا يعدل إلى انفصاله إلا فى مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأتى به متصلا .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثانى[١] ، كـ « أَعْطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ » أو كان محصوراً ، كـ « مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاّ زَيْداً » أو مضمراً والأولُ ظاهر ، كـ « الدِّرْهَمَ أعْطَيْتُهُ زَيْداً » .

***

فصل : يجوز حَذْفُ المفعول لغرض : إما لفظى كتَنَاسُبِ الفواصل فى نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[٢] ، ونحو (إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى)[٣] ، وكالإيجاز فى نحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)[٤] .

وإما معنوى كاحتقاره فى نحو (كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ)[٥] ، أى : الكافرين ، أو لاستهجانه كقول عائشة رضى الله عنها : « مَا رَأَى مِنِّى وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ » أى : العَوْرَةَ .

وقد يمتنع حَذْفُهُ ، كأن يكون محصوراً ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » ،

---

(١) إنما وجب فى النوع الأول أن يتقدم المفعول الثانى لأنك لو أخرته على ما هو الأصل فقلت « أعطيت مالكه المال » لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثانى والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثانى فيهما على المفعول الأول لمثل ما قلناه فى النوعين الثانى والثالث فى صور تقديم المفعول الأول وجوبا .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زيداً » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟[1].

* * *

فصل : وقد يُحْذَفُ ناصبُهُ إنْ عُلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً « القِرْطَاسَ » ولمن تَأَهَّبَ لسفرٍ « مَكَّةَ » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ الناس » بإضمار : تُصِيب ، وتُرِيد ، وأَضْرِب .

وقد يجب ذلك كما فى الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ، كـ « يا عَبْدَ اللهِ »[2] ، وفى الأمثال نحو « الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ » أى : أَرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)[3] أى : وَأْتُوا ، وفى التحذير بإيَّاكَ وأخواتها نحو « إيَّاكَ وَالأَسَدَ » أى : إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الأَسَدَ ، وفى التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ أو تكرار ، نحو «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ»

---

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما فى باب التنازع إذا أعملت ثانى العاملين فى الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن تقول « ضربت وضربنى زيد » إذ لو أعملت العامل الأول فى ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) إنما وجب حذف العامل فى الاسم المتقدم فى باب الاشتغال لأن العامل المتأخر مفسر له ، ولا يجمع فى الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف فى باب النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل فى الأمثال الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب ، والأمثال لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها فى كلام ما تشبيه مضربها بموردها ، فلزم أن يلتزم فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كليهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى مجرى الأمثال يأخذ حكمها كالآية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » وفى الإغراء بشرط أحدهما نحو « المُرُوءةَ وَالنَّجْدَةَ » ، ونحو « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » بتقدير الزم .

***

هذا باب التنازع فى العمل

وَ يُسَمَّى أيضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يُشْبهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشْبهه ، ويتأخَّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[1] .

---

(١) اعلم أولا أنه يشترط فى العاملين المتنازعين شروط عامة ، وهى ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول: « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثانى : كون أولهما عاملا فى ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحدا) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفةٌ لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظنا مماثلا لظنكم أن لن يبعث الله أحدا .

الرابط الثالث : أن يكون ثانى العاملين جوابا للأول ، نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) .

وأوجب الجرمى الارتباط بالعطف ليس غير . =

. . . .

= الشرط الثانى : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول فى هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد وتكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعا كالمثال الأول من مثالى التقدم ، وإما أن يكون منصوبا كالمثال الثانى من المثالين ، فإن كان المعمول مرفوعا فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل فى ضميره ، وإن كان المعمول منصوبا فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثانى إما أن يكون عاملا فى ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد فى اللفظ ولا فى المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجــاةُ ببَغْلَتِى أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما فى لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر فى ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول فى اللفظ والإضمار فى الثانى « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثانى فى اللفظ والإضمار فى الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثانى توكيدا للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرىء القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

العاملان هما كفانى ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول، إذ لو توجها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفانى =

. . . .

= قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولـكنما أَسْعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الموجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الـكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعيي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هى الشروط العامة التى يشترطها جمهور النحاة فى كل عاملين فى باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لئلا نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمى فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَـــلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ

وإما اسمى مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتى فى كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَـــنًّى غَرِيمُهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمى تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِـــيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت » وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

=

مثالُ الفعلين (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)[1]، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — * عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

= ويشترط فى الفعل ــ زيادة على الشروط العامة التى قدمنا ذكرها ــ أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب، ونعم وبئس ، وفى هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا فى فعل التعجب .

ويشترط فى غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل فى العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضى .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيذكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول — أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغيثا » اسم فاعل من الإغاثة ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء «أجرته» كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء — بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فنائه ، ويكرعون فى إنائه » يريدون أنه كريم حامى الذمار « موئلا » الموئل : اسم المكان من قولهم « وأل إليه يئل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلِفَيْنِ (هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ)[(١)].

وقد تَتَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون المتنازَعُ فيه متعدداً ، وفى الحديث : « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كل صلاةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ » فتنازع ثلاثة فى اثنين ظرفٍ ومصدرٍ[(٢)].

= نائب الفاعل ، وفى كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من » اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله مغنيا ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «فناءك» فناء : مفعول أول لأتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « موئلا » مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغيثاً مغنيا من أجرته » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان ، أولهما قوله « مغيثا » وثانيهما قوله « مغنيا » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله « من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت فى لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل فى ذلك المعمول المتأخر ، وفى كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته » مفعولا ، وقد أعمل الثانى لقربه . وأعمل الأول فى ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ، ولو أظهره لقال « عهدت مغيثه مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير ـ على التقدير الذى ذكرناه ـ واجب لأن فى ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظا ورتبة من غير ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغيثاً مغنيه من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران : =

. . . .

الأول : أن المتنازع فيه قد يكون ظرفا وقد يكون مفعولا مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثا وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون فى جميع المعمولات ، لكن قال ابن الخباز : إن التنازع لا يقع فى المفعول له ولا فى الحال ولا فى التمييز ، ويجوز فى المفعول معه ، تقول « قمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثانى ، فإن أعملت الأول قلت « قمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثانى : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما فى الحديث ، فقد أعمل تحمدون فى لفظ المعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثانى فى ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثانى والثالث فى ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثانى لأعمل الأول فى ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث فى الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولا .

وهل يجوز فى تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثانى والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمر فيما عداه ، من ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ
أخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهْ

فهنا ثلاثة عوامل — وهى : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر فى الثانى والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محظور على ما هو قاعدة الباب .

وقد عُلِم مما ذكرتُه أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره[١] ، وعن المبرد إجازتُه فى فِعْلَي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو »[٢] ، ولا فى معمول متقدِّم ، نحو « أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شتمته » خلافاً لبعضهم[٣] ، ولا فى معمول متوسِّطٍ نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً وأَكْرَمْتُ » خلافاً للفارسى ، ولا فى نحو :

---

(١) السر فى أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثانى ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه ــ فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لمقالة المبرد بمثالين للاشارة إلى أنه يجوز التنازع فى فعلى التعجب سواء أكانا بلفظ الماضى أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول ــ وهو « ما أحسن وأجمل زيدا » لما كان على صورة الماضى ، وقد أعمل الفعل الثانى فى لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول فى ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثانى لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثانى فى لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول فى ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيغتفر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خبير أن الجمهور لا يجيز ذلك للعلة التى ذكرناها فى عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين ، وبينا رأى الجمهور فى إعراب المثال الذى تقدم فيه المعمول على العاملين، وفى المثال الذى توسط فيه المعمول بين العاملين الذى خالف فيه أبو على الفارسى .

٢٣٩ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

اللغة : « هيهات » اسم فعل ماض معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » — بكسر الخاء — بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والخدن والخدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصلة والوصال .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات الثانى فلا فاعل له ، لأنه إنما آتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتى مزيد بيان لذلك فى بيان الشاهد فى البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل لهمن الإعراب «خل» فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيهات هيهات العقيق » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان وهما اسما فعلين ، وتأخرعنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل فى المعمول المتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس للثانى عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت فى هذه العبارة وجدت أن المعمول المتأخر — وهو قوله « العقيق » — مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثانى لم يؤت به فى الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

خلافاً له وللجُرْجَانى ؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ، وأما الثانى فلم يُؤْتَ به للإسناد ، بل لمجرَّد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد فى الزمن الماضى ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول «قام زيد زيد» رداً على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فى الزمن الماضى من زيد وهو مضمون الجملة فتقول «قام زيد قام زيد» ردا على من أنكر أو تردد فى هذا المضمون، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثانى لتسنده إلى زيد المذكور فى الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المهيع الثالث ، وإنما أتيت به لتؤكد المعنى الذى يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو ترددا من متردد فى بعد هذا المكان الذى يقيم فيه أحباؤه ؛ فأتى بهيهات الثانى ليؤكد المعنى الذى يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِى *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارا من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم فى أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر فى طريق مخوف فخاطب دابته لتجد فى السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف فى « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفى البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكى الذى لا يشترط فى تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكِ أَتَوْكِ » أو « أَتَوْكِ أَتَاكِ » ، ولا فى نحو :

٢٤١ — * وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا *

بل « غريمُهَا » مبتدأ ، و « ممطولٌ » و « مُعَنًّى » خَبَرَانِ ، أو « ممطولٌ » خبر ، و « مُعَنًّى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أتانى أتانى اللاحقون » .

ويروى « أتاك أتاك اللاحقوك » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أتاك » أتى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على الكسر أو على الفتح فى محل نصب « أتاك » توكيد للأول من باب توكيد الفعل بالفعل ، وإنما أتى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى الكاف « اللاحقون » فاعل أتى الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «احبس » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه :قوله «أتاك أتاك اللاحقون »فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من باب التنازع ، بل العامل الثانى قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما لابد منه أن يعمل أحد العاملين فى لفظ المعمول ويعمل الآخر فى ضميره ؛ فلو أعمل العامل الأول فى لفظه لقال : « أتاك أتوك اللاحقون » ولو أعمل العامل الثانى فى لفظه لقال : « أتوك أتاك اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

= * قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

اللغة : « ممطول» اسم مفعول من قولهم : مطل المدين ، إذا سوف فى قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه ـ بتضعيف عين الفعل وهى النون ـ إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوفى » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه«وعزة» الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ممطول » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين عليه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة ممطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله ممطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعا ، بألا يكون سببياً أصلا ، أو يكون سببياً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان المتنازع فيه ـ وهو غريمها ـ سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ . =

. . . .

= والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما فى هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « ممطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان المتنازعان ، وقوله «غريمها» هو المعمول المتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه ــ على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا فى باب المبتدأ والخبر ــ فكان يجب أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن باب التنازع .

الأول: أن يكون « ممطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانياً مقدماً ، و « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين ؛ لأنهما خبران ، والمؤخر ليس معمولا لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا فى المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل فى الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتــدأ عامل الرفع فى الخبر .

الثانى : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » حال من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لممطول ، فلم يتقدم فى الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للمتأخر عامل واحد هو ممطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » صفة لممطول ، و « غريمها » نائب فاعل لممطول ؛ فالمتقدم الطالب للمتأخر أيضاً ــ على هذا التوجيه ــ عامل واحد هو ممطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع فى السببى المنصوب ، ومن أمثلته قولك «زيد ضربت وأكرمت أخاه» وهذا المثال =

ولا يمتنع التنازع فى نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببىّ منصوب .

***

فصـــل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الـكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبِهِ[1] .

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ فى المُتَنَازَع فيه أعملنا الأخيرَ فى ضميره ، نحو « قَامَ وقَعَدَا — أو وَضَرَبْتُهُمَا ، أو وَمَرَرْتُ بهما — أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع ؛ لأنه فَضْلَة ، كقوله :

= يأتى فيه ما قاله فى بيت كثير ، فتجويز هذا ومنع ذاك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعا بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثانى رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولـكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفى هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الـكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوى ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الـكريمة أيقنت أن العامل فى (كتابيه) هو اقرأوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لـكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرأوا) فـكان يقال : هاؤم اقرأوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثانى إذا أعملت الأول فى لفظ المعمول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثانى فى الآية الـكريمة فإن العامل الأول يعمل فى ضمير المعمول ثم يحذف هذا الضمير لـكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الـكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقيل آتونى أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الـكريم الذى هو أفصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ — بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ

ولنا أنَّ فى حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ العامِلِ للعملِ وَقَطْعه عنه ، والبيت ضرورة .

وإن أَعْمَلْنَا الثانى ، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه ، لامتناع حذف العُمْدَة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب

---

٢٤٢ — هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عاتكة بنت عبد المطلب ابن هاشم .

اللغة «عكاظ» هو بضم أوله ، بزنة غراب — موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ، وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع — بضم أوله بزنة الغراب — خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه .

الإعراب : «بعكاظ» الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بقولها جمعوا فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهُ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لمحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه» شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لمحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول — وهو «يعشى» — فى لفظ المعمول — وهو «شعاعه» فارتفع هذا المعمول على أنه فاعل ، وأعمل الثانى فى ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره لقال «يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه» . وهذا الحذف مما لا يجوزه البصريون إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبَّهُ رَجُلاً » و « نِعْمَ رَجُلاً » وفى الباب نحو « ضَرَبُونِى وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — * جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ ، إنَّنِى *

---

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ *

ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جفونى » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بغيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يجفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذى تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلانى » إذا لم يعبأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفونى » جفا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إننى » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتى ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلى » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إننى مهمل لغير جميل حاصل من خليلى . =

والكسائىُّ وهشامٌ والسُّهَيْلِىُّ يُوجِبُون الحذفَ، تمسُّكاً بظاهر قوله :

٢٤٤ — تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . .

= الشاهد فيه : قوله « جفونى ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المعمول الثانى — وهو « لم أجف » — فى لفظ المعمول المتأخر — وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول — وهو « جفونى » — فى ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز فى هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ — هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغسانى ، وهذا الذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللغة : « تعفق » أى : استتر ، و « الأرطى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف فى هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها الصيادون فى شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتتهم ، والمقصد الأصلى تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها فى سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفق » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه «وكليب» الواو حرف عطف ، كليب: معطوف على رجال الذى هو فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة ،وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلا =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفرّاء يقول : إن استوى العاملان فى طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإنِ اختلفا أضمرته مؤخَّراً ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظاً أو مَحَلاً ، فإن أوْقَعَ حَذْفُه فى لَبْسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَّ » وجب إضمار المعمول مؤخَّراً ، نحو « اسْتَعَنْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

= لبذ ، وجعل « كليب » معطوفاً على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أرادوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هى ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ! ولهذا نجد الإعراب الذى قدمناه أحرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة ـ منهم الكسائى وهشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء من المغاربة ـ على أنه إذا أعمل ثانى العاملين فى لفظ المعمول وأعمل الأول فى ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعا ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى فى هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أرادها » وحذف ضمير الرجال من « تعفق » ولو أظهره لقال « تعفقوا وأرادهار رجال » .

وهذا الذى ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون فى « تعفق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذى يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه فى تأويل المفرد ـ إذ يقدر الضمير عائدا على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد ـ فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرا فى هذا المثال لأنا لو لم نفعل ذلك لكنا بصدد أن نضمر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقاً إِيَّاهُ ، وَظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ » ، وقيل : فى باب « ظن » و « كان » يضمر مقدماً ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذْفٌ لدليل .

وإنْ كان العامل من غير بَابَيْ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوبِ ، كـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيد » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — * إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا يدرى بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثانى ؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذى يمتنع على المتكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرا متعينا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

اللغة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثليث الواو — المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى فى مودة صديقك بأن ترضيه فى حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده فى حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه فى حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح فى محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهمَلُ إلى ضمير ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم مخالفاً فى الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسِّر له — وهو المتنازَع فيه — وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أظُنُّ وَيَظُنَّانِي أخاً الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أظن ويظننى الزيدين أخوين » فأظن : يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظننى » يطلب « الزيدين » فاعلا ، و « أخوين » مفعولا ؛ فأعْمَلْنَا الأوَّلَ ، فنَصَبْنَا الأسمين ، وهما « الزيدين أخوين » وأضمرنا فى الثانى ضمير « الزيدين » وهو الألف ، وبقى علينا المفعولُ الثانى يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذى هو مُفَسِّر للضمير الذى يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تثنية ، فَدَارَ الأمْرُ بين إضماره مُفْرَداً ليُوَافق المُخبَرَ عنه ، وبين إضماره مُثَنًّى

= فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة فى جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثانى ـ وهو « يرضيك » ـ فى لفظ المعمول ـ وهو « صاحب » ـ مع إعمال العامل الأول فى ضميره مذكورا ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذكر الضمير فى هذه الحال لا يكون إلا فى ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه فى الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المُفَسَّرَ ، وفى كل منهما محذور ، فوجب العدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أخاً » فَوَافَقَ المخبَرَ عنه ، ولم يَضُرَّهُ مخالَفَتُهُ لـ « أخَوَيْنِ » ، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .

ولم يَظهر لى فَسَادُ دَعْوَى التنازع فى الأخوين ، لأن « يَظُنُّنِى » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حَذْفَهُ ، وإضْمَارَهُ على وَفْقِ المخبَرِ عنه .

***

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا « مفعول » صِدْقاً غير مُقَيَّد بالجار .

وهو : اسم يُؤَكِّد عامِلَه ، أو يُبَيِّنُ نوعه ، أو عَدَدَه[1] ، وليس خبراً

---

(١) أومأ المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به فى الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيد معنى عامله ، والثانى بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صورا تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما المؤكد فصورته أن يكون مصدرا منكرا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلا نحو قولك « ضربت ضربا » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيدا ضربا» ومنه قوله تعالى: (والذاريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والصافات صفا) وقوله (والعاصفات عصفا) وسواء أكان عامله من مادته كهذين المثالين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

=

. . . .

= فإن قلت : أنتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أنتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما نريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

***

وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكماء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقروناً بأل الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على الكمال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخليق بأن ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت علياً ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الخبب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى . =

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْباً » أو « ضَرْبَ الأميرِ » أو « ضَرْبَتَيْنِ » بخلاف نحو « ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيم » ونحو (وَلَّى مُدْبِراً)[1] .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَراً .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .

وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأَ وُضُوءًا » و « أَعْطَى عَطَاءًا » فإن هذه أسماء مصادر[2] .

= الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطا » أو « ضربته عصا » .

***

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرا مختوما بتاء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلدته جلدة » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرا مختوما بعلامة تثنية أو علامة جمع ، نحو قولك «ضربته ضربتين» أو قولك : «ضربته ضربات» ومنه مثال الناظم «سرت سيرتين» .

الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .

وقد يجتمع فى المفعول المطلق صورتان فيكون دالا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سيرى زيد » يدل على النوع وعلى توكيد العامل جميعا .

والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيانه ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالته على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر ــ وهو الحدث ــ ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم: =

وعاملُه إما مصدر مثلُه نحو (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً)[١]، أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً)[٢]، أو وَصْفٍ نحو (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا)[٣] .

وزعم بعضُ البصريين أنَّ الفعل أصلٌ للوصف ، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما[٤] .

* * *

= كلمته كلاما ، وسلمت عليه سلاما ، وقبلته قبلة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلا، وأعطيته عطاء ، وأجبته جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقبته رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعمل عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » فقبلة فى هذا الحديث اسم مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته » كما تفعل لو وضعت المصدر فى موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ؛ وقد مضى التمثيل بهذا الحديث فى باب الفاعل (ص ٨٤ من هذا الجزء) وسيأتى مزيد بيان لهذا الكلام فى باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة فى أصل المشتقات أهو الفعل، أم هو المصدر، أم أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؟ ولهم فى ذلك أربعة مذاهب :

الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر.

وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومنها الفعل .

وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذى يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

. . . .

= فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذى تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، وبيان ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأصل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانيهن - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقيل: قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التى قبلها ، وتقول: قاوم فلان فلانا قواما ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قعد قعودا » كان « قعودا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصاً على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك . =

. . . .

= وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلى :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، وبيان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمن ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمن منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثانى : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شىء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغى أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثى يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثى يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال فى عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال فى عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر . =

. . . .

= فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإنا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة فى المادة الواحدة ، وكم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلا للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذى ماضيه « أكرم » قد أعل بحذف الهمزة لاستثقال اجتماع همزتين فى أول الكلمة إذا قلت « أأكرم » وقد أعل بحذف الهمزة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس فى مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلا » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة فى كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل فى المصدر نحو قوله تعالى : (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصافات صفاً) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول فى المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد ممدوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل فى الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التى تقع معمولة له ، وقد عملت حروف فى أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف فى أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؟ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

. . . .

= وأما قولهم : «إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بعد رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية فى العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظى بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع فى الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفى الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفى الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفى الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثانى ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلا لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ، فإنا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من الجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبابيل ، وعباديد ، وشماطيط ، ومحاسن ، وملامح ، فهذه جموع لم نجد فى كلام العرب لواحد منها مفردا ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفردا فإنما ذكره على قياس نظائره فى الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلا والجمع فرعا عليه ، وأيضا قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، وويبه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جوابا لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك فى هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدريباً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعا إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَّاء » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ » ، إذ الأصل « ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأَمِيرِ اللِّصَّ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللهِ أَظُنُّهُ جَالِسًا » ونحو (لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً)(١)، أو إشارةٍ إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ له نحو « شَنِئْتُهُ بُغْضاً » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَةً » و « فَرِحْتُ جَذَلاً » وهو بالذال المعجمة مصدر جَذِلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له فى مادته ، وهو ثلاثة أقسام : اسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)(٢) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)(٣)، والأصل إنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً ، أو دالٍّ على نوع منه ، كـ « قَعَدَ القُرْفُصَاء » و « رَجَعَ القَهْقَرَى » ، أو دال على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)(٤)، أو على آلته ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطاً » أو « عَصًا » أو « كل » نحو (فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ)(٥)، وقوله :

٢٤٦ — * يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا *

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

---

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا * =

. . . .

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسِّنِينَ الْخَوَالِيَا ... وَأَيَّامَ لاَ نَخْشَى عَلَى اللَّهْوِ نَاهِيَا

اللغة : « الشتيتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق ائتلافهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى المتحابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست بيائس من لقاء ليلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطماعية من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمة الظاهرة « الشتيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد ما » بعد : ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف توكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى لها ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن . =

مسألة : المصدرُ المؤكِّد لا يُثَنَّى ولا يُجْمع باتفاقٍ ، فلا يقال : ضَرْبَيْنِ ولا ضُرُوباً ، لأنه كَماء وعَسَلٍ ، والمختومُ بتاء الوَحْدَة كَضَرْبَة بعكسه باتفاق ، فيقال : ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَات ، لأنه كتَمْرَة وكلمة ، وَاخْتُلِفَ فى النَّوْعِىِّ : فالمشهورُ الجواز ، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختارهُ الشَّلَوْبِين[1] .

***

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر فى المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما فى هـذا البيت ، وكما فى قوله تعالى : (فلا تميلوا كل الميل) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعا لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلا يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شىء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو ثنيته لم يكن فى الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكد لعامله ، نحو « ضربت ضربا » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كالذى قلناه فى لفظ الماء ، والثانى أن لفظ المصدر فى هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلته كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثانى من نوعى المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين العدد ، ومبين للنوع ، وإنما كان مختصا فى هذين الضربين لأنه دل على شىء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل ــ مقالى أو حالى ــ حَذْفُ عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلاً » ، أو « بَلَى جَلْسَتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُوماً مُبَارَكا » .

وأما المؤكِّدُ فزعَمَ ابنُ مالك أنه لا يُحْذَفُ عامله ، لأنه إنما جِيء به لتقويته وَتَقْرِيرِ معناه ، والحذفُ مُنَافٍ لهما ، وَرَدَّهُ ابنُهُ بأنه قد حُذِفَ[1] جوازاً فى نحو « أَنْتَ سَيْرًا » ووجوباً فى « أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » وفى نحو « سَقْيًا وَرَعْيًا » .

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :

(١) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَيْلَ زَيْدٍ » و « وَيْحَهُ »

= للعدد فلا خلاف فى أنه تجوز تثنيته وجمعه ، وأما المبين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده فى فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبٌّ عَلاَقَةٍ وَحُبٌّ تِمِلاَّقٌ ، وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ

وهذا الرأى هو الحرى بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلا أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل فى المصدر فى الكلام الخبرى حين يقع المصدر خبرا عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزا حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخى ، فمثال ما حذف جوازا «أنت سيرا» وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أنت سيرا سيرا » ومثال ما حصر « إنما أنت سيرا » و « ما أنت إلا سيرا » وكان الحذف واجبا لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضا عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويحذف عامله وجوبا فى الكلام الطلبى ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سقيا ورعيا» الذى ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريبا .

٢٤٧ — و * بَلْهَ الأَكُفِّ . . . . . *

فَيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » .

---

٢٤٧ — هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابى ، من كلمة يقولها فى غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه:

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللغة : « تذر » أى : تترك ، و « الجماجم » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى اترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدراً بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعا تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

المعنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم فيقول : لا تذكرها ، ولا تتعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثروا من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجماجم » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجماجم منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للغيبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : اترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : اترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع فى الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاء ، ك « سَقْياً ، ورَعْياً ، وجَدْعاً » ، أو أمراً أو نهياً ، نحو « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » ونحو (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)(١) ، وقوله :

٢٤٨ — * فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ *

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسم كأن مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأكف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بجر الأكف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأكف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرب الرقاب) ولا فرق إلا أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأكف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأكف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب فى قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم فى قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) .

ويتضح من هذا أن لبله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بالإضافة ، والثانى أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتى فى باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً . . . . إلخ

اللغة : « الدهنا » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دارين » اسم موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

. . . .

=فيه المسافر متاعه« بجر» بضم الباء وسكون الجيم-جمع بجراء ،وهى صفة من البجر، والبجراء: المنتفخة، وإضافة بجر إلى الحقائب من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و« الحقائب » جمع حقيبة وهى العيبة ، و « ندلا » مصدر ندل المال ، إذا خطفه بسرعة ، و « زريق » اسم رجل :

الإعراب : « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حين » يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرون فى البيت السابق « ألهى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب « الناس » مفعول به لألهى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جل » فاعل ألهى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجل مضاف وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وجملة ألهى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها « ندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق « المال » مفعول به لندلا « ندل » مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و «الثعالب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجح الدنو شرى أن قوله « ندل الثعالب» نعت لندلا السابق، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل ندل الثعالب ، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن المعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله « ندلا زريق المال » فإن فى هذه العبارة مصدراً قائما مقام فعله ـ وهو قوله « ندلا » ـ وهو واقع فى الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبا، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصورا أو واقعاً بعد استفهام توبيخى وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابنُ مالكٍ ، وَخَصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار ، كقوله :

٢٤٩ — * فَصَبْراً فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً *

---

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطرى بن الفجاءة الخارجى التميمى وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وأول القطعة التى منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعاً مِنَ الأَبْطَالِ : وَيْحَكِ لَنْ تُرَاعِي
فَإِنَّكِ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الأَجَلِ الْمُقَدَّرِ لَكِ لَمْ تُطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير المؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع — بفتح الشين ، بزنة سحاب — المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد المبالغة فى الجزع والفزع والروع « لن تراعى » يروى فى مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافى ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان المعركة الذى يجول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سبباً للموت « الخلود » البقاء المستمر الذى لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد المصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمستطاع » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر المبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثانى بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه : قوله « صبرا فى مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر — وهو قوله «صبرا» الذى يراد منه معنى اصبرى — وقد تكرر هذا المصدر فى هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن=

أو مقرونًا باستفهام تَوْبِيخِيٍّ، نحو « أتَوَانياً وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ » وقوله :

٢٥٠ — * أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا ؟ *

= عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذى يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التى قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف فى هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا فى غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى، يهجو خالد بن يزيد الكندى ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَعَبْداً حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً *

اللغة : الهمزة من قوله « أعبداً » للنداء ، و « شعبى » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة — جبال منيعة متدانية، تقع من ضرية على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبى جبيلات متشعبة فلذلك سميت شعبى « ألؤما » اللؤم — بالضم — ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الخسيسة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفا، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبى » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل « ألؤما » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع فى الخبر ، وذلك فى مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَة كَثُرَ استعمالُهَا ، ودَلّتِ القرائنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْداً وَشُكْراً لاَ كُفْراً » و « صَبْراً لاَ جَزَعاً » وعند ظهور أمر مُعْجب « عَجَباً » وعند خطاب مَرْضِيّ عنه أو مغضوب عليه « أفعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً » و « لاَ أفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ولاَ هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله ، نحو (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإمَّا فِدَاء)[1] .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهَمًا عنه ، وعامله خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو « أنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » و « مَا أنْتَ إلاّ سَيْرًا » و « إنَّما أنْتَ سَيْرَ البَرِيدِ » و « أأنْتَ سَيْرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هى

= وتقدير الكلام : أتلؤم لؤما «لا» نافية للجنس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب فى محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤما .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل فى هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أطَرَبًا وَأنْتَ قِنَّسْرِىٌّ وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِىٌّ ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصٌّ فى معناه ، نحو « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا » أى : اعترافًا ، والثانى : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغَيْرَهُ ، نحو « زَيْدٌ أَبْنِي حَقًّا » و « هٰذَا زَيْدٌ الْحَقَّ لاَ البَاطِلَ » و « لا أَفْعَلُ كَذَا البَتَّةَ »[1] .

الخامسة : أن يكون فعلا عِلاَجِيًّا تشبيهيًّا ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ« مَرَرْتُ [بِزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ[2] » .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوىٌّ لا عِلاَجِيٌّ ، وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تَقَدُّمِ جملةٍ ، وفى نحو « فإذا فى الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تَقَدُّمِ صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » قولُه :

---

(١) إنما كانت جملة « له على ألف » نصا فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع بعدها ــ وهو قوله «عرفا » ــ لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفا اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .

وإنما كانت جملة « زيد ابنى » تحتمل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حقا » وتحتمل غيره ، لأن قوله « أنت ابنى » تحتمل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتمل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابنِ المتكلم فى عطفه عليه وحدبه على إيصال الخير إليه ، فإذا قال حقا فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين المثالين ــ مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف ــ كغيره من النحاة ــ الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثانى نعت للأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ — مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَيٌّ » ، قاله سيبويه .

***

---

٢٥١ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير — عامر بن الحليس — الهذلي ، يصف تأبط شرا ابن امرأته .

اللغة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال « المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذ الفتى مضمر قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طي المحمل » أنه مدمج الخلق كطي المحمل ، وأن له تجافيا كتجافي المحمل ، وهو علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليمس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طي المحمل » مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طي المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تتقدم على المصدر جملة بشروط عينتموها ، وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟ =

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعولَ لأجْلِهِ ، ومن أجله ، ومِثَالُه « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »[1].

وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور :

(١) كونه مَصْدَراً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَل » قاله الجمهور ، وأجاز يونسُ « أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذْكَر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه[2] قلبيًّا كالرَّغْبَة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةَ لِلْعِلْمِ » ولا « قَتْلاً للكافر » قاله ابنُ الخَبَّاز وغيرُه ، وأجاز الفارسيُّ « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى : لتضرب زيداً .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضاً كان كرَغْبَة ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « قَعَدَ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً » .

= فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر فى هذا البيت — وإن لم يتقدم عليه فى ظاهر الأمر جملة مستكملة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه ذلك، والسر فى هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : «هو المصدر القلبي الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله» ، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ، والخطب فى ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشى والركل .

(٤) واتحادُه بالمعلَّلِ به وَقْتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعلم والمتأخرون .

(٥) واتحادُه بالمعلَّل به فاعلا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّاى » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعلَّلُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)[1] ، والثانى نحو (وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ)[2] بخلاف (خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ)[3]، والرَّابِعِ[4] نحوُ :

٢٥٢ — * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

---

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثانى أن غير المعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة ، والذى ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل : ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نض : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسِ نَحوُ :

٢٥٣ — * وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ *

= تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « لدى » ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و « الستر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » حرف استثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لبسة » منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و « المتفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبى صخر الهذلى ، والذى ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ *

اللغة : « تعرونى » تنزل بى ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر الفلانى يعروه ، إذا نزل به « هزة » أراد بها الرعدة والانتفاضة التى تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه « انتفض العصفور » ارتعد وارتعش « القطر » المطر .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لتعرونى » اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن «لذكراك» اللام حرف جر ، =

وقد انتفى الاتحادان فى (أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[1] .

ويجوز جَرُّ المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بأل ، وبقلة إن كان مجرداً ، وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قولُه :

٢٥٤ — * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به ، وهى عائدة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من العصفور أو فى محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه اسم محلى بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن المكارم ، تريد أنه تأخر عنها ونكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّى وَمَا أُزَيِّنُ مِنْهَا قَعَدِىٌّ يُزَيِّنُ التَّحْكِيمَا =

وقوله :

٢٥٥ — * مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ *

= « الجبن » ضعف القلب فى هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن — على مثال ظرف يظرف — « الهيجاء » هى الحرب ، وتمد كما هنا ، وتقصر كما فى قول لبيد بن ربيعة :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

« توالت » تتابعت « زمر » بضم الزاى وفتح الميم — جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توالت — إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « زمر » فاعل توالت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالت زمر الأعداء فإنى لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ *

اللغة : « أمكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما — مثل رده يرده ردا — وأممه تأميما ، وتأممه تأمما ، تريد أنه قصده « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان فى كذا ، ورغبه ، وارتغب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فى المضاف ، نحو (يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ)[١] ، ونحو (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ)[٢] ، قيل : ومثله (لإِيلَافِ

= كرهه ولم يرده ، وهذا أحد الأفعال التى يتغير معناها بتغير الجار الذى يتعلق بها « جبر » تقول : جبر فلان فلانا يجبره جبرا ـ على وزان نصره ينصره نصراً ـ إذا أغناه من فقر أو أصلح عظمه من كسر « ناصرية » جمع ناصر جمع السلامة ، والناصر : المعين .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أمكم » أم : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة ، أو بمحذوف صفة لرغبة « جبر » فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن لأجل الوقف « ومن » الواو حرف عطف، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، من : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تكونوا » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « ناصريه » خبر تكونوا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وضمير الغيبة مضاف إليه « ينتصر » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وجملتا الشرط والجواب فى العبارتين فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط فى كل واحدة منهما .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبى واقع مفعولا لأجله ، وقد جره بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجردا من « أل » ومن الإضافة ، وجر ما كان من هذا القبيل قليل ، والكثير أن يكون منصوبا .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قُرَيْشٍ)[1]، أى : فايعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحَرْفُ فى هذه الآية واجِبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان .

***

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظَرْفاً

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ : من اسمِ وقتٍ ، أو اسم مكان ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالَتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مَجْرَاه .

فالمكان والزمان ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنَاً » .

والذى عَرَضَتْ دلالَتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العددِ المميزة بهما ، كـ « سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْماً ، ثلاثِينَ فَرْسَخاً » ، وما أفيد به كلية أحدهما أو جُزْئيته ، كـ « سِرْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ ، جَمِيعَ الفَرْسَخِ » أو « كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ » ، أو « بَعْضَ اليَوْمِ ، بَعْضَ الفَرْسَخِ » ، أو « نِصْفَ اليَوْمِ ، نِصْفَ الفَرْسَخِ » .

وما كان صفة لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ » .

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنِيبَ عنه بعد حَذْفه .

والغالبُ فى هذا النائب أن يكون مَصْدَراً ، وفى المَنُوبِ عنه أن يكون زماناً ، ولا بُدَّ من كونه مُعَيِّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ » أو « قُدُومَ الحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ » أو « نَحْرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ »[2]، والأَصْلُ

---

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثنى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظا ـ بوزن ضربه يضربه ضربا ـ وأصل القارظ الذى يجتنى القرظ ـ بفتح القاف والراء جميعا ـ وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عنزة خرج =

« مُدَّةَ غَيْبَةِ القَارِظَيْنِ » .

وقد يكون المنوبُ عنه مكاناً ، نحو «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أى: مكانَ قُرْبِه .

والجارى مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِب » والأصل أفي حَقٍّ ، وقد نطقوا بذلك ، قال :

٢٥٦ — * أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ *

= كل واحد منهما يجتنى القرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه، انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لاَ يَبْرَحُ القَلْبَ حُبُّهَا ... وَلاَ ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمُّ حَائِلِ

وَحَتَّى يَؤُوبَ القَارِظَانِ كِلاَهُمَا ... وَيُنْشَرَ فِي القَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة القارظين) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجِّى الخَيْرَ وَانْتَظِرِى إِيَابِي ... إِذَا مَا القَارِظُ العَنَزِيُّ آبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيرى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ *

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال يدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر « حق الشىء » إذا ثبت — قد استعمل ظرفا ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

. . . .

= الظرف على معناها [١]. ولك فى «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هى ومعمولها فى تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيبويه والأخفش والكوفيين ، والثانى : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثانى عند سيبويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاؤنا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد إيضاح فى بيان الاستشهاد فى البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهمزة للاستفهام ، فى الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مغرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمغرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذى بيناه فى لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين فى هذا التركيب « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المنسبك من أن المؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدمينة :

أَحَقًّا ـ عِبَادَ اللهِ ـ أَنْ لَسْتُ صَادِراً ... وَلاَ وَارِداً إلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ

وقول النابغة الجعدى :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيبويه =

وهى جارية مَجْرَى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثَثِ .

ومثله « غَيْرَ شَكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنًّا مِنِّي أنّكَ قَائِمٌ »(١) .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو المتأخرين مثل ابن مالك والرضى والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفا ؛ فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيبويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذى ذهب إليه سيبويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذى يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان المعنى : أيثبت ثبوتا فعلك ، فيكون المتكلم مستفهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذى هو ضد الباطل ، والثانى : تصريح العرب معه بفى الدالة على الظرفية كما فى هذا البيت الذى معنا ، وكما فى قول أبى زبيد الطائى :

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ ... بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

وكما فى قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ ؟

و « أن » مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر اتفاقا ، وقد اختلفوا فى إعراب هذا المصدر فى نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب المبرد إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيبويه — إلى أن « حقا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أنه إن كان « حقا » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلا به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقا » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما فى كلام الشيخ خالد فى تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيى أنك قائم » فجهد رأيى : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط فى ، توسعا ، والأصل: فى جهد رأيى قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام فى « أحقا أنك ذاهب» وكذلك إذا قلت «غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[١] إذا قدر بفى ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا[٢] .

والثانى : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)[٣] ، ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[٤] ، فإنهما ليسا على معنى « فى » فانتصابهما على المفعول به ، وناصبُ « حيث » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا[٥] .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ البَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظنا منى أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظنا منى » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير فى ، توسعا ، والأصل : فى غير شك ، وفى ظن منى ، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذى يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « فى » لالفظا ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لاينصب المفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لايعمل فى المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *

والوجه الثانى : أن قولهم « حيث مفعول به لاظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لاتتصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لايقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التى فى مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَعَدِّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « فى » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نِمْتُ البَيْتَ » .

* * *

فصل : وحكمه النَّصْبُ ، وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « امْكُثْ هُنَا أزْمُنَاً » ، وهذا هو الأصل [1].

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرْسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَة » جوابًا لمن قال : « كَمْ سِرْتَ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك فى ست مسائل ، وهى: أن يقع صفةً كـ « مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ » أو صلةً كـ « رَأَيْتُ الَّذِى عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَغَلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غيرُ [2] كقولهم : « حِينَئِذٍ الآنَ » [3]، أى: كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

* * *

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدرا ، وقد يكون وصفا .

(٢) أنكر المؤلف فى المغنى صحة قولهم « لاغير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمرا تقادم عهده «حينئذ الآن » ، و « حين » منصوب لفظا بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ» مضاف إليه ، و «الآن» مبنى على الفتح فى محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ماتذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت فى تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلُّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية ، سواء فى ذلك مُبْهَمُهَا كحينٍ وَمُدَّة، وَمُخْتَصُّها كيوم الخميس، وَمَعْدُودها كيومين وأسبوعين[١] .

والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم[٢] — وهو : ما افتقر إلى غيره فى بيان صورة مسماهُ : كأسماء الجهات نحو أمَامَ ووَرَاء ويَمِين وشِمَال وفَوْق وتَحْت ، وشبهها فى الشِّيَاع كناحية وجانب ومكان ، وكأسماء المقادير كَمِيلٍ وفَرْسَخ وبَرِيد .

والثانى : ما اتَّحَدَت مادته ومادة عامله ، كـ « ذَهَبْتَ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[٣] .

وأما قولهم « هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ القَابِلَةِ » و « مَزْجَرَ الكَلْبِ » و « مَنَاطَ

---

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس ، وعرفوا المعدود منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، والمبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقى مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كمجلس زيد ومقعده ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل فى المكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنك قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها ، فهى جهات له وهو فى وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ! والوجه الثانى : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، فخلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الثُّرَيَّا » فشاذ ، إذ التقدير : هو منى مستقر فى مقعد القابلة ، فعامِلُه الاستقرارُ ، ولو أُعمل فى المقعد قعد وفى المزجَر زجر وفى المَنَاط ناط لم يكن شاذاً(١) .

* * *

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفَارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُسْتَعْمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليهِ ، كاليوم ، تقول : « اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارك » و « أَعْجَبَنِي اليَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ » و « سِرْتُ نِصْفَ اليَوْمِ » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفَارق الظرفية أصلا ، كـ « قَطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التى ذكرها المؤلف ، والرابع الذى زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحدا من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟

فالجواب أن نقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته ـ أى حروفه التى يتألف منها ـ ويدل على الزمان بصيغته ـ أى وزنه ، فالزمان جزء من جزءين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالا على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع فى مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل فى جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا فى المكان المبهم الذى يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه فى أصل المادة مقويا للفعل على العمل فى هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوْضُ »(١)، تقول : « مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لاَ أَفْعَلُه عَوْضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وبَعْدُ ولَدُنْ وعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أَخَوَانِ .

* * *

هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَة ، تَالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ ، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ » .

فخرج باللفظ الأول نحو « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَن » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ » فإن الواو داخلة فى الأول على فعل ، وفى الثانى على جملة ، وبالثانى نحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاء زَيْدٌ وَعَمْرو قَبْلَه ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » فلا يجوز فيه النصبُ ، خلافاً للصَّيْمَرِىِّ ، وبالسادس نحو « هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبى على .

فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلا لمحذوف

---

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضى ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفى ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم فى بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

لا مبتدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع[1] ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده بَرَزَ ضميرُه وانفصل .

---

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح ، وأنا مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبقى معه عندك خفاء فى شىء منها .

الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت ، أو بكيف أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير فى كلام العرب وروده مرفوعا ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِىُّ بَعْدَكَ وَالفِخَارُ

ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تِهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِىُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

ومن ذلك قول المخبل :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ مَا أَنْتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالفَخْرُ

وعلى الرفع الوارد فى هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجىء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلى ـ وهو من شواهد سيبويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

ومنه قول الآخر :

أَتُوعِدُنِى بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

الشاهد فى هذا البيت فى قوله « والجيادا » فأما قوله قبله « وعمرو » فالواو فيه واو العطف .

=

. . . .

= الأمر الثانى : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون فى الموضعين ، وجعل الفعل مضارعا بعد كيف ، وماضيا بعد ما ، فقال : « كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذى يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال فى الألفية :

وَبَعْدَ مَاَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

وقال فى شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيما لا يعنيك ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد » اه .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه فى تقدير فعل من مادة الكون ، فى موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعا ومع كيف ماضياً ، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعا كما قدره سيبويه ؟ فقال السيرافى: يجوز تقدير الماضى والمضارع جميعاً مع كل منهما ، لأن التفريق فى عبارة سيبويه ليس مرادا له ، وإطلاق ابن مالك فى عبارة النظم « بفعل كون » يومىء إلى اختياره هذا الرأى ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضى مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل : « وأما فى قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؛ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اه .

وهذا الكلام يومىء إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضى ، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إنما نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثانى الذى اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » فعلين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقصان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام ــ وهو ما ، أو كيف ــ فى =

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ[1]، لا الواوُ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم، قال الأشمونى: «والأصل: ما تكون وزيدا، وكيف تكون وقصعة، فاسم كان مستكن، وخبرها ماتقدم عليهامن اسم استفهام» اهـ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار، وذهب أبو على الفارسى إلى أن كان وتكون تامان، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميرا مستترا فيهما، وأما «كيف» فى محل نصب حال، وأما «ما» فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولا مطلقاً، وتقدير الكلام: أى كون من الأكوان كنت وزيدا، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به.

(١) قول ابن هشام «ما سبقه من فعل أو شبهه» هو تابع فيه لابن مالك فى قوله فى الألفية:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَق ذَا النَّصْب، لاَ بِالْوَاو، فِي القَوْلِ الأَحَق

وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه؛ فلا يقال: والنيل سرت، ولا يقال: والنيل أنا سائر، وهذا مما لا خلاف فيه، وكذلك لا يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يقال: سار والنيل زيد.

وقد خالف فى هذه الصورة أبو الفتح بن جنى، ذهب فى كتابه الخصائص إلى أنه يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم المفعول معه على مصاحبه، واستدل على ما ذهب إليه بوروده فى شعر العرب، من ذلك قول الحماسى:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

فإن أصل الكلام: ولا ألقبه اللقب والسوأة، ونظير ذلك قوله:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

فإن أصل الكلام: جمعت غيبة ونميمة وفحشا.

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالى الواو فى هذين البيتين مفعول معه، بل هو معطوف، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها، كما تقدم المعطوف فى قول الأحوص:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

للجرجانى ، ولا الخلافُ ، خلافاً للكوفيين ، ولا محذوف ، والتقدير : سِرْتُ وَلاَبَسْتُ النِّيلَ ، فيكون حينئذٍ مفعولا به ، خلافاً للزجاج .

***

فصل : للاسم بعد الواو خَمْسُ حالاتٍ :

(١) وجوب العطف ، كما فى « كل رجل وَضَيْعَتُه » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ونحو « جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله أو بعده » لما بَيَّنَّا[١] .

(٢) ورُجْحانه ، كـ« جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو » لأنه الأصل ، وقد أَمْكَنَ بلا ضَعْفٍ .

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه ، وذلك فى نحو « مَالَكَ وَزَيْداً » ، و « مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لامتناع العطف فى الأول من جهة الصناعة ، وفى الثانى من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحَانُه ، وذلك فى نحو قوله :

٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ *

(١) فى المثال الأول لم تتقدم على الواو جملة ، وفى المثال الثانى ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لايقع إلا من اثنين ، وفى المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفى المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

* مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز فى كلة للأقرع القشيرى لكن مع صدر آخر ، وهاك ثلاثة أبيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتتبين حقيقة الأمر :

فَلاَ تَفعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ عَلَى العَزَّاءِ فِيهَا ذُو احْتِيَالِ
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
وَنَنْفِى فِى الحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَنْفِى اليَمِينُ عَنِ الشِّمَالِ =

. . . . * . . . .

= اللغة : « جلد » — بفتح الجيم وسكون اللام — صفة مشبهة من الجلادة ، وهى الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره « العزاء » المراد بها الأمور التى يشق احتمالها ، وهى فعلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ القَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى بِلَيْـــلَى العَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةٌ عَـــزَّهَا شَرَكٌ فَبَاتَتْ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الجَنَاحُ

« موليينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها المالك والمملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء المناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذى هو واو الجماعة « وبنى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبنى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أبيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « الكليتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبنى أبيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذى هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل .

والنصب على أنه مفعول معه فى هذا البيت راجح من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم فى مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْداً » ؛ لِضَعْفِ العطف فى الأول من جهة المعنى ، وفى الثانى من جهة الصناعة .

(٥) وامْتِنَاعُهُمَا ، كقوله :

٢٥٨ — * عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِداً *

= الكليتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بنى أبيهم كالكليتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيدا تدرك ما فيه من لطف ودقة فى المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدراً لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام فى شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزا لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِداً عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدَا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكملة التى تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً — من باب ضرب يضرب ضربا — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولا — مثل قعد يقعد قعودا — وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شىء يعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « واردا » أى موافياً لما قصدت إليه بسفرى وبالغاً إياه . =

. . . .

= الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلى الذى وضع له فى لسان العرب ، والسر فى ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل فى المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - فى تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله «وماء» مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل فى شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا فى معنى العلف ولا فى زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه فى معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه فى الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء فى وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله فى زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريج الثانى : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل فى العامل ؛ فعلى هذا التخريج لا يبقى معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوضعى ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فنريد به معنى أوسع من معناه اللغوى ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرمى والمازنى والمبرد وأبى عبيدة والأصمعى واليزيدى وغيرهم من العلماء . =

وقوله :

٢٥٩ — * وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولا به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه فى بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء باردا » معطوفة بالواو على جملة « علفتها تبنا » فالفرق بين هذا التخريج والذى قبله أن الواو فى هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفى التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا تخريج كثير من العلماء ، وأوجبه أبو على الفارسى والفراء والزوزنى شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت فى احتمال التخريجين الثانى والثالث قول لبيد بن ربيعة العامرى من معلقته :

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ   بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

(علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من النبت ، وهو الجرجير البرى ، والجلهتان : جانبا الوادى ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال) يحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ، ويحتمل أنه أراد : نتجت ظباؤها ونعامها ، فوضع أطفلت فى موضع نتجت .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ   وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلاَهُ صَارَ لَهُ وَفْرُ

يهجو رجلا بأنه يشتد غيظه وكمده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينيه ، فوضع يجدع فى موضع يذهب .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا   مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

يحتمل أنه أراد متقلدا سيفاً وحاملا رمحاً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملا سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله : =

. . . .

= * إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً *

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أَنِخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ اليَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونَا .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْعَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرَعاً وَلِينَا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقيمات بخدورهن لا يفارقنها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهى التى حبست فى الخدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعودا ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء » إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر الغين وسكون السين ــ موضع بين اليمامة والنباج كان لبنى كليب بن يربوع ثم صار لبنى نمير .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «الحواجب» مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا: مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكحلن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعيَّة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى .

ويجب فى ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وكَحَّلْنَ العُيُونَا ، هذا قول الفارسىِّ والفرَّاء ومَنْ تبعهما .

وذهب الجَرْمِىُّ والمَازِنِىُّ والمبَرِّدُ وأبو عُبَيدة والأصمعى واليزيدى إلى أنه لا حَذْفَ ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ؛ فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَّنَّ وَعَلَفْتُهَا بِأَنَلْتُهَا .

* * *

هذا باب المستثنى

للاستثناء[1] أدَوَاتٌ ثَمَانٍ :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جملن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فإن الفعل المذكور فى هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصلى ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولا لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول فى الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلى بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، على نحو ما بيناه فى الإعراب وقررناه بإيضاح فى شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم فى كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديرا ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما فى معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما : « إلاّ » عند الجميع ، و « حَاشَا »[1] عند سيبويه ، ويقال فيها : حَاشَ ، وحَشَا .

= وبالغاية وبالاستثناء؛ فالمخرج بالبدل نحو قولك «أكلت الرغيف ثلثه» فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعتا لرقبة ، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذمى إن حارب » فإنك أخرجت من الذمى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطا للأمر بالقتل ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل بجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليلا منهم) .

وقوله : « تحقيقا أو تقديرا » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقا ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديرا لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما ذكر فى الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما طوى ذكره فى الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلا » .

وقوله : « بإلاّ أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا للعرف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول — وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين — وحاصله أنها حرف جر دائما ، ولا تكون فعلا ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون: ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

. . . .

= أم لامتعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقا تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصبا ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشىء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذى عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معانى الأفعال التى قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزيد » توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذى هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلى يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذى وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذى تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا فى المثال الذى ذكروه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذى وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد فى هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثانى — وهو مذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبى زيد والفراء وأبى عمرو الشيبانى ، وهو أيضا الذى اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأى أنها تستعمل كثيرا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامدا فتنصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما فى قول الشاعر :

فِى فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَاىَ إِنِّى مُسْــلِمٌ مَعْذُورُ

وإذا استعملتها فعلا قلت « حاشانى » وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقد رووا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا . =

وفِعْلاَنِ وهما : « لَيْسَ »(١)، و « لاَ يَكُونُ » .

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعلية والحرفية ، وهما : « خَلاَ » عند الجميع ، و « عَدَا » عند غير سيبويه .

واسْمَانِ وهما : « غَيْر » و « سِوَى » بلغاتها ، فإنه يقال : سِوًى كرِضًى ، وسُوًى كهُدًى ، وسَوَاء كسَمَاء ، وسِوَاء كبِنَاء ، وهى أغربها .

= المذهب الثالث ـ وهو مذهب جمهور الكوفيين ـ أنها فعل دائما تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفا يجر ما بعده ، قالوا : لأنا رأينا العرب تتصرف فيها فتقول أحيانا : حشا ، وتقول أحيانا أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفا ، فإذا ورد ما بعدها مجرورا فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين يتصرف فيها لا تكون حرفا ، لكن هذا لا ينفع ، لأنا نقول: إنها تكون حينئذ فعلا ، وتكون حرفا حين يكون ما بعدها مجرورا ، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرياء بأن نقول : إنها تأتى على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه ينفى الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكم من الأفعال التى لم تتصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافيا فى نفى فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمجىء الاسم مجرورا بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رووا الجر بها ، ورووا النصب أيضا ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلا فى أحدهما فينصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعا واحدا ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسى ـ وتبعه عليه أبو بكر بن شقير ـ وحاصله أن « ليس » حرف دائما ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التأنيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلحة » =

فإذا استثنى بـ « إلاّ » وكان الـكلام غيرَ تامٍّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عَمَلَ لِإلاّ ، بل يكون الحـكم عند وجودها مثلَه عند فَقْدِهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغاً ، وشرطه : كون الـكلام غيرَ إيجاب (١)، وهو : النَّفْىُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ)(٢)، والنَّهْىُ نحو (وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاّ الْحَقَّ)(٣) ، (وَلاَ تجَادِلُوا أَهْلَ الْـكِتَابِ إلاّ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ)(٤) ، والاستفهامُ الإنـكارىُّ نحو (فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْبَى اللهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)(٦)، فحمل « يأبى » على « لا يريد » لأنهما بمعنًى .

=وتاء الفاعل فى نحو « لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن » وثانى المذهبين أنها فى الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى فى غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا فى الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفى ومنعوا وقوعه مع الـكلام الموجب لأن الـكلام السابق لوكان موجبا لـكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الـكلام محالا فى مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لـكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم فى مجارى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورا فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الـكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يجز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنـكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإنْ كان الـكلامُ تامًّا : فإن كان مُوجَبًا وجب نَصْبُ المستثنى[1]، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء فى كل واحد منهما لتـكون على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة فى العامل فى الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم فى هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته فى النظم تدل على ذلك ، حيث يقول فى مطلع الباب : « ما استثنت الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيبويه والمبرد .

والقول الثانى : أن الناصب هو تمام الـكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم فى قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلا .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لـكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافى والفارسى وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأى بأنه قد لا يكون فى الـكلام فعل أصلا ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسى ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكى هذا عن الـكسائى .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسما لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير « قام القوم إلا زيدا» قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقد حكى هذا القول عن الـكسائى ، وهو تـكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة، ثم خففت « إن » بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت فى لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تـكلفاً من سابقه . =

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)[1] ، وأما قوله :

٢٦٠ — * عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ *

فحمل « تَغَيَّرَ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

= وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بإلا بعد الكلام التام الموجب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطنى « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فشربوا منه إلا قليل منهم) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبى نواس فى الأمين :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلاَّ النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن إلا بمعنى لكن ، والمرفوع مبتدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك فى بيت أبى نواس : لكن النبى الطاهر الميمون لست خيرا منه .

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى التغلبى ، واسمه غياث بن غوث ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ *

اللغة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس مندثر ، و « النؤى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفرونه حول الخيمة ليمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه، وكان أصل الجار والمجرور صفة للمنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =

. . . .

= حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجىء الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضمة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النؤى » بدل من الضمير المستتر فى تغير ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الوتد : معطوف على النؤى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النؤى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب : أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلأنه لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، فكان على مقتضى هذا الظاهر ـ وجريا على مذهب جمهور النحاة ـ ينبغى نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعا .

وقد خرجه الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً، ويزعمون أنه منفى ؛ لأن النفى ليس قاصرا على ما يكون قد سبقته أداة نفى ، بل هو أعم من ذلك . ومنه أن يكون العامل فى المستثنى منه فى معنى عامل آخر منفى ، والأمر هنا كذلك ، فإن «تغير» — وهو العامل فى ضمير المنزل الذى هو المستثنى منه — فى معنى عامل آخر منفى ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور فى الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » فى هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن التى للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النؤى والوتد لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك فى الكلام على مذاهب النحاة فى نصب الاسم الذى يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الـكلامُ غيرَ مُوجَبٍ : فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه : بَدَلَ بعضٍ عند البصريين ، وَعَطْفَ نَسَقٍ عند الـكوفيين [1]

= مرفوعا ، ونزيدك هنا أن ابن مالك يقول فى التوضيح : « إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبى قتادة : « كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم » فإلا بمعنى لـكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم: خبره ومن المحذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلم : « كل أمتى معافى إلا المجاهرون ، أى لـكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون » اه ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبى نواس :

لِمَنْ طَلَلٌ عَافِى المَحَلِّ دَفِينُ   عَفَا آيُهُ إلاّ خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لـكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الـكوفيون والبصريون فى هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفى إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الـكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التى تعطى لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذى بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذى قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ وهو من شيوخ نحاة الـكوفة ـ يعترض على مذهب البصريين فى هذه المسألة ويقول: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى، وكأنه ينكر أن يخالف البدل المبدل منه فى الإيجاب والنفى ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافى على هذا الـكلام بأنا إنما جعلناه بدلا مما قبله فى عمل العامل فيه ، وتخالف البدل مع المبدل منه فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل فى موضعه ، لأنه هو المقصود بالحـكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها فى النفى والإثبات، من ذلك النعت فى نحو قولنا: « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك العطف ببل ولا ولـكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو (مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[١]، (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ)[٢]، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاَّ الضَّالُّونَ)[٣]، وَالنَّصْبُ عربىٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرىء به فى السبع فى (قليل) و (امرأتك) .

وإذا تَعَذَّر البدلُ على اللفظ أُبدل على الموضع[٤]، نحو « لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ » ،

= أن يكون البدل مثل النعت والعطف ، على أنا رأينا ذلك التخالف واقعا فى البدل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفا تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعى ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهى قولنا : « لا إله إلا الله » والثانى قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشىء إلا شيئا لا يعبأ به » الأول والثانى برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر فى وجوب الإتباع فى كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتباع على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لا إله إلا الله » — فإن لا فى أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملتزم فى إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفى والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيا كان ما بعدها مثبتا ، وإذا كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها منفيا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهى « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، بل فى أعرف المعارف، فخالفت بهذا ما اشترطه النحاة كلهم فى عمل لا عمل =

. . . .

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وأيضاً فإن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يجرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملا ، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للا أثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيبويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، فبقى الكلام دالا على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيداً المعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنت قد جعلت زيداً العلم معمولا لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفى ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفى ، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتباع على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتباع على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ » برفعهما ، و « لَيْسَ زيد بشىء إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ » بالنصب ، لأن «لا» الجنسية لا تعمل فى معرفة ، ولا فى مُوجَبٍ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل فى مُوجَبٍ.

ولا يترجَّحُ النصبُ على الإتباع لتأخُّر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « ما فيها رَجُلٌ إلاَّ أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازنى[1] .

= المسبوقة بالنفى، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شىء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البدل معمولا للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة المنفية ، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منفيا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذى هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على الموضع وهو النصب الذى هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفى كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفى ، فإن إتباع المستثنى للمستثنى منه يترجح على نصب المستثنى فى هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى مثل هذه الحالة نحو « ما لى إلا أخاك صديق » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر ، أم يأخذ حكما جديدا لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة فى ذلك ، ولهم فى هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب فى هذه الحالة نصب المستثنى، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبه ابن الخباز إلى المازنى ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الخباز هذا النقل .

والرأى الثانى : أنه يكون نصب المستثنى فى هذه الحالة راجحاً على إتباع المستثنى للمستثنى منه، فلم يعط المستثنى فى هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تَسْلِيطُ العامل على المستثنى وجب النصبُ اتفاقاً ، نحو « ما زَادَ هٰذَا المالُ إلاَّ ما نَقَصَ » إذ لا يقال زاد النقصُ، ومثلُه « مَا نَفَعَ زَيْدٌ إلاَّ مَا ضَرَّ » إذ لا يقال نَفَعَ الضرُّ .

وإن أمكن تَسْلِيطُهُ فالحجازيون يوجبون النَّصْبَ ، وعليه قراءة السبعة : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ)[1] ، وتميمٌ تُرَجِّحُه وَتُجِيزُ الإتباع ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

= ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأى هو ما حكاه الأثبات — ومنهم المؤلف — عن المازنى ، وهو ما اختاره المبرد أيضا فيما ذكره ابن مالك فى شرح كافيته .

والرأى الثالث : أنه لا يترجح نصب المستثنى فى هذه الحالة ، ولا يترجح إتباعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضى حكما يخالف الحكم الذى يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكما متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجحا ، فتكافآ » اه .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجران العود ، وهذه رواية النحاة ، وهى غير الوارد فى ديوانه .

اللغة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهى الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

. . . .

= « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغى انتصابه على المشهور من لغات العرب وهى لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد وجهه سيبويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين :

الأول : أنه جعله كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا فى هذه الحال لعـــدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثانى : أنه توسع فى معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فحمله على المحمل الذى يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية فى قوله :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب فى قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الـكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب . ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحيتهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غثا لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذى ذكره سيبويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعا من الأنيس ، =

وَحَمَلَ عليه الزمخشريُّ (قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ)[1] .

* * *

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبيانى فى داليته الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاً كَيْ أُسَائِلَهَا   عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاَّ أَوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا   وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابى :

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا   وَلاَ النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافى ـ نقلا عن المازنى ـ تخريجا ثالثا ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم فى هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اه .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع فى البدل ، فقد تجوز المتكلم فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل . وحاصل إعراب الزمخشرى أنه يجعل « من » اسما موصولا فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولا به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلا =

. . . .
.

= من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من فى السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون فى السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة فى هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى فى مثل هذه الحالة وهى الاستثناء المنقطع وجه ضعيف فى العربية ، ولا شك أن مما لا ينبغى لفحولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخشرى .

فذهب العلامة الصفاقسى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى فى الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون فى السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التى يدل عليها لفظ « فى » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهى بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من فى السموات والأرض » شاملا للمخلوقين ولله تعالى ، فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفى ، كان الإتباع أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين فى العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع فى كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذى تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يجيزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون فى المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ فى حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يجيز الجمع فى الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون فى المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه . =

فصل : وإذا تَقَدَّم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً[1]، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر فى الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر فى السموات والأرض » وليست الصلة هى المتعلق العام الذى يدل عليه الجار والمجرور وهو « فى السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة !

واختار ابن هشام فى مغنى اللبيب وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به ليعلم ، وليست فاعلا كما هى فى جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتمال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتمال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب فى بدل الاشتمال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقا » فى هذا الموضع أنه يستوى فى هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو « مافى الدار إلا حمارا أحد » بعد أن يكون الكلام منفيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يجيز غير النصب فى المسبوق بالنفى » لا معنى له ، نعنى أن قوله « فى المسبوق بالنفى » لامحصل له ولا حاجة إليه؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غيرموجب، وعذره فى ذكره أنه تبع الناظم فى قوله * وغير نصب سابق فى النفى قد يأتى *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعنى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل فى المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحدا ، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهى محل الكلام الذى وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نعنى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفى هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم فى =

٢٦٢ — وَمَالِىَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ
وَمَالِىَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

= ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل فى المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زارونى أمس » أم كان العامل فى المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالداً عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالمثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يصح التصرف فى معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالداً أكرمت القوم » وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً بحيث يقع المستثنى فى أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع فى أول الكلام ، وقال الكسائى والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب فى مثل قول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

٢٦٢ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التى منها الشاهد قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو لهو أو نحوهما « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنحاة يستشهدون =

. . . .

= بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ! بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وممن استشهد به على ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب « يلهى » مضارع ماضيه ألهاه ، واللهو : أن تدع الشىء وترفضه . تقول : لهيت عن كذا ألهى - بوزن رضيت أرضى - وتقول : لهيت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله فى بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقه الذى يسلكه الذاهب إليه ، ويروى فى مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه المتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » اداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه المتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن فى كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو فى هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى فى الموضعين .

وإنما لم يكن فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفياً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا ؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلا لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى فى الموضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضُهم يُجِيزُ غيرَ النصب فى المسبوق بالنفى ، فيقول « ما قَامَ إلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ » سمع يونس « مَالِيَ إلاَّ أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ — إِذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ *

---

٢٦٣ – هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبى صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ يَا لَقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ ؟
وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ ؟
تَذَكَّرْتُ عَصْراً قَدْ مَضَى فَتَهَافَتَتْ
بَنَاتُ الْحَشَا وَانْهَلَّ مِنِّى الْمَدَامِعُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول – تريد أنه قدر وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهيأ له أسبابه « تهافتت » تتابعت وتوالت وجرى بعضها فى أثر بعض « بنات الحشا » أراد بها الهموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتالياً « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى وعد الله تعالى به نبيه فى قوله سبحانه : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) .

الإعراب : «لأنهم» اللام حرف جر دال على التعليل مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد «يرجون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل =

. . . .

= والفاعل فى محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » فى بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعة » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله «النبيون» مستثنى ،وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فكان ينبغى أن ينتصب المستثنى ؛ للعلة التى ذكرناها فى شرح الشاهد السابق، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولا لما قبل «إلا» فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين، ونحن لو أبدلنا قوله «النبيون» من شافع ـ لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعى فقيل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون» ـ كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلى أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلا واللفظ الخاص قد صار مبدلا منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة النحاة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

ووَجْهُه أن العامل فُرِّغ لما بعد « إلا » وأن المُؤَخَّرَ عامٌّ أُرِيد به خاص ؛ فصحَّ إبدالُه من المستثنى ، لكنه بدل كل ، وَنَظِيرُهُ فى أن المتبوع أُخِّرَ وصار تابعاً « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أحَدٍ »(1) .

* * *

فصل : وإذا تَكَرَّرَت « إلاّ » فإن كان التكرار للتوكيد — وذلك إذا تَلَتْ عاطفاً ، أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها(2) — ألغيت ؛ فالأول نحو

= لا ينكرون هذا النوع من البدل ، ويستدلون على صحته بأنه وارد عن العرب فى نحو قول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإنهم يبقون العام على عمومه والخاص على خصوصه ويجعلون هذا البدل بدل كل من بعض ، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذى كان مبدلا منه — وهو شافع — لم يبق على عمومه حين صار بدلا ، بل صار خاصاً بحيث يساوى فى مدلوله اللفظ الذى كان بدلا فصار مبدلا منه — وهو قوله النبيون — وإذا تساوى البدل والمبدل منه فى المدلول يكون البدل بدل كل من كل ، وهذا هو الذى أشار المؤلف إليه بقوله : « وأن المؤخر (يريد قوله « شافع ») أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى ، لكنه بدل كل » اهـ .

(1) أصل هذه العبارة « مررت بأحد مثلك » فقولهم « بأحد » جار ومجرور متعلق بمررت ، ومثلك — بالجر — نعت لأحد ، فقدم النعت فصار الكلام « ما مررت بمثلك أحد » فقولهم بمثلك جار ومجرور يتعلق بمررت ، وأحد : بدل من مثلك ، وقد صار فى هذه العبارة الثانية الاسم الذى كان متبوعا تابعاً ، والاسم الذى كان تابعاً صار متبوعا ، وإن اختلف نوع تبعيته ، فبعد أن كان التابع فى الأصل نعتا صار التابع فى العبارة الثانية بدلا ، فلا عجب إذن فى أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من كل بعد أن كان بدل بعض من كل .

(2) اعلم أولا أن هذه الأحكام لا تختص بنوع من أنواع الاستثناء ، بل تقع فى الاستثناء =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها ، و « إلاّ » زائدة للتوكيد ، والثانى كقوله :

* لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتَى إلاّ العَلاَ[1] *

= المتصل وفى الاستثناء المنقطع وفى الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتمثيله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذى أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفى .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يأتى فى العطف بالواو وفى البدل بأنواعه الأربعة التى هى بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون فى كلام المؤلف قصورا فى موضعين ، الأول فى كونه عمم فى العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور – كما نص عليه المحققون – قاصر على العطف بالواو ، والثانى كونه خص البدل بما كان الثانى مماثلا للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام فى جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء فى قوله : « بهم » والعلا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتمال قولك : « ما سرنى أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتمال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق فى العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما فى أول أمثلة المؤلف – وهو قوله « ما جاءنى إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البدل من المستثنى كما فى الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمه » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمه ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك فى الألفية .

فـ « الْفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كونُه تابعاً له في جَرِّهِ[1] ، ويجوز كونُه منصوباً على الاستثناء ، و « العَلاَ » بدلٌ من الفتى بدل كل من كل ، لأنهما لمسَمًّى واحد ، و « إلا » الثانية مؤكدة .

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله :

٢٦٤ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

فـ « رَسِيمُه » بدلٌ ، و « رَمَلُه » معطوف ، و « إلاَّ » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

---

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذى كان مجرورا به على جره فى غير الموضع القياسى .

٢٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة فى هذه الكلمة أنها بالياء المثناة من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون فجيم — والشنج : أصله بفتحتين الجمل ، وسكن ثانيه فى البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والجيم — قد غرهم ذكر الرمل والرسيم فى البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صحت رواية الجماعة ، وفسر الأعلم الرسيم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس فى شيخك منتفع غير هذين العملين .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك فى غير بَابَىِ العَطْفِ وَالبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذى قبل « إلاّ » مُفرَّغاً تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ فى واحدٍ من المُسْتَثْنَيَات ، وَنَصَبْتَ ما عدا ذلك الوَاحِدَ ، نحو « مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقى ، ولا يَتَعَيَّن الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بَكْراً » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقى بإلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلا » حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رسيمه » رسيم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيمه وإلا رمله » فقد كرر « إلا » فى هذا الكلام مرتين : المرة الأولى فى قوله « إلا رسيمه » والرسيم : بدل من العمل على ما اتضح لك فى إعراب البيت ، والمرة الثانية فى قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك فى الإعراب ، وإلا فى الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا فى الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع فى هذا الكلام النوعان اللذان تزاد فيهما إلا ، وهما العطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو «مَا قَامَ إلاّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحَدٌ» وإن تأخرت،فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها،نحو«قَامُوا إلاّ زَيْداً إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً».

وإن كان غيرَ إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انفَرَدَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً » لك فى واحد منها الرفعُ راجحاً والنصبُ مرجوحاً ويتعين فى الباقى النصب[1] ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يترجحُ .

هذا حكم المستثنيات المــكرَّرَة بالنظر إلى اللفظ[2] .

(١) أجاز الأبدى فى هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .

(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناؤه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فإما أن يكون فى العدد أو فى غيره ، فالذى فى غير العددنحو « جاء المكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » فى الموجب ، فلا يجوز فى كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس فى كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور فى الحالين ، ونعنى بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعنى بكل شفع الثانى منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيا لأن الكلام فى أوله موجب فأول المستثنيات منفى ، فهو خارج من حكم ماقبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفى خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون فى المثال الذى ذكرناه قد جاء المكيون ولم يجىء القرشيون منهم ، وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يجىء عقيلى ، فالقياس أنه يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفى ، ولا يجوز فى كل شفع إلا النصب على الاستثناء ، لأنه مستثنى من موجب ، والذى فى العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب فى =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمْكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْض ، كـ « زيد وعمرو وبكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِى عَشَرَةٌ إلاَّ أَرْبَعَةً إلاَّ اثْنَيْنِ إلاَّ وَاحِداً » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفى النوع الثانى اختلفوا ، فقيل: الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائى : كلٌّ من الأعداد مستثنًى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان .

وعلى هذا فالمقَرُّ به فى المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى، ومحتَمِلٌ لهما على الثالث ، ولك فى معرفة المتحصِّل على القول الثانى طريقتان ، إحداهما : أنْ تُسْقِط الأول وتَجْبُر الباقى بالثانى وتُسْقِط الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تَحُطَّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

* * *

فصل : وأصل[1] « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةٌ ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد ، وتقول فى غير الموجب من العدد «ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب فى الشفع والوتر كما فى العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو القياس » اهـ بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكونُ إلا مشتقاً أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن «غير»ـ وإن كانت اسماً جامداًـ مؤولة بالمشتق لأنها فى معنى اسم =

. . . .

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كمعنى قولك « زيد مغاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .

فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة فى هذا الموضوع خلافا ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول: أنها لا تتعرف أصلا لأنها متوغلة فى الإبهام، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفا بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلا ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين فى قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلا لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلا من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والنكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن جريت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جريت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا نعمل) بدلا ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذى) نعتا .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ)[١]، أو معرفةٌ كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[٢]، فإن موصوفها (الذين) وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم .

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّن معنى « إلاّ » فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه ، وَتُعْرَب هى بما يستحقّه المستثنى بإلا فى ذلك الكلام ، فيجب نصبها[٣] فى نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هٰذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفى نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عند الحجازيين ، وعند

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » فى أربع مسائل ، وهى :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاما موجباً ، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه ، وهو موجب لأنه ليس فيه نفى ولا شبه نفى .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال ، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى ؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما فى الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، ووجوب النصب فى هذه المسألة لغة الحجازيين ، وبنو تميم يجيزون فيها الإتباع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما فى الدار غير زيد أحد » ووجوب النصب فى هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر فى نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، ويترجَّحُ[1] عند قوم فى نحو هذا المثال ، وعند تميم فى نحو « ما فيها أحد غير حمار » ، وَيَضْعُفُ[2] فى نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع فى نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

* * *

فصل : والمستثنى[3] بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غَيْر » فى وجوب الخفض .

---

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » فى مسألتين :

المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما فى الدار غير زيد أحد » وترجح النصب فى هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال فى المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الإستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما فى الدار أحد غير حمار » وترجح النصب فى هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب فى لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الكلام تاما غير موجب نحو قولك : « ما حضر القوم غير زيد » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفى ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، فالراجح فيه الإتباع ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف فى هذا الفصل إلى أن للنحاة فى « سوى » ثلاثة آراء :

الرأى الأول — وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين — وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شىء استعملت فيه اسما غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « ومما ينتصب أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك ، إذا جعلته بمعنى بدلك ، ولا يكون اسما إلا فى الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر فى الشعر ، جعله بمنزلة غير ، وهو رجل من الأنصار :

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا =

. . . .

= وقال الأعلم فى شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعله بمنزلة غير فى دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اهـ .

الرأى الثانى — وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل اسما غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث — وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا ، وتستعمل اسما غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفا ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بدلك ، ثم جعلوا بدلك بمعنى مكانك فحكموا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع فى كلام العرب نثرا ونظما فى عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لنواسخ الابتداء ، ووقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلى :

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا =

. . . .

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ الــنَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة — وهو من شعراء الحماسة — :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول الفند الزماني — وهو من شعراء الحماسة أيضا — :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهبل الجمحي :

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذاً لَصَبُورُ

وسنذكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ... وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ

وَمَانِعٌ تَصَرُّفَهُ مَنْ عَــدَّهُ ... ظَرْفاً ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ

فَإِنَّ إِسْنَاداً إِلَيْهَا كَثُرَا ... وَجَرَّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سِوَى كَغَيْر معنًى وإعرابًا ، ويؤيدهما حكايةُ الفَرَّاء « أَتَانِي سِوَاكَ » . وقال سيبويه والجمهور : هى ظرفٌ ، بدليل وَصْلِ الموصول بها ، كـ « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر ، كقوله :

٢٦٥ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية » اهـ ، المقصود منه .

وبعد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثر « سوى » فيها وفى كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك فى هذه المسألة هو القول الخليق بأن نأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه ، فإنا نتحدث عن لغة العرب التى نطقت بها ألسنتهم فى مختلف عصورهم ، فلا تغفل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ — هذا الشاهد من كلام الفند الزمانى ـ بكسر الزاى وتشديد الميم مفتوحة ـ واسمه شهل بن شيبان ، وشهل وشيبان كلاهما بالشين المعجمة ، وهو من شعراء الحماسة .

اللغة : « العدوان » بضم العين وسكون الدال ـ الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا ، وقالوا : كما تدين تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازى به .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف و « العدوان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دناهم » دان : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرُّمَّانى والعُكْبَرى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلا ، وإلى هذا أذهب .

***

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفى الحديث « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ » وتقول « أَتَوْنِى لاَ يَكُونُ زَيْداً » .

= المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بنى ذهل المذكورين فى بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون فى محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التى منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام فى الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا فى الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز فى سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين فى هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا فى كثير من الشواهد نثراً ونظما ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة فى البحث الذى ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها ، وسنذكر لك شاهداً منها فى شرح الشاهد ٢٦٦ الآتى .

وَاسْمُهُمَا[1] ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْداً » : ليس القَائِمُ ، أو ليسَ بعضُهم ، وعلى الثانى فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً)[2] بعد

(١) ذكر المؤلف فى مرجع الضمير المستتر وجوبا فى ليس ولا يكون قولين للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولا ثالثا ، ونحن نذكر لك الأقوال منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل فى المستثنى منه ، وهذا قول سيبويه ، وبيان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو ــ أى الجائى ــ زيدا ، واعترض على هذا القول باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت « القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشتق اسم الفاعل الذى يعود الضمير عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففى المثال المذكور نقدر أن الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، ونقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى المتصف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق ، وهذا رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم) زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المعهود إطلاق لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم ليس زيدا » ليس المجىء مجىء زيد ، واعترض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيبويه ، وثانيهما أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقَدُّم ذِكرِ الأولاد[1] .

وجملتا الاستثناء فى موضع نصب على الحال ، أو مستأنفتان فلا موضع لها[2] .

* * *

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى (يوصيكم الله فى أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة ، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث . وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره فى صدر الآية ، وكأنه قيل: فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر فى ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية .

فإن قال قائل : فإنى لا أجد فائدة فى قول القائل : فإن كن الإناث نساء ، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا .

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف ، وليس فى ذلك شىء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا فى باب الخبر وفى باب النعت وفى باب الحال . ومن جريان التوطئة فى باب الخبر ــ سوى هذه الآية ــ قوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجيئها فى باب الحال قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقوله جلت كلمته (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيدا ، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لايكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها ــ وهو الضمير ، أو الواو ، أو هما معا ــ لأن الضمير المستتر فى كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط ، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفى المستثنى بـ « خَلاَ » و « عَدَا » وجهان :

أحَدُهُمَا : الجرُّ على أنهما حَرْفا جَرٍّ ، وهو قليلٌ ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه فى « عَدَا » ، ومنْ شواهده قولُه :

٢٦٦ — أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت «لقيت رجالا ليس زيدا» فكيف تكون حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون فى الجملة الفعلية التى فعلها ماض إذا وقعت حالا أن تكون مقترنة بقد لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرا من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ — هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لى الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِى الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

ومنه يتبين لك أن قوافى الأبيات مجرورة .

اللغة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً : الأرض ، وفى الحديث أنه أهدى إلى النبى صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمى بها فرس لم يكن فى خيل العرب فحل أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعى : كان لبنى آكل المرار ثم صار لبنى هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبنى كندة فأخذته بنو سليم فى بعض أيامهم فصار إلى بنى هلال ، والقولان متقاربان ؛ فإن بنى آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة : أعوج فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال: خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » =

. . . .

= جمع نسر «أبحنا» يريد أهلكنا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة « أسرا » هو أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط « والطفل » هو الصبى الذى لا يزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : « أبحنا » أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع « حيهم » حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قتلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « وأسرا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عدا » حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الشمطاء » مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والطفل » الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « الصغير » صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث جر الاسم الواقع بعد « عدا » على أنه حرف جر .

وشاهد ورود « خلا » حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر « بخلا » ، وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيبويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (١ / ٣٧٧) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها =

وموضعهما نصب ، فقيل : هو نَصْبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور[1].

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتونى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما » اهـ بحروفه .

والثانى : مجىء « سوى » مفعولا به ، فيدل على أنْ سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نبهناك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شىء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء — على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .

فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟ =

والثانى : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِــعَ[1] « إلاّ » وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مُفَسِّره وفى موضع الجملة البحثُ السابقُ .

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت فى أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وستسمع مثل ذلك فى باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمعنى قولهم : « منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثانى : أن الناصب له هو الفعل المتقدم فى نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور فى محل نصب بذلك الفعل المتقدم ، أى أنهما فى موضع المفعول به ، كما تقول ذلك فى قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثانى فإنه ليس مطردا ، لجواز ألا يكون فى الكلام السابق فعل أصلا ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذى يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذى ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذى لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم، فلا ينبغى أن يكون الجار والمجرور منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغى أن تأخذ بما يستتبعانه.

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهى لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلأنهما موضوعان فى موضع الحرف الذى هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدها على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلأنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصراً ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتعين النصبُ ، لتعين الفعلية حينئذٍ ، كقوله :

٢٦٧ — * أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

---

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

اللغة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن الأصل فى هذه المادة النعومة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشىء فى هذه الحياة الدنيا حقيقة ثابتة، ولم نجد نعيا مما يتنعم به الناس فى دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة ، وإنما هى متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وكل مضاف و « شىء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل » خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة » =

وقوله :

٢٦٨ – * تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي *

= اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذى هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقة بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتنصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جارا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ *

اللغة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشىء ومللت منه ، أمله وأمل منه — على مثال فرحت أفرح — مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مججته وسئمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل — بفتح فسكون — وذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان — ومثله النديم — الذى يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أغرى به وأحبه ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

. . . .

= والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «الندامى» نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى « فإننى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بيهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقة بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، ومما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتِهِ نَصْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل[١] ، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْداً » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوزَتِهم زيداً ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْداً ، وقد يَجُرَّانِ على تقدير « ما » زائدة[٢] .

* * *

(١) فى موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر المؤلف اثنين منها :

أما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثانى : أن « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى — .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » فى قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذى ينبغى اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » فى تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما مجىء الحال مصدرا فيحتاج ألبتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجىء المصدر حالا إنما يكون فى المصـــدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التـكلف ما لا يجترىء على ارتـكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمى والربعى والـكسائى والفارسى وابن جنى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى بـ « حَاشَا » عند سيبويه مجرورٌ لا غيرُ ، وسمع غيرُه النصبَ[(١)] ، كقوله : « اللهم اغفر لى ولمن يسمع ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وأبا الأصبغ » .

والـكلامُ فى موضعها جارةً وناصبةً وفى فاعلها كالـكلام فى أُخْتَيْهَا .

ولا يجوز دخول « ما »[(٢)] عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخولُ « إلا » خلافاً للـكسائى .

* * *

هذا باب الحال[(٣)]

الحالُ نوعان : مُؤَكِّدَة ، وستأتى ، ومُؤَسِّسَة ، وهى : وَصْفٌ ، فَضْلَة ،

= قد قالوه قياسا فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزاد مع حرف الجر بوقوعها بعد الحرف كما زيدت مع عن فى قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء فى قوله سبحانه (فبما رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ، وإن كانوا قد قالوه سماعا فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه.

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشا » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيبانى وابن خروف ، وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » فى قول الأخطل التغلبى :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أفْضَلُهُمْ فِعَالاَ

* * *

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضى بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر، وغير ذلك مما لايعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه الفعل الماضى مقترنابتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر : =

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ »(١).

وخرج بذكر الوَصْفِ نحوُ « القَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ القَهْقَرَى »(٢)

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ، وتأمل فى قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ الحال المذكر مقترنا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبى :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ

فذكرها لفظا ومعنى فى قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذى تسنده إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرا .

(١) الحال المؤكدة هى التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها على معناها نحو قولك « لاتعث فى الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد أبوك عطوفا » وسيأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة ــ ويقال لها المبينة ــ هى التى لايستفاد معناها إلا بذكرها ، وهى التى عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى ــ بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا ــ ومثله القهقرة ــ بتاء مكان الألف ــ الرجوع إلى خلف . وتثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ، والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقريان والقهقريين ، ولم يذكر المجد فى =

وبذكر الفضلة الخبَرُ فى نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .

وبالباقى التمييزُ فى نحو « لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً ! » والنعتُ فى نحو « جاءنِى رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التمييزِ لبيان جِنْسِ المتعجَّب منه ، وذِكْرَ النعت لِتَخْصِيصِ المنعوت ، وإنما وقع بيانُ الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .

وقال الناظم :

> الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فى حَالِ كَذَا

فالوصف : جِنْسٌ يشمل الخبَرَ والنعتَ والحَالَ ، وفَضْلَة : مُخْرِجٌ للخبر ، ومنتصب[1] : مُخْرِجٌ لِنَعْتَىِ المرفوعِ والمخفوضِ ، كـ « جاءنِى رَجُلٌ رَاكِبٌ » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » ومُفْهِمُ فى حال كذا : مُخْرِجٌ لنعت المنصوب كـ « رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً » فإنه إنما سِيقَ لتقييد المنعوت ؛ فهو لا يُفْهِمُ فى حال كذا بطريق القَصْدِ ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

= القاموس القهقرة ، بالتاء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس وصفا ، فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقرى نوع من أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك فى باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحا كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولا كالجملة فى نحو قولك « جاءنى زيد يضحك » فإنه فى قوة قولك : جاءنى زيد ضاحكا ، وكالظرف والجار والمجرور فى نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو فى دارك » .

(١) قد تأتى الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ (ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان ــ ببناء (نتخذ) للمجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير : أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

> فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره : فما رجعت خائبة ركاب ــ إلخ .

وفى هذا الحد نظر ؛ لأن النَّصْبَ حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقِّفٌ على الحد ، فجاء الدَّوْرُ .

* * *

فصل : للحال[1] أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنْتَقِلَةً[2] لا ثابتة ، وذلك غالبٌ ، لا لازمٌ ، كـ « جاء زَيْدٌ ضَاحِكاً » .

وتقع وصفاً ثابتاً[3] فى ثلاث مسائل :

---

(١) المراد فى هذا المقام الحال من حيث هى ، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إن كلام المؤلف فى خصوص الحال المؤسسة لأنه قال فى أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتى ، ومؤسسة وهى ـ إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ماتوهمه المتوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لمضمون جملة ، لأنه يكون من تقسيم الشىء إلى نفسه وغيره ، وهو لايجوز ، لكن إذا كان الغرض هنا ـ كما قلنا ـ هو الحال من حيث هى لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل فى الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفا بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبىء عن ذلك ويدل عليه ، أفلا ترى أن الحال والتحول ـ الذى هو الانتقال ـ من مادة واحدة ؟ وفى المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضحك يزايل زيدا ويفارقه فيكون متصفا بصفة أخرى غيره ، سواء أكانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة ، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلا ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن فى نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة فى المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفا » ، والأبوة من شأنها العطف ، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبعث حيا) والبعث من لازمه الحياة ، وبقى عليه نوع ثالث وهى الحال =

إحداها : أن تـكون مؤكِّدَةً ، نحو « زَيْدٌ أبُوكَ عَطُوفاً » و (يَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً)[1].

الثانية : أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها[2]، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ« يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطْوَلَ » : حال مُلاَزِمة .

الثالثة : نحو (قَائِماً بِالقِسْطِ)[3]، ونحو (أنْزَلَ إلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً)[4]، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثل بمُفَصَّلاً فى الآية للحال التى تجَدَّد صاحبها .

الثانى : أن تـكون مُشْتَقَّةً لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ، لا لازم .

وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تَدُلَّ على تَشْبِيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً » و « بَدَتِ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من فى الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكد لمن ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد فى هذا المثال هو قولهم «خلق» فإنه يدل على تجددالمخلوق وحدوثه ، وخلق هو العامل فى الحال وفى صاحبها، وبقى فى هذا النوع قسم آخر ــ وهو ماكان الدال على التجدد هو العامل أيضا لـكن المتجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليـكم الـكتاب مفصلا) فمفصلا حال من الـكتاب ، والـكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث ، لـكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذى شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه.

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران. (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

الجَارِيَةُ قَمَراً ، وَتَثَنَّتْ غُصْـناً » أى : شُجَاعاً ومضيئة وَمُعْتَدِلَة[1] ، وقالوا : « وَقَعَ المُضْطَرِعَانِ عِدْلَىْ عَيْرٍ » أى : مُصْطَحِبَيْنِ اصطحاب عِدْلَىْ حمارٍ حين سقوطهما .

الثانية : أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَة ، نحو « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ »[2] أى : متقابضين، و « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ » أى : متشافهين .

---

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب المتنبى) :

بَدَتْ قَمَراً ، ومَالَتْ غُصْنَ بَانٍ، وَفَاحَتْ عَنْبَراً ، وَرَنَتْ غزَالاَ

وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبى سفيان :

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِى الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

ومنه قول رجل من أصحاب أبى السبطين على بن أبى طالب :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ العَرِينِ؟ وَمَا بَالُنَا اليَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ؟

ومنه قول جرير من قصيدة يهجو الأخطل :

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاَ كِلاً وَصُدُورَا

وتقدير هذه الأحوال بالمشتق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد كلة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قمر ومالت مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ،وفى السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد قائماً مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضيئة ومالت مهتزة ، وفى السلم شجعاناً وفى الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز فى قولك « يداً بيد » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكن من يد المرفوع ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه مصاحبة ليد منى ، وهذه الصفة المقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ،=

الثالثة : أن تَدُلَّ على ترتيب ، كـ « ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً » أى : مترتبين .

وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق فى سبع مسائل ، وهى :

أن تـكون موصوفة ، نحو (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)[1] ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا)[2] ، وتسمى حالا مُوَطِّئَة[3] .

أو دالة على سِعْر ، نحو « بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا » .

أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[4] .

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » .

أو تـكون نَوْعاً لصاحبها ، نحو « هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً » .

أو فَرْعاً ، نحو « هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَماً » و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً)[5] .

أو أصْلاً له ، نحو « هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً » ، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)[6] .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب فهى حال ، واختلفت عبارة النحاه فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى المفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الـكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال الموطئة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فـكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الـكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحاً ، وزار نى على إنسانا كريما ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أَكْثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألةُ التسعير ، والمسائلُ الثلاث الأُوَلُ ، وإلى ذلك يشير قوله[1] .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

وَيُفْهَم منه أنها تقع جامدةً فى مواضعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ ، وأنها لا تُؤَوَّلُ بالمشتق كما لا تُؤَوَّل الواقعة فى التسعير ، وقد بينتها كلها .

وزعم ابنُهُ أن الجميع مُؤَوَّل بالمشتقِّ[2] ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به فى الثلاث الأول ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقى ؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة[3] ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

---

(١) أى : قول ابن مالك فى ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة فى قوله تعالى : (فتمثل لها بشراً سويا) بأنه على معنى فتمثل لها مستويا فى صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر — بزنة اسم المفعول إن كانت حالا من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالا من الفاعل — ويؤول الحال الدالة على العدد فى نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسرا أطيب منه رطباً » بمطور . ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو «هذا مالك دهباً» بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتنحتون الجبال بيوتاً) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن الحال لما كانت — كما قلت لك آنفا — وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة ، قالوا : « جَاء وَحْدَهُ »[1] أى : منفرداً ؛

=كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة فى حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت فى حال وقوع صاحبها فى موقع النصب نحو قولك « ضربت اللص القيد » ففروا من توهم كونها نعتاً فى هذه الحالة فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها فى التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للمنعوت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوبا ، إما لفظاً كما فى قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوبا تقديرا ، وذلك إذا أضيف لياء المتكلم ، كما فى قول الشاعر :

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِى ، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة فى خمس كلمات ، قالوا فى المدح : « فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا فى الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجيل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين فى عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذيا نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِراً بِبُرْدِهِ سَفْوَاء تَرْدِى بِنَسِيجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الذم : « فلان عيير وحده » و « فلان جحيش وحده » والعيير : تصغير عير وهو الحمار ، والجحيش : تصغير جحش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا فى تخريج « وحده » فى حال النصب .

فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إيحادا : أى انفرادا ، وأنت تريد جاء زيد متوحدا : أى منفردا .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ،=

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ »[1]، أى : عائداً ،

= وكأنك حين تقول : «جاء محمد وحده» قد قلت : «جاء زيد لا مع غيره» وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً» .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل فى هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون فى نحو قولك « جاء على وحده » مفعولا مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالا من الضمير المستتر فى جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحدا توحدا ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلا تقع جملته حالا ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحدا .

واختلفوا فى موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا فى صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة: هو حال من المفعول ، وأجاز المبرد كلا الوجهين، والذى أميل إليه أنه حال من المفعول فى المثال الذى ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدى » أما هذا الاختلاف فيتصور فى نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولا أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو ــ أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ ــ بوزن فتح يفتح ــ ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا فى « جاء » وأما رواية النصب فهى محل الكلام ، وقد اختلف النحاة فى تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن «عوده» مصدر فى تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن «عوده» مفعول مطلق مبين لنوع عامله، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده المعهود ، فالإضافة فى « بدئه » وفى =

و « أُدْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ »(١)، أى : مترتبين ، و « جَاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ »(٢)، أى : جميعاً ،

= «عوده» بمعنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستمرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أفعل تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوبا ، وأعربه النحاة حالا ، وجعلوا ما بعده معطوفا عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى المؤول بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك «ادخلوا الأول فالأول» على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحدا فواحدا ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكا للدلالة على المعنى الذى يريده المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاقهما من الجم ـ بفتح الجيم وتشديد الميم ـ وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتحبون المال حباً جماً) أى : حبا كثيراً .

وقال الراجز :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وقالوا : هذه امرأة جماء المرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر ـ بفتح الغين وسكون الفاء ـ وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف ـ وهو الجماء ـ مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤنثون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير» قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »(١)، أى : معتركة .

= السائرة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شىء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشيا أورد أتنه الماء لتشرب :

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أتنه ، وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنغص ـ بفتح النون والغين جميعا ـ مصدر « نغص الرجل » ـ من مثال فرح ـ إذا لم يتم مراده ، و « نغص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراك كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنحاة فى تخريجه ثلاثة مذاهب :

الأول ـ وهو مذهب سيبويه ـ أن هذا المصدر حال ـ مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة ـ وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أن «العراك» مفعول ثان لأرسل، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها العراك » قدقال : فأوردها العراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج ترى فيه من التكلف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث ـ وهو مذهب أبى على الفارسى ـ وحاصله أن « العراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز المتصل العائد على الأتن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراك ، أى مزدحمة الازدحام المعهود .

الرابع : أن تكون نَفْسَ صاحِبِها فى المعنى ، فلذلك جاز « جاء زَيْدٌ ضَاحِكاً » وامتنع « جاء زَيْدٌ ضَحِكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بِقِلّة فى المعارف ، كـ « جاء وَحْدَهُ » ، و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » .

وبكثرة فى النَّكِرَاتِ[1] ، كـ « طَلَعَ بَغْتَةً » ، و « جاء رَكْضاً » ،

---

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين فى هذا الموضوع ، أحدهما فى إعراب نحو « ركضا » من قولهم « جاء زيد ركضا » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك — وهو أحد آراء كثيرة فى المسألة — ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفى ، والخلاف الثانى فى قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ، ومشيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع علينا بغتة ، وأخذت عن فلان سماعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقال سبحانه (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إنى دعوتهم جهارا).

ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزىء لك منها بأربعة ونكلك فى الرجوع إلى باقيها — إن أردت المزيد — لما كتبناه على شرح الأشمونى .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيراً فى نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدراً منكرا فى نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا فى الموضع الذى الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أى قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكمل التأديب » .

. . . .

المذهب الثانى : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هى التى تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بغتة » طلع زيد يبغت بغتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد

المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبراً » قتلته صابراً صبرا ، وهذا مذهب أبى على الفارسى ، وهو منحول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس فى الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل فى نحو « أحببته مقة » و « شنئته بغضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجىء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل . وقد علمت فى باب المفعول المطلق — مما ذكرناه لك ثمة — أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثانى ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيبويه ، وعذره فى ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل فى الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذى تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثانى : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعنى بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كلمته مشافهة » و « جئته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبى العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التى ذكرناها قبلُ ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

. . . .

= نوعا من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبرا .. والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أتانا رجلة ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأى أنه يجوز القياس فى ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، ونبلا ، وشجاعة ، وأنت الصديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول «أنت العالم تحقيقا ، ودقة نظر ، وطول صبر ، وأناة» وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب فى هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثانى : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جودا ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلا وعطفاً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأحنف حلماً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر فى هذا النوع تمييزا ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التى تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجا فذو حجة ، وأما فقاهة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْراً » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتاً ، ورَاكِضاً ، ومَصْبُوراً ، أى : محبوساً .

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقَاس مطلقاً ، وقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل ، فأجاز « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً » ، وقَاسَهُ الناظمُ وابنـهُ بعد « أما » نحو « أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم ، وبعد خَبَرٍ شُبِّهَ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » أو قُرِنَ هو بأل الدال على الكمال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » .

* * *

فصل : وأصـــــلُ صاحب الحال التعريفُ[1] ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب ــ على هذا ــ تقدير فعل الشرط متعديا ؛ فنى نحو قولهم : « أما علما فعالم » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالمذكور عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أما مصدرا معرفا نحو « أما العلم فعالم » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع.

(١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، ولشبهها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وشىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، لينتفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفا ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفا وتنكيرا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسَوِّغٍ[1] ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ ، نحو « في الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ، وقوله :

—حكما ، ولهذا تجد المسوغات التى يذكرها النحاة لمجىء صاحب الحال نكرة المدار فيها على أن تنفى عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة فإن السر فى هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن يتقدم على المنعوت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا السبب ، وهكذا .

والذى أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال ذلك لأن النعت يخصص النكرة ويبينها نوع بيان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا » تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال فقد أوقعت السامع فى لبس ، وإنه محظور .

فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ، وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذى تقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها وقيد فى عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل فى وقت اللقاء وفى غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له فى وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود الواو فى صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) ، وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهَلْ لِي إِلَى لَيْــــلَى الغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل : إن مجىء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه لا فيما ذكر من المسوغات ولا فى غيره .

٢٦٩ — * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

---

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيبويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا فى نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللغة : «مية» اسم امرأة «موحشا» اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصا من آثار الديار ، و « خلل » ــ بكسر الخاء وفتح اللام ــ جمع خلة ــ بكسر الخاء ــ وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف ، و « الأسحم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لمية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، فأما الجمهور الذى يمنعونه ــ بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين ــ فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر كان صاحب =

. . . .

= الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لمجىء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك فى بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم فى محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح الذى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما فى البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التى بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفى كلامهم قصور من وجهين :

الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيبويه إن مجىء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذى يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال فى مثل هذا البيت من الضمير المستكن فى الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه ــ وهو المبتدأ ــ نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثانى : أن النكرة ــ وهى « طلل » ــ فى بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح ــ إلخ » فلنا أن ندعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوَصْفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا)(١) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاُسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

---

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حينئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون فى الآية شاهد للمسألة ، وهذه القراءة التى استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ومنه تتأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذى هو محل الشاهد فى البيت .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم — أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثانى بعد آدم ، وهو نبى ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربى مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبته إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا — السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك — بزنة قفل — وجمعه فلك — بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد فى اللغة الثانية — فيستوى الواحد والجمع فى اللفظ ؛ فيقدر المستعمل فى المفرد بزنة قفل والمستعمل فى الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « مخرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا)[1] ، خلافاً

=اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونا» حال من فلك .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التى هى فلك ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجىء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر فى ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثانى واحد الأوامر ، ووجه تخطئة المؤلف للناظم وابنه فى التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتى من المضاف إليه إلا فى ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذى هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحدا من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملا فى المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه فى صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمرا المنصوب الذى جعلاه حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفا .

هذا ، ويجوز لك فى (أمرا) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوبا بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمرا من عندنا « نص عليه الزمخشرى فى الكشاف قال « أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه» ولك أن تجعله مفعولا لأجله ، وأن تجعله مفعولا مطلقا منصوبا بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالا من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجىء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالا من الفاعل أو المفعول فى (أنزلناه) فتقديره باسم فاعل على على الأول ، أى آمرين به ، وتقديره على الثانى باسم مفعول ، أى مأمورا به .

للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)[1]، أو بمعمول، نحو «عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً» أو مسبوقاً بنفى، نحو (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)[2]، أو نهى نحو:

* لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً[3] *

وقوله:

٢٧١ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ
يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت، فسواء: حال من أربعة المضاف إلى أيام، وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان.

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر، وفى هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات لمجىء الحال من النكرة، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفى، والثانى اقتران جملة الحال بالواو، والثالث وقوع «إلا» الاستثنائية قبلها، لأن الاستثناء المفرغ لايقع فى النعوت.

وذهب جار الله الزمخشرى إلى أن جملة «لها كتاب معلوم» صفة لقرية، وزعم أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف، وارتضى هذا الكلام ابن هشام الخضراوى، لكن ابن مالك رده ردا منكرا، وقال: ماذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى ذهب إليه، فوجب ألا يلتفت إليه، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لايناسبه، وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد، فلا يجوز أن يقال: إن العاطف مؤكد، وأيضاً فإن الواو فصلت فى اللفظ بين الأول والثانى، ولولا الواو لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما، اه كلامه باختصار وإيضاح.

(٣) من كلام ابن مالك فى الألفية.

٢٧١ — هذا بيت من الكامل، وهو من كلام أبى نعامة قطرى بن الفجاءة =

. . . .

= المازنى الخارجى ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (٢/١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (التبريزى ١/١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي   أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصَبْ   جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لايركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن ـ مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهى أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضى من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشىء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى فى الأصل : صوت النحل وماأشبهه ، ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل فى الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح «متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذى يخاف شيئاً بعد شىء ، يعنى يخاف المرة بعدالمرة « لحمام » الحمام ـ بكسر الحاء المهملة ـ الموت « دريئة » أراد أرانى غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فتى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذى بلغ النهاية من السن ، وهم لايعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لايحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يركنن» يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أحد» فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «الإحجام» مجرور بإلى، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ — * يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى *

= متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للا الناهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحمام » اللام حرف جر ، مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وحمام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة وقوع هـذه النكرة بعد النهى الذى هو شبيه بالنفى .

٢٧٢ — نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ *

اللغة : « يا صاح » أصله يا صاحبى ، فرخم بحذف آخره — وهو الباء — واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول — ومعناه قدر وقضى وهيىء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقى الذى لايفنى ولا يزول ولا ينفد ،ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادىء الذى لايشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص «فترى» هى هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون — بمعنى المعذرة ، وهى كل ما يتعلل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاما إنكاريا عما إذاكان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى =

وقد يقع[1] نَـكِرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً »[2] ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفى « فترى » الفاء فاء السببية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « العذر » مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو شبيه النفى .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجىء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيبويه ، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس

(٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنانير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَاماً »(١) .

* * *

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، كـ« جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » ، و « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً » فلك فى « ضاحكا » و « مكتوفا » أن تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخَّرَ عنه(٢) وجوباً ، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً ، نحو

= النحاس ، وهذا مثال رواه سيبويه عن العرب ، و« بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهى نكرة ، فدل على صحة مجىء الحال من النكرة من غير مسوغ ، فى غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تمييزا لمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتمييز المائة يكون مفرداً مجرورا ، نحو قولك « له عندى مائة دينار » والوجه الثانى أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوبا كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس فى الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطىء لا نرى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحريا ، وأوثق منهم ضبطا ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبى بلفظ من عنده — مع تحريه إصابة المعنى بدقة — لم يكن من المنكر أن نحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التى يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول فى هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا فى واو الحال ما راعوه فى واو العطف .

(وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ)[1] ، أو يكون صاحبُهَا مجروراً[2] : إما بحرفِ جر غيرِ زائدٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

---

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة فى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى ، فذهب ابن مالك فى عامة كتبه وأبو على الفارسى وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقا .

وفصل الكوفيون ، فأجاروا التقديم فى ثلاث مسائل ـ أولاها أن يكون المجرور ضميرا نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيتها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول: « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، وثالثتها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » ـ ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا فى بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلى » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءنى من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك فى هذا المثال أن تقول : ما جاءنى مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك فى هذا المثال أن تقول: ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجاروا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وأبيات من شعر العرب ، وسيأتى فى كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا معنى لأنه لا يخرج عن كونه مفعولا .

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الأبيات فقالوا : إنها =

. . . .

= شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم نجد فى كلام العرب الم... مثله فإنه لايثبت ، لأن ماسبيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغيير فى ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة فى فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائرا » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى فى هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز ههنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجوز ذلك فيهما .

الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة ــ أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجرورا بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقا ، وأن يكون الحال محصورة ــ وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض المؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز ــ مع إفادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها ــ فنقول:

الأول : أن يكون العامل فى صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيداً أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمدا مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت =

وَخَالَفَ فى هذه الفارسىُّ وابن جِنِّىٍّ وابن كَيْسَان؛ فأجازوا التقديمَ، قال الناظم: وهو الصحيحُ؛ لوروده كقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)[1]، وَقَوْلِ الشاعر:

٢٧٣ — * تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ *

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا »، فلا يجوز لك أن تقول: « ليت مشفقا علينا الأستاذ حاضر ».

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا ».

الموضع الرابع: أن يكون العامل فى صاحب الحال فعل تعجب، نحو قولك: «ما أحسن هندا مسفرة »، فلا يجوز لك أن تقول: « ما أحسن مسفرة هندا ».

الخامس: أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصلة أل، نحو قولك: « القاصدك معطيا زيد » فمعطيا: حال من ضمير المخاطب فى القاصدك، ولا يجوز تقديمه، فليس لك أن تقول: « معطيا القاصدك زيد ».

السادس: أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى، مثل أن المصدرية، وذلك نحو قولك: « يعجبنى أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا: حال من تاء المخاطب الواقعة فاعلا فى ضربت المعمول لأن، فلا يجوز لك أن تقول: « يعجبنى مؤدبا أن ضربت هندا ».

وفى هذا القدر كفاية، والله المسئول أن ينفعك به.

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

٢٧٣ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى *

اللغة: « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان، وكذلك كل فعل على وزان تفعل، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته وسجاياه، ونظيره: تحلم، وتكرم، وتشجع، وتجلد، وتعزى، وتنبل، وانظر قول الشاعر: =

. . . .

= تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ

مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء ـ معناه جميعا ، والأصل فى هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين ـ بفتح الباء وسكون الياء المثناة ـ أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشىء عن الشىء يبين بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى ـ بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف ـ التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بعن « عنكم » عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبنى على الضم فى محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

=

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « طراً » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التى هى ضمير المخاطب فى قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بعن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسى وابن جنى وابن كيسان تجويز ذلك فى السعة ، وشاركهم فى القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .

وحكى عن ابن مالك أنه صحح فى هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال فى شرح التسهيل: «وجواز التقديم هو الصحيح لوروده فى الفصيح كقوله تعالى :(وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة ــ على هذا ــ حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان ــ وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً ... فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

الشاهد فيه : قوله « كهلا » فإنه حال من الهاء المجرورة محلا بعلى فى قوله : « عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو المجنون :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً ... إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإنهما حالان من الياء المجرورة محلا بإلى فى قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعثر على نسبته) :

غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّـــةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

الشاهد فيه : قوله « غافلا » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حملوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قميصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالباء ، =

والحَقُّ أن البيت ضرورة ، وأن (كَافَّةً) حالٌ من الكاف[١]، والتاء للمبالغة ، لا للتأنيث[٢]، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة ، وتَعَدِّى « أَرْسَلَ » باللام ، والأولُ ممتنعٌ ، والثانى خلافُ الأكثر[٣].

وإما بإضَافَةٍ[٤]، كـ « أَعْجَبَنِى وَجْهُهَا مُسْفِرَةً » .

وإنما تجىء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ بعضَهُ كهذا

= وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزمخشرى (على قميصه) فى محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجىء التاء للمبالغة سماعى فى أمثلة المبالغة مثل علامة ، وإن جاءت فى بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزمخشرى (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل فى الكلام العربى إلا حالا ، فجعلها صفة ينافى ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثانى : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد فى صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع إرسالة ليس من هذه البابة .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد فى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتاً ، الآن أو غداً » جاز التقديم ، ذكره الناظم فى التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

المثال ، وكقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[١] ، (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)[٢] ، أو كبعضه نحو (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[٣] ، أو عاملاً في الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[٤] ، و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا »[٥] .

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبني وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبني وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذي هو وجه والمضاف إليه الذي هو هند ، بالحال الذي هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبني مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتاهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذي صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة ـ وهي اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح ـ فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السويق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السويق ـ بجر السويق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام . =

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو « ما جاء رَاكِباً إلاّ زَيْدٌ » .

***

فصل : وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضاً :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : فِعْلاً مُتَصَرِّفاً ، كـ « جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً » ، أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرفَ(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً » ،

= هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه فى غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن الشجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز مجىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحدا منها قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلاَحِى بَائِسًا وَشَتَمْتَنِى فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

الشاهد فيه : قوله « بائساً » فإنه حال من ياء المتكلم فى سلاحى .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوْذٌ وَبُهْثَةَ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وبيبت يزيد بن مفرغ الحميرى — هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفاصل نحو قولك « زيد جاء راكباً » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرمى .

فلك فى « راكبًا » و « مسرعًا » أن تُقَدِّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ، كما قال الله تعالى : (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[1]، وقالت العرب : « شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ »[2]، أى : متفرقين يَرْجِعُ الحالبون ، وقال الشاعر :

* نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *[3][٥٥]

---

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف الناس فى الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ، فشتى : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب : أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا — مثل قال يقول قولا — ومآبا ، والمعنى رجع ، والحلبة : جمع حالب — بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة — وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون أن يردوا الماء ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحلبوا ماشيتهم يحلبونها متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شتى » حال من الحلبة الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ، وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف — بأن كان فعلا جامداً كفعل التعجب فى نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة تشبه الجامد كأفعل التفضيل فى نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالحروف التى عملت بشبهها فى المعنى بالفعل وكالجار والمجرور والظرف نحو قولك « ليت عليا زائرنا مخلصا . وإبراهيم فى الدار جالساً ، وخالد عندك منصتاً » — فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد فى باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥ السابق فى الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتكملته ، فارجع إليه هناك . =

فـ « مُتَحَمِّلِينَ » فى موضع نَصْبٍ على الحال ، وعامِلُهَا « طليق » وهو صفة مُشَبَّهة .

الثانية : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوبًا ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلامِ ، نحو « كَيْفَ جاءَ زَيْدٌ » ؟

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوبًا ، وذلك فى ست مسائل[1] : وهى أن يكون العامل فعلا جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد — وهو اسم التفضيل ، نحو « هٰذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا » — أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِى اعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِمًا » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالِ مُسْرِعًا » ، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)[2]، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع فى قوله « طليق » الذى هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل فى الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون فى الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفى الموضع الذى أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسما موصولا بمعنى الذى مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلته ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذى تحملينه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هى التى ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم فى كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - مما ذكره المؤلف - أنه يجب فى كل واحدة منها أيضا أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضا .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

٢٧٤ — * كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً *

٢٧٤ – هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِى *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى العُصُرِ الخَالِى

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ شَهْراً فِى ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة فى باب المعرب والمبنى فى مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب فى جاهليتهم ، كانوا يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ، ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتى فى شواهد باب الحكاية :

أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَا

وقد اختلف العلماء فى « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الخالى » الزمن الماضى الذاهب فى القدم « وهل يعمن من كان أحدث عهده ــ البيت » قال البطليوسى : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندى أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهى : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسومه « كأن قلوب الطير رطباً ويابساً ــ البيت » هذا البيت فى وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والعناب ــ بضم العين وتشديد النون مفتوحة ــ ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير الذى صادته العقاب ، =

وقولك : « لَيتَ هِنْداً مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملا آخر عَرَضَ له مانع[1]، نحو « لأصْبِرُ مُحْتَسِبا » و « لأعْتَكِفَنَّ صَائِما » فإن ما فى حَيِّز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

= والحشف : ضرب من ردىء التمر، شبه به الجاف من قلوب الطير، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير ، وأنك تجد عند عشها قلوبا كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال رطباً فهو كالعناب ، وبعضها قد جف فهو كالحشف البالى .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطبا » حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف حال من قلوب الطير، وهو مضاف ووكر من «وكرها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « العناب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف عطف ، الحشف : معطوف على العناب «البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطبا ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل فى الحالين وصاحبهما هو قوله « كأن » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز فى مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .

ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز فى الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛ فلا اعتراض على قوله « رطبا ويابسا » .

(١) اللام التى فى « لأصبر محتسبا » هى لام الابتداء ، واللام التى فى « لأعتكفن صائما » هى لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه يجب أن يكون كل منهما فى أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول ما اتصلا به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدها فى شىء قبلهما ، =

ويُسْتَثْنَى من أفعل التفضيل ما كان عاملا فى حالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَىِ المعنى أو مختلفين ، وأحَدُهُما مُفَضَّل على الآخر ؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ ، كـ « هٰذَا بُسراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » ، وقولك : « زَيْدٌ مُفْرَداً أنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً »(١) .

ويستثنى من المضمِّنِ معنى الفعل دون حُرُوفه : أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة تَوَسُّطُ الحال بين المخبَرِ عنه والمُخْبَرِ به ، كقوله :

= فأصبر وأصوم كل واحد منهما فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهما ؛ لـكن لما اتصلت بالأول لام الابتداء وبالثانى لام القسم عرض لـكل منهما عارض هو اقتران الأول بلام الابتداء واقتران الثانى بلام القسم ، فمنعه هذا العارض من تقدم أحد معمولاته عليه .

(١) هذا التقدير الذى ذكره المؤلف هو تقدير سيبويه ، وتوضيحه فى المثال الأول أن قولهم « بسرا » حال من الضمير المستتر فى « أطيب » على أنه فاعل ، وقولهم « رطبا » حال من الضمير المجرور فى « منه » وهذا الجار والمجرور متعلق بأطيب ؛ فيـكون صاحبا الحالين من معمولات أفعل التفضيل ، وكأن قائل هذا الـكلام قد قال : هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا ، وقد ارتضى هذا التقدير المازنى وأبو على الفارسى فى التذكرة وابن كيسان وابن جنى .

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج وأبو سعيد السيرافى - ووافقهم أبو على الفارسى فى الحلبيات - إلى أن الناصب لهذين الحالين هو « كان » محذوفة قبل كل حال من الحالين ، وهى تامة مسبوقة بإذ أو بإذا ، وصاحب الحالين هو الضميران المستتران فى كان ، وتقدير الـكلام : هذا إذا كان (أى وجد) بسرا أطيب منه إذا كان رطبا .

وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جعلوا « كان » المقدرة ناقصة ؛ فيـكون الاسمان المنصوبان خبرين لها ، والتقدير هو التقدير .

٢٧٥ – بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيُ ذِلَّةٍ
لَدَيْكُمْ . . . .

---

٢٧٥ – لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْرَا

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادى ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالاة والمناصرة ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « بادى » حال من الضمير المستقر فى خبر المبتدأ الذى هو قوله « لديكم » الآتى ، وبادى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « نصراً » معطوف على قوله ولاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فإنه – على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش – حال صاحبه الضمير المستقر فى خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (مَا فِي بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا)[1] ، وكقراءة الحسن : (وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)[2] ، وهو قولُ الأخفشِ ، وتبعه الناظمُ .

= «هو» ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذى هو قوله «لديكم» وفى هذا الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادى ذلة » الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن فى الظرف ، وتقدير الكلام : عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادى ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو « لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعا للأخفش إلى جواز ذلك فى سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذى خرجاها عليه ، ولا يخفى عليك أنك لو جعلت « بادى ذلة» حالا من «هو» على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ لم يكن فى البيت شاهد لهما على ما ذهبا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة فى قوله (ما فى بطون هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة ـ جمع جنين ـ ولذلك جاء الحال منها بلفظ المؤنث ، فإن التاء فى (خالصة) على هذا الإعراب ـ تاء التأنيث ، وإذا كان الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور ، فى أفصح كلام ، وأصل ترتيب النظم : ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها ـ أى الأجنة ـ خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب (مطويات) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور وهو (بيمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو (السموات) والعامل فى الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذى هو الجار والمجرور فى أفصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحقُّ أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً »[1] و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولانِ لصلة « ما » ، و لـ « قَبْضَتِهِ » ، وأن « السَّمٰوَات » عطف على ضمير مستترٍ فى « قَبْضَتِهِ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمولُ الحالِ ، لا عاملها[2] .

* * *

(١) التلاوة فى الآية الأولى (وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرىء فى هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو (لذكورنا) الواقع خبرا للمبتدأ الذى هو الاسم الموصول فى (ما فى بطون) .

وجمهور البصريين يردون هذا الإعراب الذى لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (فى بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة فى الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذى أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، وفى (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « وبيمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبه الحال بالخبر والنعت[1] جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ، فالأولُ ، كقوله :

٢٧٦ — عَلَيَّ إذَا مَا جِئْتُ لَيْــلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

(١) قد عرفت فى مواضع كثيرة أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارنى خالد الكريم المهذب » فلما أشبه الحال الخبر فى المعنى ، وأشبه النعت فى كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل فى كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا — ومنه المصدر — إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك فى الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله فى النعت « زيد الأسد مقبل » أى : زيد الشجاع ، ومثاله فى الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك «سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .

وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك «جاء على لا فرحا ولا أسوان»

٢٧٦ — أنشد ابن الأعرابى هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلى فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابى مع بيت آخر يقع تالياً له ، وهو قوله :

شَكُوراً لِرَبِّى حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُؤْيَتُهَا قَدْ تَسْقِنِى السُّمَّ صَافِيَا

اللغة : «خفية» بضم الخاء أو كسرها — مصدر خفى إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)[١] .

والثانى : إن اتَّحَدَ لَفْظُه ومعناهُ ثُنِّيَ أو جمع[٢]، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ

= بفتح فسكون ـ أى : يمشى على رجليه ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً » أى : غير منتعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل وفاعل « ليلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بخفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت ليلى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر « زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء المتكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة «حافياً » حال ثانية صاحبها ياء المتكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد هو ياء المتكلم المجرورة محلا بعلى ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافيا .

(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفا بالواو على الأول ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بيانا صريحا هل التثنية والجمع واجبان حين يتحد لفظ الحالين ومعناهما أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفريق ، قال : « وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبا راكبا » .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ)(١) ، الأصلُ دائبةً ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)(٢) ، وإن اختلف فُرِّقَ بغير عطف(٣) ، كـ « لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً » ، ويقدر الأول للثانى وبالعكس ، قال :

٢٧٧ — * عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى *

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر — عند التثنية أو الجمع — اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم « القمرين » فى تثنية الشمس والقمر ، وكقولهم « الأبوين » فى تثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا — والمصعد زيد — وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبها ، اهـ . وقوله « وذلك أنه لما كانت — إلخ » تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجنب صاحبها ، وقوله « وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون — إلخ » بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف فى المغنى . وإذا أمن اللبس كان جائزا .

٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَاناً هَوَاهَا * =

وقد تأتى على الترتيب إن أُمِنَ اللَّبْسُ[1]، كقوله :

= اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين ـ اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة ـ اسم مفعول من « عناه الأمر يعنيه » بالتضعيف ـ أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد مابه من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد «سلوانا» سلوا ونسيانا .

الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وذات مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك ـ أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبها ـ ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف مالو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبى .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى =

٢٧٨ — * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءنَا *

=علم البديع نوع يسمى اللف والنشر، وهو: أن تذكر متعددا ثم تذكر ما لكل واحد منهما ـ وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول ، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذى هو أول الأمور الملفوفة ، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثانى الأمور المنشورة وهو راجع لثانى الأمور الملفوفة وهو النهار ، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة فى تفضيل رد الأول والثانى من الرديفين على هذا الوجه ؟

والجواب عن هذا أن نقول لك : إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثانى الصاحبين عند انعدام القرينة التى ترد كل حال إلى صاحبها ، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه ، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما ، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين ، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما ، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة فى اللف والنشر ، فاستوى نظر النحويين مع نظرهم .

٢٧٨ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة ، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ *

اللغة : « المرط » بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ كساء من خز أو صوف ، و « المرحل » ـ بالحاء المهملة مشددة ـ الذى فيه علم : أى خطوط .

الإعراب : « خرجت » خرج : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « بها » جار ومجرور متعلق بخرج « أمشى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم=

ومنع الفارسيُّ وجماعة[1] النوعَ الأولَ ، فَقَدَّرُوا نحو قوله « حَافِيا » صفة

= وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة فى قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أثرينا » أثرى : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشى تجر » فإنهما جملتان كل منهما فى محل نصب حال ، فأما قوله « أمشى » فصاحبها تاء المتكلم فى قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة فى قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً فى ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشى » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِىَ ابْنِى أخَوَيْهِ خَائِفا مُنْجِدَيْهِ ، فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابنى » وهو أول الصاحبين فى الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثانى الحالين فى الذكر حال من « أخويه » وهو ثانى الصاحبين فى الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى .

(١) ممن منع ذلك ابن عصفور — ونسب أبو حيان هذا الرأى إلى كثير من المحققين — وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أى : فكما أنه لا يجوز فى العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد فى زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن فى مسألة أفعل التفضيل الذى يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجْلَان » وَسَلَّموا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ، نحو « هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً »(١) .

* * *

= التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ ، وهذا كاف في التسويغ ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيده ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانيا نعتا للحال الأول ، فيكون — على هذا — قول الشاعر في الشاهد رقم٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء المتكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلان صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .

وقال ابن الناظم : إن قياسهم الحال على الظرف مما لا مبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساخطا » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي أَلاَّ يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيَا

طارقا : آتيا في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلا ، ومغاديا : آتيا في وقت الغداة . =

فصل : الحال ضربان :

مُؤَسِّسَة ، وهى : التى لا يُسْتَفَاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً » وقد مَضَتْ .

ومُؤَكِّدَة[1] : إما لعــاملها لفظاً ومعنًى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)[2]، وقوله :

٢٧٩ — * أَصِــخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ *

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لاخائفاً ولا غاضباً » ولا يجىء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ العِدَى لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَـكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدِيعَةِ وَالْمَـكْرِ

(١) هذا الذى ذكره المؤلفــمن أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الـكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلهاـ هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والمبرد والسهيلى إلى أن الحال لاتـكون إلا مؤسسة، وأنـكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنـكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ *

اللغة : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاستماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، وقال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةَ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

. . . .

= « أبدى » أظهر واعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصحته ، ونصحت له ، والثانى أكثر ، وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم) وفى قصيدة بشر بن عوانة المذكورة فى مقامات بديع الزمان الهمذانى :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَالَيْثُ غَيْرِى طَعَامًا إِنَّ لَحْمِى كَانَ مُرًّا

« توقى » هو مصدر « توقى الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من باب ضرب يضرب ـ جعل بعضه فى بعض « الجد » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين ـ اللهو والاشتغال بما لايفيد .

الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال صاحبه الضمير المستتر فى أصخ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصخ « أبدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «نصيحته» نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقى » مفعول به لالزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى أيضاً من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، اللعب: مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً)(١)، (وَلَّى مُدْبِراً)(٢) .

وإما لصاحبها(٣)، نحو (لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)(٤) .

وإما لمَضْمُونِ(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

= الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر فى أصخ ، على ما علمت فى إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة فى أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلى ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففى مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة — وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثا حسنا بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والمبرد والسهيلى .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلت كلمته : (وأزلفنا الجنة للمتقين غير بعيد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا =

. . . .

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر فى الجملة جامدا » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثانى الذى هو الكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبرا عنه بالخبر) هو الممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد للازم ذلك ، قال : « والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا، وهو العطف والحنو » والذى دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للمؤكد فى المعنى ، والذى دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعتراضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله فى المفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هى التى تجىء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما (يريد أنهما جامدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفى التنزيل : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك » اه .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجىء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما فخر كقوله : * أنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وكقوله : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أبُوكَ عَطُوفاً » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة ، وهى معمولة لمحذوف وجوبا ، تقديرُهُ أَحُقُّهُ(١) ونحوه .

***

فصل : تقع الحال اسْمًا مُفْرَداً كما مَضَى .

وظَرْفاً كـ « رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحابِ » وجاراً ومجروراً نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)(٢)، ويتعلقان بمستقر أو اسْتَقَرَّ محذوفين وجوبا .

وجملة بثلاثة شروط :

أحَدُهَا : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قال فى قوله :

= أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو أنا الحجاج سفاكا للدماء ، أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بيناً ، فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها نسبى » وقولك : كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبيناً لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالا مؤكدة وإن لم يكن القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ، لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزمخشرى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله سبحانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

٢٨٠ــ * اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ *

٢٨٠ ــ نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد فى التعريف به عن ذلك ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا
أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ فِى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً ــ مثال فرح يفرح فرحا ــ إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر ــ بوزن فرح ــ وضجور ــ بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهى كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشىء ــ مبنياً للمجهول ــ يؤاف فهو مئوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هى حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف فى محل جزم بلا الناهية ، والصحيح أن الواو فى قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

. . . .

= فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذى هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء — وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس فى الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها — إلى أن « لا » فى قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة فى محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا .

والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمرة بعد واو المعية .

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل معاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطف فيها جملة (ولا تشركوا به شيئاً) التى هى جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : ألستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف فى صحة مجىء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجىء الحال جملة طلبية ؟

=

إنّ « لا » ناهية والواو للحال ، والصوابُ أنها عاطفة مثل (وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً)[1] .

= قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال فى هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين المنعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيدا للعامل فى صاحب الحال حملوه على النعت فى هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأمين الحلى ادعى فى قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة فى المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هى الواو التى بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هى نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك فى ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأنا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التى هى قوله اطلب .

بقى أن نقول لك : إنه قد ورد فى الحديث النبوى ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك فى حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس اخبر تقله » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « اخبر تقله » فى محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر فى محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية فى كل منهما فى محل نصب مقول لقول محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام فى الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم اخبر تقله ، وتقديره فى الحديث الثانى : لاتبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشترى.

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أعرب (سَيَهْدِين) من قوله تعالى : (إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ)[1] حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)[2]، أو بالضمير فقط ، نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)[3]، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)[4] .

وتجبُ الواوُ قبل « قد »[5] داخلَةً على مضارع ، نحو (لِمَ تُؤْذُونَنِي

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب فى كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب فى الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا فى أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك »

والخلاصة أن الجملة الفعلية التى فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم فى طغيانهم يعمهون) وقوله جلت كلمته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقول الآخر : =

. . . .

= وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِـعُ رُكْنِي ... أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ

ولا يجوز فى هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقد الواقعة حالا قد ربطها الواو ــ نحو قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِـكَا

ونحو بيت عنترة الآتى فى كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد التأويلات التى ذكرها المؤلف فى تخريج بيت عنترة وسنوضحها لك فى شرحه إن شاء الله تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقد .

والموضع الثانى الذى تجب فيه الواو جملة الحال التى ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) .

بقى الكلام على الفعل الماضى المثبت الذى تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقد ، أم أن اقترانها بقد جائز غير واجب ، وقد اختلف النحاة فى ذلك ،

فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال ـ سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن ـ فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال ــ بأن كان الرابط هو الواو وحدها ــ وجب اقترانه بقد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجىء الماضى المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » فى اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .

واختار مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذى تنصره الأدلة ، فقد جاء فى جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، وجاء فى جملة صالحة من الشواهد مجىء الماضى المثبت حالا من غير أن يقترن بقد ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة » اهـ كلامه . =

. . . .

= ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها – ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها بعضها الآخر – .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرىء القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا : أَلَسْتَ تَرَى أنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

ومنه قول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

ومنه قول الراعى :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَ نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

ومنه قول امرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

ومن مجىء الماضى المثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبى صخر الهذلى :

وَإنِّى لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العنبرى ، ويقال : هو أبو محلم السعدى :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبَعْلِيَ هٰذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى فى رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جعلوا جملة «حصرت صدورهم» حالا من واو الجماعة فى «جاءوكم» وهى جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ)[١].

وتمتنع فى سبع صُوَر :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)[٢].

الثانية : المؤكِّدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ)[٣].

الثالثة : الماضى التالى إلاّ ، نحو (إلاّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)[٤].

= مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة فى قوله سبحانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال فى القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛ فمن اللجاجة أن ننكره ، أو نتلمس له تخريجا آخر ، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهو اسم الفاعل من القيلولة ، وهى النوم فى نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو فى هذه المسألة كراهية اجتماع حرفى عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو فى هذه الصورة لأن التوكيد لايدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشىء على نفسه ، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو فى هذه المسألة هو اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد وردت مقترنة بالواو فى نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو فى قول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

الرابعة : الماضى المَتْلُوُّ بأوْ ، نحو « لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أوْ مَكَثَ » .

الخامسة : المضارع المنفى بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللهِ)(١) .

السادسة : المضارعُ المنفىُّ بما ، كقوله :

٢٨١ — * عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ *

---

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمى :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَباً وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لِأَبْ

الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لايتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى فى ذيل الأمالى (ص١٢٧) لمالك بن أخى ربيع الأسدى :

أَفَادُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ

محل الشاهد قوله « ولا ينهنهنى الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد فى شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طويل البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً *

اللغة : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شبيبة » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة — هو وصف من الصبابة ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الياء المثناة — إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع المُثبَتُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[(١)] .

وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولا به فى قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شىء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتى ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلا باللام فى قوله « لك » السابق « متيما » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً فى محل نصب حال من كاف المخاطب فى قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفى بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة المدثر ، والمراد بالمضارع المثبت فى هذه المسألة هو الذى لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد تجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : ﴿ لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله ﴾ .

٢٨٢ — * عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها فى أماكن مختلفة ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

اللغة : « علقتها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد منى .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع فى تأويل الماضى ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضى مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستئنافية التى لا محل لها من الإعراب وهى قوله « علقتها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى قوله «علقتها» السابق «زعما» يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعما «لعمر» اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له =

. . . .

=من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أبيك قسمى ، أو لعمر أبيك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم فى أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم « بمزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بمزعم » فى محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا فى هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى قوله « علقتها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبات من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان :

أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست فى محل نصب حال ، بل هى فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال ، كما ذكرناه فى الإعراب .

التوجيه الثانى : أن تكون الواو للعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضى ، أى علقتها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجانى .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت فى كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فقيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضى ، وقيل : واوُ الحال والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف ، أى : وأنَا أقْتُلُ[١] .

***

فصل : وقد يُحْذَف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك لقاصد السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مَقَالى[٢]، نحو (بَلَى قَادِرِينَ)[٣](فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا)[٤] بإضمار : تسافر ، ورجعت ، ونجمعها ، وصَلُّوا .

ووُجُوباً قياساً فى أربع صُوَر : نحو « ضَرْبِى زَيْداً قَائِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

---

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ، وجائز ، وذلك فيما عدا ذلك .

(٢) للدليل المقالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل : كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكبا ، ومنها أن يقع فى جواب نفى ، كأن يقول لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحبا أسرتى ، ومنه قوله تعالى : (بلى قادرين) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) أى فإن خفتم فصلوا رجالا أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل الحال ، وسيذكر المؤلف عقبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقى مواضع امتناع حذف عامل الحال ، وتتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال معنويا كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يجز حذفه ، لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحمل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا » وقد مَضَتَا[1] ، والتى يُبَيَّنُ بها ازديادٌ أو نَقْصٌ بتدريج ، كـ « تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِداً » ، و « اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً » ، وما ذُكِرَ لتوبيخ ، نحو « أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و «أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى» أى : أتَوجَدُ ، وأتَتَحَوَّلُ .

وسماعا فى غير ذلك ، نحو « هَنِيئًا لَكَ » أى : ثبت لك الخير هنيئًا ، أو أَهْنَأَكَ هَنِيئًا[2] .

* * *

(١) الصورة الأولى هى الحال التى تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثالها الذى ذكره المؤلف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، وقد تقدم شرح ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، وقد مضى الكلام عليها فى هذا الباب قريبا .

(٢) الأصل فى الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ، ولهذا اضطروا فى باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف المشهور ، فقالوا : الفضلة ما يجىء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التى يتألف أصل الكلام منها ، كالفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجىء فى هذه المنزلة ، وذلك أعم من أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها .

ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تتميما لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل : كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكبا ، أو تقول : جئت ماشيا ، وقد علمت قريبا أنه يجوز لك فى هذا المثال أن تذكر العامل فى الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف العامل فتقول : راكبا ، أو تقول : ماشيا .

الموضع الثانى : أن يكون الكلام نهيا ، وتكون الحال هى المقصودة بالنهى ، وذلك كقوله تعالى : (ولا تمش فى الأرض مرحا) وقوله تعالى : (ولا تقربوا =

هذا باب التمييز[1]

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَة[2].

= الصلاة وأنتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهيا عن المشى فى الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح فى الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر فى الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهى .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورا فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعلاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم تزد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشىء بضده ، فلما زدت عليه « كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .

* * *

(١) التمييز فى اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة - إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم: جنس فى التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو[1] « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » .

وقد مضى أن قوله :

* صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو *[2] [٦٣]

محمولٌ على زيادة « أل » .

وبالثانى الحالُ فإنه بمعنى فى حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو[3] « لاَ رَجُلَ » ونحو :

= الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذ أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت العصفور فوق الغصن » ويكون جارا ومجرورا نحو « رأيت الهلال فى وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به ، وقد بين فى باب الصفة المشبهة معنى كونه مشبها بالمفعول به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد فى باب المعرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكلته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التي يكون التمييز على معناها من البيانية، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أن من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثانى المنصوب فى « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا فى التعريف لاختلاف معنى من التى يكون التمييز على معناها ومعنى من فى هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثى يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

= المزيدتين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثانى فى «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، ومما ينبغى أن تتنبه له أن معنى قولهم فى تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جىء به لتبيين جنس المميز كما أن من تجىء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد فى كل أنواع التمييز فلايكون مرادا .

٢٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالعَمَلُ *

اللغة : «أستغفر» أطلب المغفرة ، فالسين والتاء فى هذه الكلمة للطلب «ذنبا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : «الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه» اه ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضمون المعدود على الحصى ، فإذا نفد المعدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشىء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل»

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنباً» مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و «العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هى فى الأول للاستغراق ، وفى الثانى للابتداء .

وحُكْمُ التمييز النصبُ ، والناصبُ لمبين الاسم هو ذلك الاسمُ المبهم[1] ،

= «والعمل» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنباً » فإن المؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض الذى هو « من » ومع أن انتصابه على معنى « من » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة فى جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله «ذنباً» منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله «أستغفر» معنى أستتيب ؛ فهو حينئذ شبيه بقولك : «اخترت الرجال محمداً» أى : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا).

لكن الذى رجحه كثير من العلماء أن « أستغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذنباً » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال المؤلف فى مغنى اللبيب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة استفعل) ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة فى أن ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم المبين الذى فسره التمييز ، وإنما يختلفون فى توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد فى نحو قولك : « اشتريت رطلا زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل المفرد فى نحو قولك : « زيد ضارب عمرا » وفى نحو قولك : «اشتريت عشرين ثوبا» أشبه اسم الفاعل المجموع فى نحو قولك: « هؤلاء الضاربون عمرا » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور فى ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسما ، مشتملا على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفردا أو =

كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعلٍ أو شبهه[١] ، كـ « طَابَ نَفْسًا » ، و « هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً » ، وعُلِمَ بذلك بُطْلَانُ عموم قوله[٢] :

= النون التى تشبه التنوين وهى نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشىء إذا أشبه الشىء جاز أن يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء .

وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب فى التمييز هو أنه أشبه أفعل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمدا على نفى أو شبه نفى ، ثم إنه يعمل فى السببى نحو « زيد ضارب ابنه » وفى الأجنبى نحو « زيد ضارب عمرا » ، وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا فى السببى نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا فى مسألة الكحل ، وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميرا مستترا فى حين أن أفعل التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة فى ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيبويه والمازنى والمبرد إلى أن الناصب له هو المسند فى الجملة سواء أكان هذا المسند فعلا كما فى قولك : « طاب محمد نفساً » أم كان وصفا كما فى قولك : زيد كريم خلقاً » ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة »

وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التى انتصب التمييز عن تمامها ، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأى هو الذى اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ، وحجتهم فى ذلك أنه قد لا يكون فى الجملة المميزة فعل ولا وصف كما لو قلت : « هذا أخوك إخلاصا » أو قلت : « هذا أبوك عطفا » فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك فى الألفية .

* يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ *(١)

* * *

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)(٢) .

والثانى : المقدارُ، وهو إما مساحَةٌ ، كـ « شِبْرٍ أرْضاً » أو كَيْلٌ ، كـ « قَفِيزٍ بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلاً » وهو تثنية مَناً ـ كَعَصًا ـ ويقال فيه : مَنٌّ ـ بالتشديد ـ وتثنيته مَنَّانِ .

---

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ـ من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز المفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون فى هذا موافقا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا فى أحد كتبه ويرى فى المسألة نفسها رأيا آخر فى كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه فى الألفية على ذلك أن عباراته فى النظم تدل على أنه يرى فى هذه المسألة رأى سيبويه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصبن بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز فى نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعل التفضيل الذى اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

فإنه يدل على أنه يختار هنا فى الألفية مذهب سيبويه ، لهذا كان للمؤلف الحق فى الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هى المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذى يصح أن يكون عاملا.

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً)[١] ، و « نِحْيٌ سَمْناً » (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً)[٢] ، وحُمل على هذا « إنّ لنا غيرَها إبلاً » .

والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيداً » ، فإن الخاتم فرعُ الحديدِ ، ومثله « بَابٌ سَاجاً » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال[٣] .

والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)[٤] ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً)[٥] .

ولك فى تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شِبْرِ أَرْضٍ » و « قَفِيزِ بُرٍّ » و « مَنَوَىْ عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عدداً ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » أو مضافاً ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَداً)[٦] ، و (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً)[٧] .

* * *

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٣) مذهب المبرد ــ وعليه ابن مالك ، والمؤلف ههنا تابع له ــ أن نحو قولك : « لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجح على كونه حالا ؛ من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل فى الحال أن يكون مشتقا ومنتقلا على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة الأصل من ثلاثة أوجـــه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثانى : جعله لازما ، والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيبويه أن هذا الاسم المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النسبة الواقعُ بعد ما يُفِيد التعجب ، نحو « أَكْرِمْ بِهِ أَبًا » ، و « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلاً » ، و « لِلّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ، والواقعُ بعد اسم التفضيل ، وَشَرْطُ نصب هذا كونُهُ فاعلا معنًى ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً » بخلاف « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وإنما جاز « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً » لتعذر إضافة أفعلَ مرتين .

* * *

فصل : ويجوز جر التمييز بِمِنْ ، كـ « رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ » إلا فى ثلاث مسائل :

إحداها : تمييز العدد ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .

الثانية : التمييز المحوَّل عن المفعول ، كـ « غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا » ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بخلاف « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً » .

الثالثة : ما كان فاعلا فى المعنى إن كان مُحَوَّلا عن الفاعل صناعةً ، كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أو عن مضاف غيره ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً » إذ أصله « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بخلاف « لِلّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » .

٢٨٤ — و * ... ... أَبْرَحْتِ جَارَا *

---

٢٨٤ — هذه قطعة من بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب الكندى ، وهو بتمامه هكذا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتِ جَارَا

وكثير من النحاة يغيرون فى رواية هذا البيت ، ويروونه هكذا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وليس كما يروونه ، ولكنه كما رويناه أولا عن ديوان الأعشى ميمون .

اللغة : « جد الرحيل » معناه اشتد وأمعن فيه ، و « أبرحت » معناه عظمت ، وقيل : أعجبت ، وقيل : اخترت « ربا » إذا فسرت أبرحت بعظمت فالرب هو الملك =

. . . .

= الذى يقصده الشاعر بسفره ليمدحه، ويكون نصب رب حينئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير المؤنث فى قوله : « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيافة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عَلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزَيَّافَةٍ تَسْتَخِفُّ الضِّفَارَا

(العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترأم الولد ، وهى أيضا المرأة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيافة - بفتح الزاى وتشديد المثناة - الناقة المسرعة أو المتبخترة فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاد المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة: لا تستعظمى ما تلاقينة من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من =

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَت فارسا وَعَظُمَت جاراً ، إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » يجوز « نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :

٢٨٥ — * فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

* * *

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت — كما فسره المؤلف — بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزا منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة أيضا ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » فى محل نصب مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان على الاختلاف فى تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » فى محل نصب معطوفة بالواو على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب هذه فى حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، ألا ترى أنه فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛ لأنهما وإن كانا فى المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ — اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبى بكر بن الأسود الليثى ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير ، والشاهد من كلة فى رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله : =

. . . .

=فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِـــوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ

ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

اللغة : « فدعنى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور فى الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرىء فى قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والفعلان بمعنى ترك ، ويروى « ذرينى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح ـ بفتح الصاد وضم الباء مخففة ـ شرب الخمر صباحا ، ويقابله الغبوق ـ بفتح الغين المعجمة وضم الباء ـ وهو شربها فى الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب فى الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، ويروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفى هذه الرواية حذف ، فإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجىء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (بربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا ربهم وجحدوه يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية « تهام » هو بفتح التاء ـ المنسوب إلى تهامة ـ بكسر التاء ـ وكان من حقه أن يقول « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياسا على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضا عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهيع .

فصل(١): لا يتقدَّمُ التَّمييزُ على عامله إذا كان اسْمًا ، كـ « رِطْلٍ زَيْتًا »

= الإعراب : « تخبره » تخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواه » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تهام » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل فى المعنى ، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر فى هذا الموضوع يشتمل على مبحثين : الأول فى الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثانى فى الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فتقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثانى فمذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسما كما فى تمييز المفرد أم كان فعلا كما فى تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب فى نحو « ما أحسنه رجلا » أم كان متصرفا نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما فى غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له . =

أو فِعْلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً » وَنَدَرَ تَقَدُّمه على المتصرف كقوله :

٢٨٦ — * أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى *

وقاس على ذلك المازنىُّ والمبردُ والكسائىُّ .

* * *

= وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرمى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس ، أما السماع فقوله * أنفسا تطيب . . . البيت * وسيأتى مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز — وهو منصوب — كالمفعول به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، ولم يعبئوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيىء ، ولم يسموه ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا *

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشىء يناله نيلا ومنالا » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والمنية — بضم فسكون — اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت .

الإعراب : « أنفسا » الهمزة حرف استفهام توبيخى مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نفسا : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وداعى مضاف و«المنون»مضاف إليه مجرور =

. . . .

=بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « جهارا » مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله « أنفسا » فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله « تطيب » لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائى والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول المجنون – وقيل : أعشى همدان ، وقيل : المخبل السعدى – :

أَتَهْجُرُ لَيْــلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

وقول الآخر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

تم – بحمد الله تعالى وتوفيقه – الجزء الثانى من كتاب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام الأنصارى ، مع شرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » ويليه – إن شاء الله تعالى – الجزء الثالث ، وأوله « باب حروف الجر » نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه – جلت قدرته – ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فهرس

الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصارى
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

تمت فهرس الجزء الثانى من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان

